عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

تحولات المؤسسة العسكرية السورية:

تحـــدي التغييـــر وإعـــادة التشـــكيل

تحولات المؤسسة العسكرية السورية
تحدي التغيير وإعادة التشكيل

شكر وتقدير

يتوجه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بالشكر الجزيل لمركزكارنيغي للشرق الأوسط على شراكته في هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوربي وألمانيا كجزء من مبادرة دعم عملية السلام السورية (SPPSI).

كما أن كافة المعلومات والأفكار والآراء والمحاور والملاحق الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء الباحثين المشاركين في هذا الكتاب وجهودهم البحثية ولا تعبر بالضرورة عن توجهات مركز كارنيغي للشرق الأوسط أو أحد الجهات الممولة.

"This project is funded by the European Union and Germany as part of the Syria Peace Process Support Initiative (SPPSI)."

تحولات المؤسسة العسكرية السورية
تحدي التغيير وإعادة التشكيل

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الأول / ديسمبر 2018

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أسماء المؤلِّفين

معن طلَّاع　　د. بشَّار نرش　　نوار شعبان

العقيد أحمد حمادة

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 11

المقدمة..... 15

الورقة الأولى: الجيش السوري خلال الفترة 2011-2018: الدور والوظيفة..... 18

تمهيد ---------- 18

أولاً: تأطير علاقة الجيش السوري بالمجتمع---------- 19

ثانياً: حركة الجيش خلال 2011-2018 ---------- 27

الخلاصات والخاتمة ---------- 36

الورقة الثانية: البنى والفواعل العسكرية في سورية لعام 2018 42

تمهيد ---------- 42

أولاً: قوى الثورة والفصائل الإسلامية: تنسيقات غير مستقرة---------- 43

ثانياً: قوات سورية الديمقراطية: وحدات حماية الشعب بمسمى جديد ---------- 73

ثالثاً: المشهد الميليشياوي في مناطق سيطرة النظام: وثنائية الحل أو الدمج ---------- 80

ملاحظات ختامية: ضبطٌ قلق وبوصلات متباينة---------- 96

الورقة الثالثة: الاستقراروالتغييرفي سورية: ورقة حول مستقبل المؤسسة العسكرية 100

أولاً: موجهات إصلاح المؤسسة العسكرية: غياب الرؤية الوطنية ---------- 100

ثانياً: الجيش واستحقاقات الاستقرار: ضرورات إعادة التأطير والبناء ---------- 106

ثالثاً: المسار الوطني للإصلاح: أولويتا الحياد السياسي وتعزيز العلاقات المدنية العسكرية-- 116

خاتمة: الإصلاح كشرط موضوعي لتحقيق الاستقرار---------- 120

الملحق الأول: أبرز تحولات الجيش 1945-2011 126

أولاً: 1945-1948: عملياتُ تَشكُّلٍ مضطربة ---------- 126

ثانياً: 1949-1961: الجيش عنصرٌ رئيسيٌّ في المشهد السياسي ---------- 131

ثالثاً: 1961-1970: سيطرة البعث والتحول البنيوي الأبرز---------- 134
رابعاً: 1970 -1985: مركزة القوة بمجموعات موالية---------- 138
خامساً: 1980-2011: جيش عقائدي وسفيراً عسكرياً لم يستمر---------- 142
ملاحظات ختامية ---------- 144
الملحق الثاني: القوانين والتنظيمات الحاكمة للجيش بعد 2011.....148
تمهيد ---------- 148
أولاً: قانون الخدمة العسكرية: تعديلات للتحكم والتماهي ---------- 149
ثانياً: قانون معاشات العسكريين: تعديلات تفرَّد بها "القائد العام"---------- 156
ثالثاً: قانون خدمة العلم: غياب واضح لأطر المراقبة البرلمانية---------- 161
رابعاً: قانون التعبئة: وأسئلة التطبيق ما بين العلنية والسرية ---------- 165
خامساً: قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية: الكل عسكري ---------- 169
سادساً: البنية التنظيمية: تحولات جمة مقوِّضة للتماسك ---------- 175
ملاحظات ختامية ---------- 182

الملخص التنفيذي

- تاريخياً: مرت عملية التشكل البنيوي والوظيفي للمؤسسة العسكرية السورية بمراحل عديدة، منها ما ارتبط ببوصلة البناء المهنية وضرورات التطوير، ومنها ما استدعته رغبة استحواذ السلطة الحاكمة على الجيش، ومنها ما أملته الحروب التي شهدتها سورية عموماً، إلا أنه ومنذ استلام حافظ الأسد السلطة بات الجيش طرفاً رئيساً في "الصراعات" المحلية، سواء بحكم التكوين الاجتماعي للجيش والهندسة الطائفية النوعية التي عمل عليها حافظ الأسد ومن بعده بشار الأسد، أم بحكم طبيعة الامتيازات الممنوحة والعقيدة العسكرية اللاوطنية. ولعل الهزات البنيوية والبشرية الأقسى والأعمق كانت مع انطلاقة عام 2011 حتى 2018 إذ استلزمت تلك الهزات استجلاب عناصر غير سورية داعمة سواء على مستوى الدول أم المجموعات، ليخرج "الجيش" كلياً عن الوظيفة الأساسية المحددة لأي جيش وطني ويدخل في إطار وظيفة مغايرة وهي الدفاع عن النظام الحاكم. ويخرج عن وظيفة إدارة العنف في المجتمع بعد أن نصّب نفسه حامياً للنظام السوري ومدافعاً عنه في إطار مجموعة من الأسباب التي دفعته لذلك.

- كان لعدم توقع حدوث عمليات عسكرية على كامل الجغرافية ضد ثورة شعبية أثر كبير في زيادة معدل تعديل القوانين الناظمة للمؤسسة العسكرية من أجل تغطية الثغرات في تلك القوانين. كما تم تجاهل بعض القوانين لصالح العُرف والتقليد، وظهر ذلك في عمليات الترقية والتقييم للضباط وصف الضباط نتيجة الطائفية أو المناطقية. كما أن فرض حالة التعبئة الجزئية بشكل غير علني في سورية نتيجة الأحداث الدائرة في البلاد منذ عام 2011، وإصدار قانون جديد للتعبئة في نهاية عام 2011، يدعم جهود النظام في توزيع مهام التعبئة على كافة مؤسسات ودوائر الدولة على الرغم من أن القانون السابق الخاص بالتعبئة تم إصداره عام 2004.

- تميّزت حركة الجيش خلال الفترة الأولى بالفوضى المطلقة. وحولت استعانة النظام بالميليشيات المحلية والخارجية وكذلك بالنظامين الإيراني والروسي هذه الحركة من الفوضى المطلقة إلى الفوضى المنظمة. واستطاع النظام استعادة الكثير من القرى والمدن اعتماداً على استراتيجية العقاب الجماعي وسياسة الأرض المحروقة واستراتيجية حرب العصابات. كما أدّى استعانة النظام السوري بالميليشيات المحلية والخارجية إلى خلل في بنية الجيش ودوره خلال سنوات

الثورة بحيث أصبح الجيش ذا طابع علوي أكثر تركيزاً من سابقه بعد اعتماده الأساسي على المنتسبين العلويين. واتسم أغلب ضباطه بالفساد الذي تضاعف مرات ومرات على مدى سنوات الثورة، وأضحى الجيش أكثر انعزالاً وبُعداً عن المجتمع. ودفع ذلك الأمر الضباط للتواطؤ مع شبكات الفساد في النظام، واستغلال هذا الأمر لتحقيق المزيد من المكاسب وجمع الأموال بشتى الطرق.

- يمكن تعريف المشهد العسكري في عام 2018 بأنه مسرح عسكري شهد تحولات جمة أبرزها: حصر خارطة الفواعل ضمن ثلاثة مناطق نفوذ دولية ينشط فيها فواعل محلية متباينة سياسياً، فمن جهة أولى: وضمن مناطق سيطرة النظام ازدادت مؤشرات الفاعلية الإيرانية وبطبيعة الحال الروسية كذلك مع ملاحظة بعض المحاولات لضبط المشهد الميليشياوي الذي شهد حلاً لبعضها ودمجاً لبعضها المرتبط بإيران، ومن جهة ثانية: توضحت خارطة فواعل المعارضة المسلحة في الجبهة الشمالية التي تضمنها أنقرة ضمن تفاهمات الأستانة، فحضنت القوى المهجرة من الجنوب والوسط السوري وأعادت توظيف إمكانياتهم ضمن الترتيب الذي جهدت أنقرة لضبطه والمتمثل بعمليات درع الفرات وغصن الزيتون، ومن جهة ثالثة: تستمر قوات قسد في أداء وظائفها الأمنية والعسكرية ضمن مشروع الإدارة الذاتية ومحدداته القانونية، وبالوقت ذاته لايزال مشهد التفاوض مع النظام مشهداً مفتوحاً لكل الاحتمالات مع ترجيح استمرار تأزمه بحكم عدم وضوح الرؤية النهائية للداعم الأمريكي الذي يجهد لتمكين قوات قسد من جهة ويدفع باتجاه خط المفاوضات من جهة ثانية.

- لا يمكن اعتبار محاولات النظام في تحجيم أدوار الميليشيات الإيرانية والمحلية مقاربة متكاملة الأركان، فمن جهة أولى عدت بعض هذه الميليشيات جزءاً أصيلاً من قوات النظام وتم مأسسة العمليات الإيرانية في سورية وهذا يتعارض مع حركية أي تحجيم، ومن جهة ثانية لم تلحظ بعض الخطوط العامة لاستراتيجية الدمج سواء المتعلقة بالميليشات المحلية ككل أم بالمجموعات التي صالحت، فلاتزال أولوية قتال المعارضة تفرض نفسها وهذا ما يؤجل هذه الحركية، والتي ستواجه صعوبات بالغة الحدية نظراً لعمق تواجد هذه الميليشيات وتعدد أدوارها سواء بالمعنى المجتمعي أم الأمني.

- تسجل المعطيات والمؤشرات المدروسة في أوراق هذا الكتيب أن التحولات التي طرأت على المؤسسة العسكرية هي بالغة الأثر في المدى المتوسط والبعيد، وهذا ما كان من شأنه أن يحدث اختلالاً هيكلياً وبنيوياً في هذه المؤسسة التي تجد نفسها أمام واقعٍ جردها من القوة التنظيمية

والنوعية، وباتت إحدى الفواعل وليس الفاعل الوحيد في المشهد العسكري وإن تبدلت نسب السيطرة، فالقوى المحلية ومن خلفها الإقليمية والدولية جعلت من هذه المؤسسة أسيرة شبكات ناشطة سواء تلك الشبكات الروسية والإيرانية المتحكمة في قطاع الدفاع السوري أم الشبكات الدولية والإقليمية الأخرى في "الجغرافيات" الأخرى الخارجة عن سيطرة النظام، وهذا وغيره من الأسباب المتعلقة بعدم الحياد والتكوين الاجتماعي المختل والعقيدة والأيديولوجية الحزبوية تحتم ضرورة سياسات إعادة البناء التي لا تزال تغيب عن أجندة النظام وحلفائه لصالح إعادة الترميم وفق مبدأ عودة التحكم والسيطرة وجعل الجيش أداة في ذلك.

- أمام تلك الموجهات المتحكمة في محددات التغيير والإصلاح للمؤسسة العسكرية يسجل غياب الرؤى الوطنية عن الأجندة المتعلقة بهذه المؤسسة والتي تضبط العملية الإصلاحية بشروط عدة، أهمها التغيير السياسي، والعمل على انتزاع الجيش من دوائر التنافس السياسي الحزبي لصالح الحيادية، وحماية الحياة السياسية، إضافة إلى تعزيز العلاقات المدنية العسكرية الدافعة باتجاه تحسين أداء المؤسسة.

المقدمة

انطلاقاً من ضرورة إعادة تعريف أدوار المؤسسة العسكرية في سورية في ظلّ التحولات العميقة التي يشهدها مفهوم الدولة الوطنية، وما تستوجبه من تفكيك بحثي لوظيفة وبنية الجيش في سورية، وهويته العقائدية والتفسيرات الرئيسية التي أدت إلى تدخلات الجيش(كقوة المركزية والتنظيمية) في الحياة الاجتماعية والسياسية وفق فلسفة الفئة الحاكمة. ومنطوقٍ يخدُم ويُغذي السلطة، أطلق مركز عمران للدراسات الاستراتيجية مشروعه البحثي حول تحولات المؤسسة العسكرية السورية وتحدي التغيير وإعادة التشكل، وأنجز جملة من المخرجات البحثية والتي نجمعها في هذا الكتيب كما هو مبين أدناه:

1. الجيش السوري خلال الفترة 2011-2018: الدور والوظيفة.
2. البنى والفواعل العسكرية في سورية لعام 2018.
3. الاستقرار والتغيير في سورية: ورقة حول مستقبل المؤسسة العسكرية.
4. ملحق أول: أبرز تحولات الجيش 1945-2011.
5. ملحق ثاني: القوانين والتنظيمات الحاكمة للجيش بعد 2011.

وتبحث تلك المخرجات في مؤشرات عدم الاستقرار بخارطة الفواعل العسكرية وقياس أثره على "مركزية وظيفة الدفاع والامن"، والشكل النهائي لمراكز القوة في الجيش بعد عمليات الدمج المحتملة. كما تركز على العلاقة المؤثرة ما بين المشهد العسكري والمشهد السياسي، بمعنى التعرف إلى ماهية رؤى الفواعل العسكرية على مداخل الإصلاح ومستوياتها أو على القدرة على انتزاع صلاحيات لا مركزية "مقوننة"، والعكس صحيح، تبيان تطورات المشهد السياسي وتبدلات محددات الحليف والداعم الإقليمي والدولي وما يؤثره على خيارات الفاعل العسكري الذي تقل خياراته أمام هذه التبدلات.

كما تم استعراض أهم التحولات التاريخية التي طرأت على الجيش، لتشكيل فهماً متأصلاً حول طبيعة الخلل البنيوي ومسبباته، بالإضافة إلى الوقوف على أهم القوانين والتشريعات الناظمة لعمل المؤسسة العسكرية وتحديدها ومتابعة مسارها وتعديلاتها منذ صدورها حتى آخر تعديل لها، وكيفية قيام "القيادة العسكرية" بتوظيف هذه القوانين بعد بدء الثورة السورية في استمالة عناصر الجيش من كافة الفئات للاستمرار بحالة الولاء المطلق لتلك القيادة.

كما تحاول هذه المخرجات أن تجيب عن عدة تساؤلات مركزية: هل المؤسسة العسكرية بواقعها الراهن تمتلك شروط الفاعلية والوطنية، وتمتلك القدرة والكفاءة لحماية مخرجات العملية السياسية وتوفير الاستقرار؟ وهو ما استدعى بداية إدراك تموضع (سياسة الإصلاح) في حركية الجيش الراهنة والمستقبلية، ثم تلمس مدى توفر عناصر التماسك والاستقرار البنيوي فيه بعد التحولات العميقة التي شهدتها خلال سني الصراع؟ ثم الانتقال إلى وضع ملمح (تصور أولي) لأطر عمليات التغيير ليغدو مستقبل هذه المؤسسة دافعاً للتماسك والحياد السياسي، وأن تكون مصدراً رئيساً لتحقيق وتوليد الاستقرار في سورية.

ويلفت النظر إلى أن المركز سيعمل على إنجاز سلسلة مخرجات بحثية حول هذا الإطار، كمرحلة ثانية للمشروع، مستفيداً من نتاج وملاحظات ورشته التي عقدها في إسطنبول في تاريخ 25/تشرين الأول/2018، ليركز على القضايا التالية:

1. التطييف وآلياته في الجيش.
2. الواقع الراهن للمؤسسة العسكرية: الشبكات المتحكمة.
3. إدارة الفائض البشري: نموذج الفيلق الرابع والخامس.
4. النظام القضائي العسكري.
5. التحديات غير التقنية في عملية إصلاح المؤسسة العسكرية.

الورقة الأولى

الجيش السوري خلال الفترة 2011– 2018: الدور والوظيفة

د. بشار نرش*

*الدكتور بشار نرش: كاتب سوري، حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق/ سورية.

الورقة الأولى: الجيش السوري خلال الفترة 2011-2018:

الدور والوظيفة

تمهيد

شكّل الجيش السوري منذ تأسيسه في عام 1946 حالةً جدلية وفريدة في بُنية المؤسسات السورية. فقد ظهر الجيش كلاعب أساسي في الحياة السياسية السورية ونشط بشكلٍ واضحٍ في الانقلابات العسكرية المتعددة والمتعاقبة التي حصلت في الفترة ما بين عام 1949 حتى عام 1970، في حين كان غائباً عن المشهد العسكري، باستثناء معاركه الدفاعية ومواجهاته المحدودة مع الكيان الإسرائيلي. ورغم كل ذلك فقد شكّل حالة وطنية قائمة على عقيدة الدفاع عن حدود البلاد، على الرغم من ظهور بعض التكتلات والانقسامات في صفوفه قامت على أسس سياسية وأيديولوجية، إلا أنّها بقيت محدودة ولم تحجب عن الجيش صفة الوطنية. ومع تسلّم حافظ الأسد السلطة عام 1970 بدأ الجيش السوري يتحوّل شيئاً فشيئاً إلى أداة بيده من خلال ربطه المباشر بشخصه، عبر استحداثه مجموعات وشبكات عسكرية وأمنية نوعية موالية له وذات صلاحية مطلقة، مستثمراً مبدأ "التحكّم بالجيش هو مفتاح السلطة"، هذا المبدأ الذي تعزز منذ مرحلة التشكل في عهد الانتداب الفرنسي. وخلال حكم الأسد الأب استطاع أن يربط الجيش بعقيدة الحزب الحاكم، وأن يتحكم في مراكز القوة ويوظفها لصالح تثبيت الحكم، وبذلك ضمن ولاء الجيش واتساق هدفه مع أهداف النظام الحاكم.

ومع انطلاق الحراك الشعبي عام 2011، ثارت الكثير من التساؤلات خلال الأيام الأولى حول موقف الجيش السوري من الحراك، وهل سيتدخّل الجيش لدعم النظام أم أنّه سيقف على الحياد، أم سيكون له دور داعم للتغيير؟ ولكن مع توسّع الحراك الشعبي بدأ الجيش يدخل في معترك الأحداث ويمارس الدور الذي تم بناؤه لأجله، وهو حماية المنظومة الحاكمة والاصطفاف المطلق خلفها، وبدأ باستخدام القوة الصلبة في مواجهة الشعب الأعزل واضعاً نفسه في طرف النظام ضد الشعب.

ووفقاً لما سبق، تُعد دراسة واقع مؤسسة الجيش السوري -بعد اندلاع الحراك الشعبي في 2011 - وتحليل دورها الوظيفي والبُنيوي إشكاليةً تستوجب البحث وتسليط الضوء عليها. وتبرز أهمية ذلك في أنّه لن يستقيم أي مسار سياسي يرتجي مداخلَ وحلولاً للملف السوري دون إعادة هيكلة وظيفية

وبُنيوية لمؤسسة الجيش باعتباره فاعلاً رئيساً، إضافة إلى المجموعات الرديفة وتحديد مصيرها في عمليات الهيكلة.

لذا تحاول هذه الورقة تحليل هذا الدور، لإيضاح موجبات تدخّل الجيش السوري ضد الحراك الشعبي، وإبراز أهم التغيّرات والتحوّلات التي طرأت على بُنية الجيش ووظيفته خلال 2011-2018. وتهدف الورقة إلى تكوين صورة واضحة وموضوعيّة عن مؤسسة الجيش في سورية خلال هذه الفترة، بالشكل الذي يُسهم في بناء تصوّر مستقبلي لمؤسسة الجيش ودورها ووظيفتها في إطار الحل السياسي المرجو.

أولاً: تأطير علاقة الجيش السوري بالمجتمع

منذ استقلال سورية عن الانتداب الفرنسي عام 1946، كان مؤسسو الدولة الحديثة في سورية يأملون أن تكون مؤسسة الجيش مصهراً تندمج فيه مكونات الشعب. ولكن الانقلابات العسكرية التي ختمها حافظ الأسد بانقلاب على نور الدين الأتاسي عام 1970، جعلت من مؤسسة الجيش أداةً لتعميق الاحتقان المجتمعي وزيادة الاستقطاب. فقد أدت الانقسامات السياسية والإيديولوجية وسياسات الهيمنة الطائفية والتحالفات والصراعات الطائفية، لا سيما تلك التي ظهرت في الفترة 1963-1970 إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة[1]، والتي أوصل آخرها حافظ الأسد إلى السلطة في العام 1970. ومنذ ذلك التاريخ وحتى وقت إعداد هذه الورقة دخل الجيش في خضم وظيفة جديدة تهدف إلى بسط نفوذه على كل الأجهزة المدنية في الدولة، وذلك من خلال قالب إيديولوجي واحد يرتكز إلى مبدأ "الجيش العقائدي" الذي أصبح السمة البارزة للجيش السوري[2].

(1) حصل خلال الفترة الممتدة بين عامي 1946 و1970 عدة انقلابات بدأها حسني الزعيم بانقلاب 29 آذار 1949، ثم انقلاب سامي الحناوي في 14 أب 1949، ثم انقلاب أديب الشيشكلي في 19 كانون الأول 1949، ثم انقلاب أديب الشيشكلي في 28 تشرين الأول 1951، ثم انقلاب هاشم الأتاسي في 25 شباط 1954، ثم انقلاب عبد الكريم النحلاوي في 28 آذار 1962، وانقلاب البعث في 8 آذار 1963، ومحاولة انقلاب جاسم علوان في 18 تموز 1963، ثم انقلاب حافظ الأسد في 16 تشرين الثاني 1970.

(2) الجيش العقائدي هو الجيش الذي يكون قائماً على عقيدة معينة أو أيديولوجية معينة أو يتكون من طائفة على حساب طائفة أخرى ويسيطر عليه النظام، وهذا الجيش لا يتمتع بالاحترافية التي تجعله يلتزم بمبدأ الحياد وعدم التدخل في الشؤون السياسية فيمكن أن يتدخل في المشهد السياسي في أي وقت، وهذا النمط من الجيوش موجود في سورية والعراق وإيران. للمزيد راجع جهاد هشام محمد ضيف، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوري 2011-2016، على الرابط https://democraticac.de/?p=47953.

وعلى مدى سنوات ظلت مؤسسة الجيش تسير وفق الاستراتيجية التي رسمها حافظ الأسد، وسهّلت سياسة التجويع والحصار الاقتصادي على سورية في الثمانينيات من القرن العشرين عملية الكسب السريع غير المشروع لعدد من كبار الضباط العلويين والدوائر المحيطة بهم، فباتوا يمسكون بزمام البلاد بالكامل، متمترسين خلف شعارات المقاومة والممانعة. في المقابل نشأت شرائح واسعة أظهرت طواعيتها وحرصها على الامتثال للسلطات أملاً بنيل الرضا وتحصيل أبسط الحقوق، وتشكّلت شبكات من المُخبرين والمُفسدين بين الأهالي تستقوي عليهم بسطوة الأجهزة الأمنية المختلفة التي كانت تدير لعبة الإفساد المنظّم[3].

عندما تسلّم بشار الأسد السلطة بعد وفاة والده في عام 2000، استند إلى المُرتكزات نفسها التي قام عليها حكم والده. فحافظ على الواجهة المدنية التي يمثّلها حزب البعث في الحكومة ومجلس الشعب (باعتباره القائد للدولة والمجتمع)، واعتمد على العنصر الأمني -العسكري للمحافظة على توازن الحكم. كما استخدم الجيش مُجدداً في قمع احتجاجات متفرقة في عام 2000 في مدينة السويداء وعام 2004 ضد الأكراد. واستمر الضباط في حصد السلطة بشكلٍ زاد من الفساد وقلّص القدرة القتالية للجيش.

ومع اندلاع الحراك الشعبي عام 2011 طرأ تغيّر كبير في صورة الجيش والأمن في سورية، حيثُ سقطت بشكلٍ كامل صورة الجيش وضابطه المجتمعي وشهدت انهيارات وتفككات واسعة، وأصبح الجيش أكثر انعزالاً عن المجتمع الأوسع، فلقد حوَّلت الشبكات العسكرية من المحسوبية التي كانت أصلاً مترسّخةً بعمقٍ قبل 2011 الجيش -ولاسيّما سلك الضباط-إلى منظمات سرقة وفساد، ولم يُترك أمام كثير من الضباط خيارٌ إلا التواطؤ مع شبكات النظام، واستغلال الفساد للتعويض عن رواتبهم المنخفضة[4].

كما أصبح الطابع العام الذي صبغ مؤسسة الجيش هو تجنيد أعضاء المؤسسة على أساس طائفي من جهة، وعلى أساس القرابة والمصاهرة من جهة أخرى، بدلاً من معيار الكفاءة والجدارة، وتحديداً بعد تشكيل مجموعة من الميليشيات العسكرية الرديفة للجيش تحت مسميات مختلفة (كالدفاع الوطني وكتائب البعث وغيرها). وأدت جملة التحولات البُنيوية بمؤسسة الجيش لتُصبح أكثر فساداً

(3) إياد شربجي، الثورة السورية والصراع السني العلوي، الجزء الرابع، على الرابط التالي: http://www.orient-news.net/ar/news_show/6819.

(4) خضر خضور، القوة في الضعف، قدرة الجيش العربي السوري العرضية على الصمود، على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/2016/03/14/ar-pub-62969

وعُزلةً عن المجتمع، وخلقت فجوة كبيرة في المجتمع أدّت فيما أدّت إلى ازدياد حالة النقمة والسخط على النظام والجيش.

وهكذا سعى كل من الأسد الأب والابن على مستوى المجتمع السوري ككل إلى تأسيس مسارات غير نظامية لأفراده، تمر من خلالها احتياجاتهم المرتبطة بالسلطة لتصبح عبر وساطات، سواء من مراكز مقرّبة للسلطة أم عبر رشاوٍ لأصحاب النفوذ أو عبر القرابات الشخصية. وأدَّت هذه المسارات لاستتباع وإفساد المجتمع ونزع استقلالية أفراده، وحتى معارضيه، الذين كانوا يضطرون لأن يسلكوا أحياناً بعض هذه المسالك. وبذلك فقَدَ المُجتمع المحلي السوري الثقة بين أفراده، وصارت الخشية والتحسّب عنوان العلاقات الاجتماعية، وتشتت الدوافع الوطنية الجمعيّة، وتدمّر المجتمع المدني السوري وصار أشبه بكانتونات ضيقة تتنازع المصالح فيما بينها.

قراءة في موجبات تدخّل الجيش السوري ضد الاحتجاجات الشعبية

أثارت مسألة وقوف مؤسسة الجيش في صف النظام السوري -منذ اليوم الأول للحراك الشعبي- الكثير من التساؤلات حول الأسباب الحقيقة لهذا الموقف. وتوقّع بعض المُحللين العرب والغربيين وعلى ضوء التجربتين التونسية والمصرية[5]، بأن تسلك مؤسسة الجيش السوري سلوك المؤسستين العسكريتين نفسه في كل من تونس ومصر (قبل الانقلاب العسكري)، إلا أن الواقع كان خلاف ذلك. وهذا ما جعل التساؤلات تُطرح وبقوّة حول موجبات تدخّل مؤسسة الجيش في سورية مع النظام ضد الحراك الشعبي. وللوقوف على حقيقة هذا الأمر يمكن إيراد بعض التفسيرات لهذه الظاهرة فيما يلي:

1. التكوين الاجتماعي لمؤسسة الجيش

بالنظر إلى التكوين الاجتماعي لمؤسسة الجيش السوري عند إنشائه، نجد بأن العنصر العلوي كان بارزاً في الجيش السوري، إذ اتبع الفرنسيون سياسة خاصة حيال الأقليات تمثلت في تجنيد أعضاء من الأقليات في جيش جديد، مكون من عشرة آلاف شخص عرف بالقوات الخاصة لبلاد الشام،

(5) كان موقف الجيش التونسي أقرب لموقف الحياد بعد اندلاع الثورة في تونس، فلم يتدخل الجيش لدعم الرئيس زين العابدين بن علي وقتال المعارضين، كما أنه لم يتدخل أيضاً لإزاحة الرئيس من سُدة الحكم، فانتظر الجيش لمراقبة المشهد وما ستؤول إليه الأوضاع، وفي مصر أيضاً ومع اندلاع انتفاضة 25 كانون الثاني 2011، لم تتدخل القوات المسلحة للوقوف مع النظام كما أنها لم تتدخل للوقوف في وجه النظام بصورة واضحة، و مع نزول دبابات الجيش المصري في 28 كانون الثاني إلى الشوارع لحماية منشآت البلاد، اضطر الرئيس محمد حسني مبارك لتسليم السلطة للمجلس العسكري بعد تنحيه عن الحكم .

عملت كقوات مساعدة للجيش الفرنسي، كان العلويون يشكلون ثلثه، وغدت تلك القوات لاحقاً نواة الجيش السوري بعد الاستقلال عام 1946. وفي الفترة ما بين 1946 و1963 لم تكن السياسة الرسمية هي تفضيل الأقليات، إلا أنهم بقوا يشكلون أغلبية قوات الجيش، مع تركز العلويين في فرق المشاة[6].

ومع وصول حافظ الأسد للسلطة رسخ قبضة السلطة على الجيش، وعمل على تشكيل الفرق العسكرية لحماية النظام اعتماداً على العنصر العشائري والطائفي، فعمد إلى تعيين الضباط العلويين في المناصب البارزة، جاء ذلك من إيمانه بأن الطوائف تقوم بمنح أبنائها الانتماء العقائدي والوحدة والعصبية القبلية[7]، وهو ما جعل الضباط العلويين يحتلون أغلب المراكز القيادية الحساسة، وخاصةً قيادات الأسلحة الاستراتيجية. ووصلت نسبة العلويين حوالي 85% من نسبة المتخرجين من الأكاديميات العسكرية العليا، سواء داخل البلاد أم خارجها مقابل التضييق على الضباط السنّة الذين يخضعون بشكلٍ مستمرٍ لمراقبة وسيطرة المخابرات الجوية والعسكرية التي يسيطر عليها العلويون أيضاً. وتمثّلت تبعات انحدار غالبية الضباط من الطائفة العلوية، وسيطرتهم على المناصب العليا، في سعي هذه الأغلبية لاستثمار نفوذها وفرض نمط خاص داخل المُؤسسة العسكرية، وترهيب كل مُخالف لهذا النمط من الضباط السنة، بإحالتهم للمعاش، أو محاكمتهم عسكرياً. ولعل الدافع من هذه الإجراءات تمكين السيطرة وضمان عدم حدوث أي حركة انقلابية عسكرية جديدة تشابه تلك التي كانت في الخمسينيَّات والستينيَّات من القرن العشرين، وتجعل مؤسسة الجيش من صف النظام السوري في حال وقوع أي انتفاضات أو حركات موجّهة ضد النظام.

وعندما تسلّم بشار الأسد السلطة ظلت قيادة القوات الجوية والبحرية، محسومة للقيادات العسكرية المنتمية للطائفة العلوية، وكذلك جميع رؤساء الوكالات الأمنية المسؤولة عن السيطرة على القوات المسلحة، وقادة الحرس الجمهوري، وقادة القوات الخاصة. كما أقالَ الأسد العديد من القيادات العسكرية وعيّن صهره (آصف شوكت) كرئيس للاستخبارات العسكرية، واستبدل العديد من قيادات القوات الجوية في محاولة لتقوية قبضته على الجيش. ومُعظم من عينهم الأسد يرتبطون معه بصلات قرابة ومصاهرة (اعتمد على صلة القرابة أكثر من والده الذي اعتمد على العشائرية

(6) Nasser Rabbat," Anatomy of the Syrian Regime", London Review of Book, 14 july 2016: https://goo.gl/aiQgz6

(7) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، الطبعة الأولى، 2008، ص 425.

والطائفية). كما عين شقيقه ماهر الأسد قائداً للفرقة الرابعة، كما كان لعائلة والدته أيضاً نصيب كبير من المناصب والتعيينات العسكرية[8].

وعند اندلاع الحراك الشعبي زادت نسبة العلويين في مؤسسة الجيش نتيجة انشقاق كثير من الأغلبية السُنّية وامتناع المكلفين بالخدمة الإلزامية من أبناء السنّة والأقليات الأخرى عن الالتحاق بالجيش. وتم منح العديد من الامتيازات المحفزة للمتبقين والمتنفذين العلويين في الجيش، وتم تشكيل العديد من الميلشيات الرديفة بناء على الانتماء والحمية الطائفية. كما أصبح النظام في ظل هذه الظروف قادراً على إصدار الأوامر عبر نظام أكثر تماسكاً وبه شخصيات موثوق فيها وتربطها علاقات عائلية ومصالح اقتصادية وأمنية مشتركة. وبدأ رامي مخلوف (ابن خال بشار الأسد) بتمويل قوات النمر في عام 2013 بأفضل المعدات الحربية من دون باقي الجيش[9]، كما قام رجال الأعمال الداعمون للنظام بتقديم الإعانات المالية له، حيث كانوا يقومون بإمداد عصابات الشبيحة بالأموال الطائلة بجانب اعتماد الشبيحة على جني الأموال[10]، من خلال السلب والنهب والخطف والابتزاز[11].

يمكن القول: إن التكوين الاجتماعي لمؤسسة الجيش كان له تأثير كبير في دعم الجيش للنظام وتعزيز الدور القمعي للحراك المجتمعي، لكنه ليس السبب الوحيد فهناك بعض القيادات العسكرية ليست من الطائفة العلوية ولا ترتبط بعلاقات مصاهرة مع بشار الأسد ومع ذلك حاربت إلى جانب النظام ضد الثورة وبقيت طيلة ثماني سنوات تحارب إلى جانبه.

2. الامتيازات الممنوحة لضباط الجيش

تُعد الامتيازات الممنوحة لضباط الجيش أحد عوامل منهجية تعامل الجيش مع المجتمع السوري، فضباط الجيش السوري ومنذ أيام حافظ الأسد يتمتعون بامتيازات ونفوذٍ كبير، ويُشاركون بقوة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية، ويشغلون مناصب عليا في القطاعات الاقتصادية التي تكون

(8) بشير زين العابدين، مرجع سابق، ص 519.

(9) يقود هذه القوات ضابط علوي من المخابرات برتبة عقيد اسمه سهيل الحسن ولقبه النمر، ومعظم ضباط وعناصر هذه القوات من العلويين، وهي مجهزة بأفضل المعدات العسكرية، شاركت قواته بالعديد من المعارك الحاسمة واستطاعت تحقيق النصر حتى أصبح اسمه يتداول بكثرة لدى المؤيدين للنظام ووسائل الإعلام.

(10) هي مجموعات مسلحة تنتمي معظمها للطائفة العلوية ويمارسون أعمالاً غير قانونية لكنهم يتمتعون بدعم أجهزة المخابرات ولديهم حصانات وتصاريح بحمل السلاح ويبلغ عددهم حوالي 25 ألف فرد، وقد استعان بهم النظام السوري بقيادة بشار الأسد منذ اندلاع الاحتجاجات لمؤازرة الجيش وتخفيف الضغط عنه ويدعمهم بالسلاح والأموال.

(11) خضر خضور، مرجع سابق.

تحت سيطرة الجيش. حيث عمل حافظ الأسد على تعزيز وتقوية المصالح المادية لكبار الضباط في الجيش لاجتذابهم لصالحه، وجعل مصيرهم الشخصي مرتبطاً بشكل كلي مع بقاء منظومة الحكم ورأسه. كما تمتع الضباط بنفوذ كبير يمكّنهم من التدخل في الأمور السياسية وفي شؤون الحكم، وذلك استناداً للمرسوم الذي تم إصداره في عام 1984 والذي منح قائد كل حامية صلاحيات الحاكم العرفي في المنطقة الموجودة بها حاميته[12]. كما سمح لهم بجني ثروة كبيرة وأموال طائلة من خلال الدخول في شراكات مع كبار رجال الأعمال، وذلك تزامناً مع استفادة سورية من القروض الدولية الممنوحة لها، والعطايا التي يُقدمها المانحون العرب الأثرياء بعد حرب تشرين عام 1973[13].

واعتمد الجيش في فترة حكم بشار الأسد على عدد كبير من العلاقات، وأسس شبكة من الزبائنية وعلاقات المنفعة المتبادلة للحصول على المنح والترقيات والمزايا المادية والعينية، وكوّن الضباط ثروة كبيرة من خلال الشراكة مع رجال الاستثمار في القطاع الخاص، كما استمر جمع الموارد من جانب الضباط مما قلّص القدرة القتالية للجيش ورسّخ الفساد، وساعدت سياسات بشار الاقتصادية النيوليبرالية في زيادة المزايا المالية للضباط.

وللحديث عن بعض هذه الامتيازات يُمكن إيراد مثالَين اثنين، أولهما: ما يسمى لدى السوريين بالعامية "التفييش"، وهو مصطلح يُشير إلى دفع المجند المكلّف بالخدمة الإلزامية والراغب بالتنصّل من الالتزام بالخدمة الإلزامية، مبلغاً من المال شهرياً للضابط المسؤول عنه، حيث كان بعض الضباط لديهم عشرات المجندين المفيشين الذين يقبضون منهم عشرات الألوف من الليرات السورية شهرياً، مقابل غض الطرف عن التحاقهم بقطعهم العسكرية، هذا عدا عن استخدام المجندين للقيام بأعمال خاصة للضباط في منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم الشخصية. أما المثال الثاني على هذه الامتيازات: فهو الخطة المشتركة التي أطلقتها وزارة الدفاع السورية مع مجموعة من رجال الأعمال ابتداءً من العام 2007، وذلك لبيع سيارات فخمة لضباط متقاعدين في الجيش بسعرٍ مُخفّض مُعفى من الضرائب، على أن يُسدَّد ثمن السيارات على أقساط من الراتب التقاعدي. أضفى هذا البرنامج مكانة اجتماعية جديدة لهؤلاء الضباط، فالسيارات الفارهة لطالما كانت متاحةً فقط للنخبة بسبب الرسوم العالية على الواردات، والتي بلغت حوالي 200 بالمئة، وبسبب القدرة الشرائية

(12) نبيل يوسف، الجيش السوري عقيدة الولاء الطائفي متى وكيف تشكلت؟،على الرابط التالي: http://www.orient-news.net/ar/news_show/5524.

(13) جهاد هشام محمد ضيف، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي السوري 2011-2016، على الرابط https://democraticac.de/?p=47953

المحدودة لمعظم السوريين، فضلاً عن ذلك، استطاع الضباط بيع سياراتهم فوراً، حاصدين أرباحاً طائلة من الوفورات الضريبية وحدها[14].

دفعت هذه الامتيازات وغيرها ضباط الجيش للتمسك بالسلطة والاتجاه نحو النظام والتمسّك به خوفاً على مكاسبهم وممتلكاتهم ومستقبل أبنائهم في الجامعات خارج سورية وداخل المؤسسات الاقتصادية. وصدرت مواقف علنية مسجلة لنقمة الجيش على أي حركة احتجاجات كما ورد على لسان مساعد أوّل بالجيش بأنه من الضروري "محو درعا عن الخارطة"، وما تردد أيضاً على لسان كبار رجال الاقتصاد والعلم ممن تربطهم بالجيش صلة مباشرة أو غير مباشرة، ليصبح الجيش يساوي السلطة والمال، والشعب يساوي مستهلك، "لا مشكلة بالقضاء على ربعه وتهجير نصفه إن تطلّب الأمر".

3. الإيديولوجيا الحاكمة للجيش السوري

يتكامل هذا السبب مع السببين السابقين، حيث تُعتبر الإيديولوجيا الحاكمة التي وضعها حافظ الأسد ورسخها من بعده بشار الأسد أحد أهم الأسباب لوقوف مؤسسة الجيش مع النظام ضد الثورة. لقد عمل حافظ الأسد على الدمج بين مؤسسة الحكم والجيش من خلال إيديولوجية تقوم على مبدأ الجيش العقائدي، الذي حوّل الجيش إلى قوة أمن داخلي هدفها الحفاظ على استمرار النظام القائم. وفي الوقت نفسه زاد من دور الجيش في السياسة والحكم على حساب حزب البعث، الذي أصبح مجرد واجهة إيديولوجية للنظام، وهو ما أكمله بشار الأسد وخاصةً بعد اندلاع الحراك الشعبي، فقد عمل بشار الأسد على عسكرة الطائفة العلوية وتحويل معظم شباب العلويين إلى جنود في الجيش لحماية النظام، بعد ترسيخ فكرة **أنّ مستقبل الطائفة العلوية سيكون سيئاً في حال سقوط نظام الأسد، وأنّ بقاء نظام الأسد مرادف لبقاء أبناء الطائفة أحياءً**[15].

وبالتالي لعب النظام السوري بورقة الطائفية، وشكَّل في المناطق التي يسكنها أغلبية علوية معاقل المجموعات الرديفة المؤيدة للنظام. كما أن الميليشيات العلوية ساعدت الجيش في ارتكاب مجازر طائفية في العديد من المحافظات بعد أن استطاع النظام ترسيخ فكرة أن المعركة مع المعارضة ستكون معركة وجود، وبالتالي فإن سقوط النظام سيعني سقوط الطائفة العلوية كلها ومن تحالف معها من شبكات نفعية من الطوائف الأخرى والشبكات التجارية[16]. وأشار إلى هذا المعنى الباحث

(14) خضر خضور، مرجع سابق.

(15) Zoltan Barany, Why Most Syrian Officers Remain Loyal to Assad, www.dohainstitute.org/17/6/2013.

(16) جهاد هشام محمد ضيف، مرجع سابق.

الهولندي (نيكولاوس فان دام) في أحد حواراته مع وكالة رويترز عندما قال: "**إنّ مصير كثير من كبار القادة في الجيش السوري مرتبط بشدة بمصير الأسد وإنّ أيّة محاولة للقيام بانقلاب داخلي ستكون خطيرة للغاية على من يفكرون فيه**"[17]. ومن هنا يمكن القول: إن العقيدة الحاكمة لمؤسسة الجيش كان لها دور كبير وتأثير واضح في دعم الجيش للنظام.

4. تعدد الأجهزة والمؤسسات الموازية لمؤسسة الجيش

يُضاف إلى كل ذلك حالة الرهبة والخوف التي تولّدت لدى أفراد مؤسسة الجيش من غير أبناء الطائفة العلوية، في ظل وجود العديد من الأجهزة والمؤسسات الموازية لمؤسسة الجيش، والتي تتمتع بالسمعة السيئة والتسلّط. وتم إنشاء أغلب هذه المؤسسات الموازية في عهد حافظ الأسد، وبقيت مستمرة حتى بعد مماته، بهدف رقابة وضبط بعضها بعضاً، والتنافس في الولاء لرأس السلطة الذي يُعد الوحيد القادر على إدارتها. كما استقطب أغلب مجنديها وضباطها من أبناء الطائفة العلوية لتكون أقوى من الجيش، وقادرة على صدّ وردع أي محاولة انقلابية. ومن أبرز هذه الأجهزة والمؤسسات الموازية: إدارة المخابرات العسكرية، إدارة المخابرات الجوية، الحرس الجمهوري، الفرقة الرابعة.

- **إدارة المخابرات العسكرية:** وهي من أهم الأجهزة التي تتمتع بسطوة كبيرة في مؤسسة الجيش. أُنشئت لتكون مسؤولة عن أمن القطعات العسكرية والحدود وأمن العناصر والضباط وأمن المنشآت العسكرية، وهي المسؤولة عن مراقبة سلوك عناصر المؤسسة العسكرية إضافة إلى التحرّي الدائم عن كافة المحاولات التصحيحية إن ظهرت بين صفوف الضباط العاملين وصف الضباط والأفراد المتطوعين أو المجندين.

- **إدارة المخابرات الجوية:** وهي أكثر الأجهزة ولاءً للنظام، وتحتوي على أقل نسبة من غير العلويين مقارنة بالأجهزة الأخرى من حيث العناصر والضباط. تم تأسيسها مع بداية تولّي حافظ الأسد للحكم، وتتبع لوزارة الدفاع إدارياً وتسليحاً، ولكن ليس لوزير الدفاع أي سلطة عليها، بل بالعكس من ذلك فإنها مع إدارة المخابرات العسكرية تُشرف على عمل وزير الدفاع ولها رأي في تعيينه.

(17) نبيل يوسف: " الجيش السوري: عقيدة الولاء الطائفي متى وكيف تشكلت؟"، موقع اورينت، 2013/9/29: https://goo.gl/L4ErmN.

- **قوات الحرس الجمهوري:** وتعدُّ من أبرز فرق النخبة بالجيش السوري وأكثرها تسليحاً. ومهمتها الأساسية حماية العاصمة دمشق من أي تهديدات داخلية أو خارجية. ويتلقى ضباطها حصصاً مهمة من إيرادات النفط السوري لضمان ولائهم. تقوم بتحديد القواعد والعلاقات الأمنية الناظمة بين الأفرع من جهة وبين المواطن والنظام من جهة أخرى. كما تُعد الواجهة الرسمية لتنسيق العمل العسكري الميليشاوي في سورية بعد الثورة السورية، بدءا من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني والميليشيات الشيعية العراقية.

- **الفرقة الرابعة:** وتُعد الفرقة الرابعة من أفضل تشكيلات الجيش السوري تدريباً وتجهيزاً، وتمتلك أحدث الآليات الثقيلة. وينحدر الغالبية العظمى من عناصرها من الطائفة العلوية. وتتكون من عدّة أفواج وألوية اتخذت من مداخل دمشق مقرات لها، كالمعضمية والزبداني ويعفور والصبورة. ويلحظ هنا أن كل قادة هذه الألوية والأفواج هم من المكون العلوي، ويقودها حالياً العميد ماهر الأسد شقيق بشار الأسد[18].

مما سبق يمكن القول، بأنّ من أهم مُوجبات تدخّل الجيش لوقف الاحتجاجات وحصار المدن السورية الثائرة ووقوفه في صف النظام هي الهندسة الاجتماعية لمؤسسة الجيش، وسيطرة الضباط العلويين على المناصب القيادية الحساسة في هذه المؤسسة، وكذلك الامتيازات الممنوحة لضباط الجيش التي جعلتهم يتمتعون بنفوذ كبير ومكنّتهم من جني أموال طائلة يخافون من فقدانها في حال وقوفهم ضد النظام، وكذلك العقيدة القتالية الحاكمة للجيش السوري والخشية من الأجهزة والمؤسسات الموازية لمؤسسة الجيش والتي تتمتع بالسمعة السيئة والتسلّط.

ثانياً: حركة الجيش خلال 2011-2018

قبل اندلاع الحراك الشعبي عام 2011، لم يكن الجيش السوري مهيّأ من الناحية القتالية لخوض حروب ومعارك، فالسنوات الطويلة من الفساد المستشري أدّت إلى تجريد الجيش من حرفيته القتالية. ومع ذلك وبعد مرور ثماني سنوات من الثورة السورية استطاع النظام السوري الصمود رغم كل التحليلات والتوقعات التي أشارت إلى عدم قدرته على الصمود طيلة هذه المدّة. وهذا ما يطرح التساؤل التالي: كيف استطاع النظام السوري الصمود طيلة السنوات الثمان على الرغم من

(18) معن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي، على الرابط التالي:
https://www.omrandirasat.org/14/7/2016

حالة الترهّل والفساد الذي كان مستشرياً في مؤسسة الجيش، والتي أدّت فيما أدّت إليه إلى تجريد الجيش من حرفيته القتالية؟

للإجابة يمكن التطرّق ولو بشكلٍ موجز إلى استراتيجية النظام السوري في تعامله مع حركة الاحتجاجات الشعبية منذ انطلاقتها وحتى وقت إعداد هذه الورقة، والتي كانت أحد أسباب صمود النظام السوري طيلة الفترة الماضية على الرغم من التناقضات التي رافقت هذه الاستراتيجية فأوصلته إلى حافة الانهيار في مناسبتين اثنتين، وتمكّن النظام من الثبات والعودة مرّة أخرى بحكم الدعم الخارجي من حلفائه مما أنقذه من الانهيار.

في آذار 2011، كان الجيش السوري يتألّف من 12 فرقة، تركّز ثقلُ توزّعها على قطاعاتها بشكلٍ كبير في جنوب البلاد وجنوب غربها الأقرب إلى إسرائيل. كانت الفرقتان الخامسة والتاسعة متمركزتَين في ضواحي مدينة درعا، وأما الفرقة 15 فكان مقرها في السويداء. وتمركزت ست فرق حول دمشق، وفرقتان (11 و 18) في حمص، أما الفرقة 17 فكانت تتمركز في الرقة[19].

ساعد تحصُّن فرق الجيش في بقاع واسعة من الأراضي السورية النظام في الحفاظ على سيطرته على مراكز سكّانية أساسية محقّقاً بعض النجاح بحكم التفويض المطلق لقادة الفرق العسكرية للتصرّف بالمناطق التي يُشرِفون عليها، والتعامل مع أي حدث ضمن القطاع من دون طلب إذن القيادة المتمثلة بوزارة الدفاع. ومع أن مساحات واسعة من البلاد سقطت في أيدي قوات المعارضة، ومع انشقاق أعداد كبيرة من الضباط والجنود، إلا أن قيادات الفرق بقيت تقود قطاعاتها. فعمليات الانشقاق هذه لم تترك تأثيراً كبيراً على تماسك الجيش وقدرته العملياتية، كون الهياكل الرسمية التي عمل فيها هؤلاء الضباط سابقاً لم تكن أساسيةً في أداء الجيش. وهكذا، برزت شبكات المحسوبية بصفتها سلسلة القيادة غير الرسمية للنظام بحكم الواقع. وحيثما تمركز الحراك الشعبي في عام 2012، كان بمقدور النظام السوري أن يصدر الأوامر عبر نظام فعّال قائم على شخصيات موثوقة ترتبط ببعضها بشكلٍ وثيق عبر صلات عائلية وطائفية، ومصالح تجارية ومالية مشتركة.

ومن هنا كانت تحرّكات الجيش خلال العامين الأوليين من الثورة مُقيّدة بمخاوف النظام من تزايد حالات الانشقاقات. ولذا اعتمد على الوحدات العلوية النخبوية والموالين الطائفيين، إلى

(19) خضر خضور، مرجع سابق.

جانب الاحتفاظ بالدورة 102 في خطوة غير مسبوقة[20]، وهو ما فرض عليه بالقوة التخلّي عن بعض الأجزاء من البلاد كالمناطق الريفية والنائية من أجل الدفاع عن المناطق الاستراتيجية كالمراكز السكانية الرئيسة والجيوب الطائفية والقواعد العسكرية وخطوط الاتصال الاستراتيجية. وقد يفسّر هذا الأمر التقدّم السريع الأولي الذي قامت به قوات المعارضة، وهو ما جعل النظام يسعى للحصول على تعزيزات لدى الميليشيات المحلية والخارجية وبدأ بالاعتماد عليها أكثر فأكثر لاحتواء الخسارة واستعادة المصداقية. ومع أن الجيش كان على الخطوط الأمامية في المراحل الأولى من الحرب، إلا أن ذلك انتهى بعد معركة بابا عمرو في حمص عام 2012، حيث تكبّد الجيش خسائر فادحة في الأرواح. وقد سلّطت معركة الخالدية عام 2013 الضوء على مقاربة النظام الجديدة: إذ كُلِّفَت الميليشيات بإزاحة قوات المعارضة، فيما كان الجيش يدعمها من الخلف وهو على استعداد لبسط سيطرته عند توقّف القتال[21].

ومع منتصف عام 2013، وبعد عجز الجيش تماماً على الدخول إلى المدن الخارجة عن سيطرة النظام بدأ بالاعتماد على الطيران الحربي بشكلٍ أساسي. وتحوّل الهدف هنا من السيطرة على هذه المدن والقرى إلى تحويلها إلى مناطق غير قابلة للحياة. وكانت الطريقة المتبعة تتمثل بالقصف المنفرد من قبل طائرة واحدة، وبسبب قلة الطائرات والوسائل الجوية المخصصة لقصف المواقع الأرضية استخدم جيش النظام الطوربيدات البحرية والألغام والقنابل العميقة وكذلك البراميل المتفجرة. وتوسعت عمليات القصف لتستهدف عمداً المحاصيل الزراعية والمخابز والمشافي والبُنى التحتية الداعمة للحياة[22]. أمّا الهدف فأصبح إجبار الناس على الخروج من مناطق المعارضة، وبالتالي حرمان المعارضة من الدعم الشعبي، وهذه التكتيكات تفسّر الأعداد الكبيرة والضخمة من النازحين واللاجئين.

ومع دخول عام 2015، كانت ثلاث فرق عسكرية سورية كاملة قد اضمحلت ولم يبقَ من كتائبها إلا القليل من الأفراد، الذين جرى دمجهم مع قطع عسكرية تتبع فرقاً أخرى. وتوسّعت بالتوازي مليشيات الدفاع الوطني بناءً على الولاء الطائفي، وأصبح الاعتماد عليها يزداد أكثر فأكثر[23]، **وبهذا انكمش دور الجيش السوري، ولم يعد الفاعل الرئيس في الحرب التي باتت تخوضها قوى خارجية**. وطيلة تلك الفترة كان الجيش السوري قاب قوسين أو أدنى من السقوط في حالتين: ، الأولى

(20) التحقت هذه الدورة بالخدمة الإلزامية في الشهر الخامس من عام 2010 وتم الاحتفاظ بها حتى عام 2018 حيث تم تسريح جزء منها بعد قضائها 8 سنوات بالخدمة الإلزامية.

(21) خضر خضور، مرجع سابق.

(22) Brian Jenkins, The Dynamics of Syria's Civil War, https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE115.html.

(23) رضوان زيادة، كيف انهار الجيش العربي السوري، على الرابط التالي https://www.alaraby.co.uk/opinion /2018/4/18.

كانت في نهاية عام 2012، إلا أنّ تدخّل النظام الإيراني ودعمه بالأسلحة والمقاتلين من الميليشيات وخاصةً ميليشيا حزب الله اللبناني ساعدته على الاستمرار، أمّا الثانية فكانت في خريف عام 2015، وفي هذه المرة تدخّل النظام الروسي بشكلٍ مباشر في نهاية أيلول مما أنقذ النظام وجعله يقف على قدميه بعد خسائر كبيرة، جعلت من نسبة سيطرة النظام على الأراضي السورية لا تتعدى 20 بالمئة من مساحة سورية.

انقلب المشهد العسكري في عام 2016 حيث بدأ النظام باستعادة السيطرة على مشهد الحرب واستعاد كثيراً مما خسره من أراضٍ بفضل التعزيزات الخارجية التي قدمتها إيران والدعم الجوي الروسي. وتميزت حركة الجيش خلال هذه الفترة باتباع تكتيك (الأرض المحروقة) والذي يقوم على تطويق المناطق ومحاصرتها ومنع أي شيء عنها ومن ثم القصف الكثيف والعشوائي لإجبار السكان على النزوح. ثم يتم إجبار مقاتلي المعارضة على الخروج من المنطقة لتدخل قوات النظام (الجيش، الميليشيات، والقوات الخاصة) إلى المنطقة وتسيطر عليها بشكلٍ كامل.

وبحلول عام 2017، كان زمام المبادرة بيد النظام، الذي عمل بالتوازي مع عملياته العسكرية ضد بعض مناطق المعارضة إلى عقد اتفاقيات خفض التصعيد في العديد من المناطق الأخرى، ومن خلال هذه الاتفاقيات تجنّب النظام المواجهة الشاملة في مختلف المناطق والجبهات السورية بوقت واحد، مستغلاً عدم وجود قرار ومرجعية موحّدة لدى المعارضة العسكرية، واختلاف مصالح الأطراف الإقليمية التي تتمتع بنفوذ لدى هذه المعارضة. فأبرم اتفاقاً مع فصائل الجبهة الجنوبية بشكلٍ منفصل عن اتفاقه مع فصائل الشمال السوري وفصائل الغوطة الشرقية وحمص. ومن خلال تجزئة اتفاقيات خفض التصعيد يقوم النظام بالتعاون مع حلفائه من الروس والإيرانيين بتوجيه جميع قواته العسكرية تجاه المناطق الأكثر أهمية مع ضمان عدم تلقيهم هجمات في مناطق أخرى. فقاموا بالحشد والسيطرة على مناطق واسعة في ريف حمص الشرقي وريف حلب الشرقي ومحافظة دير الزور، ثم شرق حماة وشرق إدلب وبعدها الغوطة الشرقية وجنوب دمشق ثم درعا[24].

وبالمحصلة يمكن القول بأنّ تحركات الجيش السوري خلال السنوات الماضية من الثورة تبدّلت من الفوضى المطلقة إلى الفوضى المنظمة بمساعدة الروس والإيرانيين. وتم توظيف فوضى العمل العسكري للجيش في سياسة هجينة تعتمد على ثلاث استراتيجيات عسكريّة: وهي استراتيجية العقاب الجماعي، وسياسة الأرض المحروقة، واستراتيجية الحرب غير النظامية

(24) ورقة تحليلية: الإستراتيجية الروسية في مواجهة الفصائل السورية، موقع نداء سورية، 2018/3/26 ، https://goo.gl/dDUpxu

(حرب العصابات)، مستهدفاً في حربه الحاضنة الشعبية للمعارضة، إلى جانب تدمير البُنية التحتية بهدف خلخلة الحاضنة الشعبية وتصاعد الضغط على المعارضة في المناطق المسيطرة عليها، وهو ما يدفعها غالباً لتوقيع اتفاقيات التسليم والمغادرة. وقد نجح هذا الأمر في عدّة مناطق استراتيجية أبرزها مدينة حلب والغوطة الشرقية وكذلك ريف اللاذقية الشمالي وغيرها من المناطق.

وبذلك استطاع النظام السوري تعزيز قاعدته الاجتماعية والسياسية المحلية، وتمكّن من تحويل شبكات المحسوبية التي كانت سائدة في الجيش قبل الثورة إلى قوة ساعدت النظام على الصمود بعد تجنيد الميلشيات التي أسندت لها العديد من العمليات البرية.

قراءة لأبرز التغييرات والتحولات التي طرأت على بُنية الجيش ودوره

تركت السنوات الماضية من عمر الأزمة السورية بصمتها الواضحة على بنية ووظيفة الجيش السوري، حيث يمكن الحديث خلال هذه الفترة عن تغيّر جوهري في بنية الجيش من ناحية الأعداد والتشكيلات والتكوين. ويُمكن التمييز بين ثلاثة مصطلحات درج النظام على استخدامها في ورقياته وتقاريره للإشارة إلى مكوّنات الجيش السوري وبنيته، وهي:

1. التغييرات التي طرأت على "القوات المسلحة"

تعتمد القوات المسلحة على المجندين الإلزاميين من السوريين[25]، والذين كان يبلغ عددهم قبل انطلاق الحراك الشعبي قرابة 330 ألف جندي[26]، وكانت التقديرات تُشير إلى أنّ بإمكان الدولة من الناحية النظرية استدعاء ما مجموعه مليوناً وسبعمائة ألف جندي[27]. وكان الجيش في ذلك الوقت يتألّف من 12 فرقة عسكرية موزعة على ثلاثة فيالق[28].

تتكوّن البنية التنظيمية للجيش السوري من القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية، حيث تألفت هذه القوات حسب تقديرات عام 2010 من 295 ألف فرد من القوات العاملة منها 220 ألف

(25) تعد الخدمة العسكرية في سورية إلزامية لمن بلغ 18 عاماً من عمره، ولمدة 18 شهراً، يستثنى منها المكلفون الذين لم ينجحوا في الصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي وما دون فتعتبر مدة خدمتهم الإلزامية 21 شهراً.

(26) تم تقدير هذا العدد من خلال مقاطعته مع أرقام عدة، أفاد بها مجموعة من الضباط من مختلف الأصناف تم اللقاء معهم في الجنوب التركي في شهر حزيران لعام 2018

(27) Brian Jenkins, The Dynamics of Syria's Civil War, http://bit.ly/2PPrDKa.

(28) كانت تتمركز الفرقتان الخامسة والتاسعة في ضواحي مدينة درعا، في حين كانت الفرقة الخامسة عشرة تتمركز في السويداء، وحول العاصمة دمشق كان هناك ست فرق، وفي حمص كانت الفرقتان الحادية عشرة والثامنة عشرة، أما الفرقة السابعة عشرة فكانت تتمركز في الرقة.

فرد في القوات البرية، و 5 آلاف فرد في القوات البحرية و 70 ألف فرد في القوات الجوية والدفاع الجوي[29].

وبعد مُضي قرابة الثماني سنوات من الأزمة، يُقدّر بعض الخبراء العسكريين أنّ ما تبقّى من القوات المسلحة هو ربع ما كانت عليه قبلها، فيما يرى آخرون أن نسبة ما تبقى تعادل الخُمس تقريباً. وهنا يمكن الحديث عن مجموعة من العوامل التي قلّصت عدد القوات المسلحة النظامية، منها ما يتعلّق بالتهرب من الالتحاق بالخدمة الإلزامية، وهروب المطلوبين للخدمة خارج البلاد كلاجئين أو مهاجرين، ومنها ما يتعلّق بتفضيل الشباب الالتحاق بالميليشيات المحلية والخارجية عوضاً عن الالتحاق بالجيش النظامي بسبب ضعف الاهتمام بالمقاتل السوري، والتخلي عنه في جبهات القتال، وسرقة مخصصاته الغذائية، وإعطاء ضباط الجيش إجازات له مقابل تخليه عن جزء من راتبه أو راتبه كله، إلى جانب الامتيازات التي يحصل عليها عنصر الميليشيات غير المتوفرة للعناصر الملتحقين بالخدمة العسكرية النظامية، ومنها ما يتعلّق بعمليات القتل والانشقاق التي أدّت إلى اختفاء العديد من الفرق العسكرية.

2. القوات الرديفة

تشير القوات الرديفة إلى الميليشيات المحلية القائمة على التطوّع، كقوات الدفاع الوطني واللجان الشعبية التي تم تأسيسها بتوجيه من إيران وبالتنسيق مع الحرس الجمهوري لتعمل بشكلٍ أساسي في المجتمعات التي يسيطر عليها النظام والتي تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة إليه، كاللاذقية وطرطوس وحمص وحماة ودمشق.

نشأت هذه القوات من حيث المبدأ عبر مجموعات محليّة خفيفة التسليح، ما لبثت أن بدأت تتوسّع وتقاتل على مساحات شاسعة من سورية، بعد أن وجدت العناصر المتطوعة عبر هذه القوات ملاذاً من أي ارتباطات قانونية وسبيلاً للهروب من أداء الخدمة الإلزامية في الجيش النظامي.

لا تعمل هذه القوات بالضرورة تحت سيطرة النظام المباشرة، ويأتي الكثير من تمويلها من رجال أعمال موالين للنظام. ويتم تجنيدها على أسس طائفية تحت قيادة الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني[30]، وكذلك تحت قيادة عدد من الضباط الموالين للنظام كالعقيد سهيل الحسن قائد

(29) للمزيد من التفاصيل يمكن الدخول إلى الرابط التالي: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/syria/Sec09.doc_cvt.htm

(30) عبد الرحمن المصري، تحليل الفيلق الخامس وحالة الجيش السوري، على الرابط: http://www.alghad.com/articles/1382622

"قوات النمر"[31]، والعميد عصام زهر الدين[32] قائد مليشيا "نافذ أسد الله". وتحوّلت بعض هذه الوحدات لميليشيات شبه مستقلة، تمارس مهمات أمنية وعسكرية، دون الرجوع للقيادة، إلى جانب عمليات "التعفيش" التي تجاوزت عشرات الآلاف من العمليات الممنهجة على خلفيّات طائفية كما في حلب الشرقية وريف حماه الشمالي، أو على خلفيّات قومية كما في عين العرب وتلّ أبيض وتل تمر، أو على خلفيات عشائرية كما في ريف الميادين وريف البوكمال.

يُقدر عدد هذه القوات الحالي ما بين 40 -43 ألف مقاتل ومقاتلة، جزءٌ مهم منهم قد انخرط ببنية الجيش[33]، ويُحسب لهذه القوات دورها البارز والفعال في مساندة قوات الجيش ودعمه في العديد من المعارك على امتداد الجغرافية السورية. وأبرز هذه القوات قوات الدفاع الوطني التي تم تأسيسها عام 2012، قوات النمر، قوات نسور الزوبعة، وصقور الصحراء، والحرس القومي العربي وغيرها. ويتشابه دور هذه القوات إلى حدٍّ كبير بدور قوات الحشد الشعبي العراقية التي ساندت الجيش العراقي في الكثير من المعارك ضد تنظيم داعش.

وفي إطار الحديث عن القوات الرديفة يُمكن الحديث عن الفيلقين الرابع والخامس الذين تم تأسيسهما خلال السنوات الماضية بهدف مواجهة النقص في العنصر السوري مقارنةً بالتواجد الأجنبي الكثيف المناصر للأسد من جنسيات أجنبية، والحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه القوات ودمجها في الجيش. لذلك تم تأسيس الفيلق الرابع في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 2015، من خلال دمج قوات من الجيش والقوات الرديفة المتواجدة في محافظة اللاذقية، مثل قوات الدفاع الوطني وقوات النمر ونسور الزوبعة وكتائب البعث، وتم تدعمها بقواعد بطاريات مدفعية روسية، جُلبت من الفوج الثامن اختصاص مدفعية، لواء المدفعية 120، لواء المدفعية 439 التابع للحرس الجمهوري، وفوج الصواريخ 20[34].

(31) هي قوات عابرة للتنظيمات العسكرية والأمنية، وتتشكل من ثلاثة أضلاع رئيسية: الأول أمني – عسكري، والثاني موارد بشرية علوية متطوعة ومنتقاة، والثالث إطار إداري دولتي (وزارة الدفاع)، وقد تم تشكيل هذه القوات عام 2013 للقيام بعدة مهام عسكرية وأمنية منها: سرعة التدخل والاستجابة للمعطيات والمتغيرات الأمنية، وإبعاد الأخطار الأمنية عن الطائفة. وتتمتع بدعم اجتماعي واضح من معظم الطائفة العلوية من جهة، وتمويل مالي من جمعية البستان التابعة لرامي مخلوف من جهة ثانية، وتسليط إعلامي من قبل أجهزة الإعلام الرسمي. للمزيد راجع معن طلاع، مرجع سابق.

(32) قتل في تفجير لغم في مدينة دير الزور بتاريخ 2017/10/18.

(33) تم تقدير العدد وفق متابعات وتقديرات وحدة المعلومات في مركز عمران التي صممت نموذجاً لرصد أعدادهم وأبرز التحولات التي شهدتها الحركة الميليشاوية في سورية، راجع التقارير الوحدة الخاصة بموقع مركز عمران الالكتروني.

(34) خضر خضور، مرجع سابق.

وتم تأسيس الفيلق الخامس في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2016 لمحاولة ضبط مؤسسة الجيش على المدى المتوسط والبعيد بعد حالة الإنهاك والترهّل الكبير الذي أصابها بسبب الخسائر البشرية الكبيرة في المعارك، وحالات الانشقاقات والفرار من الخدمة العسكرية بالإضافة إلى حالات الفساد والتجاوزات الضخمة التي قامت بها قوات الجيش والقوات الرديفة من الميليشيات. يُضاف إلى ذلك محاولة توفير الغطاء القانوني لإدماج هذه القوات التي تم تشكيلها خارج إطار مؤسسة الجيش بحيث لا يتم استهدافها في أي حل سياسي قادم، فيصبح التعامل معها كجزء من الجيش نفسه، خاصةً وأن قانون الخدمة العسكرية السوري يُتيح إنشاء قوّات فرعية وقوات أخرى عند الضرورة للقتال إلى جانب الجيش. ومن جهة أخرى يمكن القول: إن إنشاء الفيلق الخامس عكس الرغبة الروسيّة في إيجاد نوع من التوازن مع إيران داخل مؤسسة الجيش في محاولة لمنع إيران من فرض رؤيتها المنفردة داخل مؤسسة الجيش بعد تشكيها الفيلق الرابع المكّون من قوات الدفاع المدني وغيرها من الميليشيات المدعومة إيرانياً.

3. القوات الحليفة

وهي القوات الأجنبية التي دخلت إلى سورية لمساندة النظام، مثل ميليشيا حزب الله اللبناني والميليشيات الشيعية الإيرانية والعراقية والأفغانية والباكستانية وغيرها، إلى جانب القوات والشركات الأمنية الروسية. وأوضحت بعض التقارير بأن مجمل عدد القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها في سورية، يتجاوز 70 ألف مقاتل يضاف لهم الجنود الروس الذين ساهموا في العمليات القتالية في سورية[35].

كان لهذه القوات دور بارز في دعم صمود النظام وإعادة الروح له ولقواته في مرتين اثنتين بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من السقوط، حيث قامت إيران بنقل المستشارين العسكريين، والآلاف من الميليشيات العراقية والأفغانية واللبنانية إلى سورية من أجل دعم النظام ومده بالجنود والسلاح. كما كان لها الدور الكبير والفاعل في نشر هذه الميليشيات على الجبهات بالتنسيق مع الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة. وكان للتدخل العسكري الروسي الدور الحاسم في الحد من التدهور الحاد للإمكانيات العسكرية لقوات النظام، حيث قدّمت روسيا دعماً جوياً واسعاً للنظام أثناء معاركه مع فصائل المعارضة، كما زودته بعربات مصفحة متقدّمة وذات تقنية عالية مما منح قوات النظام تفوقاً واسعاً في العديد من المعارك مكنته من استعادة مساحات واسعة من

(35) تقارير إسرائيلية: عدد القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها في سورية يتجاوز 70 ألف مقاتل، على الرابط التالي:
http://www.souriyati.com/2017/11/18/89680.html

البلاد. وبالتالي شكّلت المساندة الخارجية من داعمَي النظام روسيا وإيران ومن خلال الميليشيات الخارجية أيضاً، عاملاً أساسياً في تمكين الجيش من الصمود ومواصلة القتال، ولاسيما بفضل الدعم والمساعدة المالية واللوجستية والعملياتية.

مما سبق يمكن القول: بأنّ بُنية الجيش السوري اختلفت كثيراً بعد 2011 عما كانت عليه قبلها، حيث تم إضافة فيلقين إلى الجيش ليُصبح عدد الفيالق خمسة. كما أنّ معظم عناصر هذين الفيلقين هم من الميليشيات المحليّة القائمة على التطوّع، وتم تجنيدهم ضمن هذه الميليشيات على أسس طائفية، كقوات الدفاع الوطني واللجان الشعبية وصقور الصحراء ونسور الزوبعة وغيرها. وأدى ذلك إلى جعل بُنية الجيش خليطاً من الوحدات النظامية وغير النظامية من الميليشيات، حيث شكّلت القوات الرديفة والقوات الحليفة أكثر من نصف عدد أفراد الجيش. وعلى الرغم من نجاح النظام في تحقيق هذا الأمر من الناحية العددية، لكنه فشل من حيث الفعالية التنظيمية والعملياتية في كثير من الأوقات والمعارك. فقد أدّت هذه التشكيلات بالمقابل إلى حالة من الترهّل في مؤسسة الجيش مع تحوّل جزء كبير من قوات هذه التشكيلات إلى مليشيات غير مبنية على أساس التراتبية العسكرية. وأدّى ذلك أيضاً إلى إرباك كبير لدى القادة الميدانيين بسبب عدم انضباط عناصر المليشيات وعشوائيتهم وقلة خبرتهم العسكرية. ونشأت بالتالي خلافات بين القيادات المختلفة، أدّت إلى فشل العديد من العلميات العسكرية التي خاضها الطرفان ضد قوات المعارضة، وفي بعض الأحيان أدّت إلى حصول اشتباكات مسلحة بينية بعد أن باتت هذه الميليشيات تمتلك صلاحيات أكبر من صلاحيات الجيش دون تحمّل أي مسؤوليات رسمية أو خضوعها للقوانين.

وفي ظلّ هذه التأثيرات الخارجية، حلّت الانتهازية محلّ الاحترافية الضعيفة ابتداءً والعقيدة العسكرية إذ غالباً ما غيّر الضباط السوريون والعناصر حُلّتهم وسلوكهم وفقاً للقوات التي يعملون معها. ودفعت هذه التركيبة النظام في مرحلة من المراحل، وخاصةً بعد التدخل العسكري الروسي، إلى بذل المزيد من الجهود لإدارة وضبط هذه الميليشيات والتشكيلات وجعل الجيش السوري العمود الفقري والمتحكّم في توزيع المهام والعمليات بين الجيش وبينها، إلى جانب حل العديد من الميليشيات التي جاءت كنتيجة لجملة من المتغيرات العسكريّة والسياسية. فمن الناحية العسكرية وبعد تمكّن النظام من السيطرة على العديد من المناطق التي كانت مستعصية عليه كالغوطة الشرقية وجنوب دمشق وريف حمص الشمالي ودرعا والقنيطرة، لم يعد بحاجة إلى هذه الميليشيات في ضبط المناطق الجغرافية التي أصبحت تحت سيطرته الكاملة. أما من الناحية السياسية فيمكن تفسير هذا الأمر بالضغوط الروسية والأمريكية التي جاءت في إطار جملة من الشروط الدولية التي تدعو إلى حل

ومحاربة جميع الكيانات العسكرية غير المعترف بها، والتي تشمل أيضاً وفق المنظور الغربي الميليشيات المحلية والخارجية وخاصةً الإيرانية أو المدعومة من إيران.

بالمحصلة يمكن القول: بأنّ تأثّر بُنية الجيش السوري بهذا الشكل كان تأثّراً بنيوياً كبيراً سينعكس حكماً على الأوضاع في سورية مستقبلاً. ولن يقتصر هذا التأثير على إعاقة عملية السلام بين السوريين في حال تم التوصل إلى حل سياسي، وإنما سيؤثر على الاستقرار الإقليمي أيضاً، خاصةً في ظل العديد من الكتابات التي تشير إلى المخططات الإيرانية والروسية في سورية، والتي تقوم على فكرة دمج هذه الميليشيات داخل بُنية الجيش السوري وتوظيفها لتحقيق مكاسب مستقبلية، وهذا ما يبرز بشكلٍ أساسي عند الحديث عن الفيلقين الرابع والخامس.

وبالتالي مهما كانت طبيعة التسوية في سورية مستقبلاً، فسيكون السوريون أمام شبكة معقّدة من العلاقات والتداخلات بين أجهزة ومجموعات عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية ومدنية مقاومة لأي تغيير، تتصدّرها مؤسسة الجيش كفاعل رئيس في عمليات التسوية والسيناريوهات المستقبلية للبلاد حال حصولها. وهذا ما يضع سيناريو إعادة الهيكلة في محاولة لتشكيل جيش وطني من أولويات الحل السوري، بعد أن ثبت فشل تجارب تفكيك مؤسسة الجيش، وإنهاء عملها نهائياً، وذلك تجنباً للتجربة العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وهو ما تُدلل عليه كل المؤشرات والتي تشير إلى أنّ الحل السياسي المطلوب للمجتمع الدولي يتضمن المحافظة على أجهزة الدولة وعلى رأسها مؤسسة الجيش. فليس من مصلحة أحد تفكيك الجيش، لأن من شأن ذلك أن يُسفر على الأرجح إلى الانهيار التام للدولة وتجدُّد الحرب. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار مقاربة إعادة بناء احترافية لهذه المؤسسة بشكلٍ منهجي ومدروس وبما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص أمام طالبي الانتساب من جميع مكونات الشعب السوري دون تمييز. كما تخضع في سياقات عملها لبرنامج تدريبي مهني مُتكامل في نواحي القتال والتدريب واللوجستيك، مع عقيدة عسكرية تستمد من العقيدة السياسية الوطنية والتهديدات المحتملة، وبالاستناد إلى مجموعة من العوامل يعتبر أبرزها العقل الجمعي السوري الذي رفض الدويلات الطائفية التي شكّلها الفرنسيون مطلع العشرينيات من القرن العشرين والاستفادة الفكرية والعلمية من واقع العراق وما آل إليه.

الخلاصة

- بيّنت الأحداث اللاحقة لانطلاق الثورة السورية أنّ **الجيش السوري لم يكن مهيّأ للدخول في معارك طويلة المدى بسبب الفساد الكبير**. وكشفت كذلك أنّ آليات اتخاذ القرار كانت بشكلٍ

أو بآخر غير دقيقة في تقدير خطط انتشار الجيش السوري وأولويات تنفيذ عملياته، وكذلك جدوى العديد من المهام. فالنظام السوري كان لديه قناعة تامة بأنّ الوضع في سورية لن يصل إلى ما وصلت إليه الدول العربية التي أصابها "الربيع العربي" كتونس ومصر وليبيا.

- أوضحت أحداث الثورة السورية أن **أهم موجبات تدخّل الجيش ضد حركة الاحتجاجات الشعبية ووقوفه في صف النظام كان التكوين الاجتماعي لمؤسسة الجيش وسيطرة الضباط العلويين وتحالفهم**، واستلامهم المناصب القيادية الحساسة في هذه المؤسسة، وكذلك الامتيازات الممنوحة لضباط الجيش والتي جعلتهم يتمتعون بنفوذ كبير خارج عن القانون، وجني أموال طائلة يخافون من فقدانها. وكذلك الإيديولوجيا الحاكمة للجيش السوري التي غرسها حافظ الأسد وعززها من بعده ابنه بشار، وكذلك الخشية من الأجهزة والمؤسسات الموازية لمؤسسة الجيش والتي تتمتع بالسمعة السيئة والتسلّط.

- بعد مرور ثماني سنوات من عمر الثورة السورية، **أصبح الجيش السوري أكثر فساداً وإفساداً، وأكثر انعزالاً عن المجتمع السوري برمته**، فحالات الفساد التي كانت مترسّخة قبل الثورة تضاعفت مرّات ومرّات خلال سنوات الثورة مما جرّد مؤسسة الجيش من وظيفتها الأساسية وحوّلها إلى مؤسسة للنهب والسرقة والخطف والابتزاز.

- **ساهم التدخل الإيراني والروسي في سورية في تبديل حركة الجيش السوري من الفوضى المطلقة إلى الفوضى المنظمة**. وتم توظيف فوضى العمل العسكري للجيش في سياسة هجينة اعتمدت على ثلاث استراتيجيات عسكريّة، وهي استراتيجية العقاب الجماعي وسياسة الأرض المحروقة واستراتيجية الحرب غير النظامية (حرب العصابات). واستهدفت هذه الاستراتيجية بشكلٍ أساسي الحاضنة الشعبية للمعارضة إلى جانب تدمير البُنية التحتية بهدف خلخلة هذه الحاضنة وممارسة الضغط على المعارضة في المناطق المسيطرة عليها، وهو ما نجح فيه النظام وحلفاؤه ودفع المعارضة لتوقيع اتفاقيات التسليم والمغادرة.

- تمكن النظام خلال السنوات الأخيرة من **تعزيز قاعدته الاجتماعية والسياسية المحلية**، كما تمكّن من تحويل شبكات المحسوبية التي كانت سائدة في الجيش قبل الثورة إلى قوة ساعدت النظام على الصمود بعد تجنيد الميلشيات التي أسندت لها العديد من العمليات البرية.

- على الرغم من حالة الانشقاقات في بداية الثورة، **إلا أن النظام استطاع فيما بعد تحقيق التفوق الكمي وقوة النيران الفتاكة على المعارضة المسلحة**. واعتمدت استراتيجية النظام في

محاولة قمع الثورة على خبرة النظام في قمع تمرد الإخوان المسلمين في الثمانينيات من خلال الاعتماد على إمكانيات عناصره حيث كان الاتجاه نحو الصف الأول والثاني من العقائديين في الجيش باعتبار أنّ هؤلاء الأشخاص بإمكانهم التغاضي بشكلٍ مطلق عن دور مؤسسة الجيش ما بعد آذار 2011، فضلاً عن الاستفادة من خبرة إيران وروسيا في هذا الأمر.

- **جذبت الميليشيات المحلية والخارجية الشباب الموالين للنظام للانضمام إليها عوضاً عن الجيش كون هذه الميلشيات تتمتع بالمرونة أكثر من الجيش والمغريات المادية فيها أكبر**، وتمنحهم صلاحيات وتسلّط على المدنيين أكثر، مما ساهم في تضرر الصورة المعنوية للجيش السوري بعد أن أصبحت سلطة بعض قياديها أقوى من سلطة الدولة نفسها.

- **عمّق تكوين الفيلقين الرابع والخامس من قبل النظام السوري وبطلب من إيران وروسيا، ومحاولة إضفاء الطابع المؤسسي عليهما من خلال ضمهما لمؤسسة الجيش، من الطبيعة الطائفية لمؤسسة الجيش** على اعتبار أن معظم عناصر هذين الفيلقين من أبناء الطائفة العلوية والمرتزقة الشيعة. وهذا الأمر يشبه تماماً قرار الحكومة العراقية التي أضفت الطابع القانوني والمؤسسي لوحدات الحشد الشعبي العراقي ذات المكوّن الشيعي وشرعنتها تحت سقف مؤسسة الجيش.

- **إنّ التغيّر الكبير في بُنية الجيش السوري بعد الثورة سينعكس حكماً على الأوضاع في سورية مستقبلاً**، وسيمتد تأثيره إقليمياً في ظل المخططات الروسية والإيرانية في دمج الميلشيات المحلية والخارجية في بنية الجيش السوري وتوظيفها لتحقيق مكاسب مستقبلية.

- تشكل مقاربة **إعادة بناء احترافية الجيش بشكل منهجي ومدروس وعلى مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع مكونات الشعب السوري في سبيل بناء جيش وطني محترف أحد أهم السيناريوهات المطلوبة** في إعادة هيكلية الجيش بدلاً من تفكيكه وذلك تجنباً لتكرار التجربة العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

بعد تسليط الضوء على مؤسسة الجيش من خلال الحديث عن الدور الوظيفي والبُنيوي لها وكذلك الحديث عن أسباب التدخّل لقمع الاحتجاجات الشعبية، وأبرز التغيرات والتحوّلات التي طرأت على بنية الجيش ودوره خلال سنوات الثورة، يمكن القول: بأنّ الجيش السوري ومن خلال وقوفه إلى جانب النظام منذ اليوم الأول لاندلاع الحراك الشعبي خرج عن الوظيفة الأساسية المحددة لأي جيش وطني ليدخل في إطار وظيفة مغايرة وهي الدفاع عن النظام الحاكم. واستخدم في سبيل

تحقيق ذلك كافة الأسلحة من دبابات وطيران ومدفعية حتى السلاح الكيماوي، ليضع بذلك نفسه إلى جانب النظام ضد الشعب، وليخرج عن وظيفة إدارة العنف في المجتمع بعد أن نصّب نفسه حامياً للنظام السوري ومدافعاً عنه في إطار مجموعة من الأسباب التي دفعته لذلك. ولا شك أن جذور أسلوب تعاطي الجيش نكمن في التكوين الاجتماعي الذي عمل عليه حافظ الأسد منذ تسلمه السلطة عام 1970، ليستمر بشار الأسد بسياسة والده في هذا المجال. وتحول الجيش بذلك من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة نفعية لفئة من الطائفة متحالفة مع شبكات أخرى بهدف حماية النظام. وكذلك شكّلت الامتيازات الممنوحة لضباط مؤسسة الجيش أحد أهم موجبات وقوف المؤسسة العسكرية إلى جانب النظام. ويضاف إلى ذلك أيضاً العقيدة العسكرية التي تقوم عليها مؤسسة الجيش والتي غرسها حافظ الأسد وعززها من بعده ابنه بشار، والتي من خلالها عمل على ربط مصير الطائفة العلوية بمصير النظام. ولا يخفى أخيراً هيكلة العلاقات الموازية للجيش كالمؤسسات والأجهزة الحزبية والأمنية بحيث تزيد من إحكام السيطرة على المشهد العسكري ككل وحماية النظام.

وفي إطار محاولة النظام قمع الثورة باستخدام الجيش تميّزت حركة الجيش خلال الفترة الأولى بالفوضى المطلقة. وحولت استعانة النظام بالميليشيات المحلية والخارجية وكذلك بالنظامين الإيراني والروسي هذه الحركة من الفوضى المطلقة إلى الفوضى المنظمة. واستطاع النظام استعادة الكثير من القرى والمدن اعتماداً على استراتيجية العقاب الجماعي وسياسة الأرض المحروقة واستراتيجية حرب العصابات. كما أدّت استعانة النظام السوري بالميليشيات المحلية والخارجية إلى خلل في بنية الجيش ودوره خلال سنوات الثورة بحيث أصبح الجيش ذا طابع علوي أكثر تركيزاً من قبل بعد اعتماده الأساسي على المنتسبين العلويين. واتسم أغلب ضباطه بالفساد الذي تضاعف مرات ومرات على مدى سنوات الثورة وأضحى الجيش أكثر انعزالاً وبُعداً عن المجتمع. ودفع ذلك الأمر الضباط للتواطؤ مع شبكات الفساد في النظام، واستغلال هذا الأمر لتحقيق المزيد من المكاسب وجمع الأموال بشتى الطرق.

وعلى الرغم من أن الجيش السوري لم يكن مهيأ للدخول في قتال أو صراع بسبب الفساد الذي مر به طوال عصره والذي أضر باحترافه، لكنه استطاع الصمود في وجه التحديات العسكرية والأمنية، كما أنه استطاع الاستمرار في دفاعه عن النظام على الرغم مما ألمّ به من انشقاقات وظهور الجيش الحر، بعد استعانته بالعديد من الميليشيات المحلية والخارجية وكذلك استعانته بالنظامين الإيراني والروسي ودعمهما المستمر للنظام بالعتاد والسلاح والخبراء والمقاتلين.

الورقة الثانية

البنى والفواعل العسكرية في سورية لعام 2018

نوار شعبان*

* نوار شعبان مدير وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

الورقة الثانية: البنى والفواعل العسكرية في سورية لعام 2018

تمهيد

رافق المشهد السياسي في سورية خلال سني الثورة وما تبعها من صراعات متعددة المستويات مجموعة من التشظيّات التي استهدفت بنى الدولة من جهة، واتسمت بها حركية الفواعل المحلية ووظائفهم على مستوى الجغرافية السورية من جهة ثانية، فعلى مستوى وظائف الدفاع والحماية بات المشهد العام للفواعل العسكرية في سورية مشهداً شديد التبدل والانزياح ومرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بما تفرزه سياسات "إدارة الأزمة" في سورية، سواء من دفوعات لجعل الميزان العسكري متوازناً بغية التحكم على طرفي الصراع واستمرار ممارسة الضغط عليهما للولوج في تسوية سياسية، أم من تفاهمات جيوأمنية تفضي لتعديلات في المعادلة العسكرية بحكم متغيرات أمنية طارئة أثرت على المحدد السياسي لحلفاء الأطراف المتنازعة، أم من ما توجبه ترتيبات مناطق النفوذ التي تشكلت وتنامت خلال الصراع. والثابت في هذا الصدد استمرار غياب الممارسة الوظيفية لمهمة الأمن والدفاع لكل الأطراف بمعناها المركزي، وتحولها إلى جهدٍ استخباراتيٍ وحركة عملياتية عسكرية يتحكم بها منطق "المكسب الاستراتيجي" الذي من شأنه أن يغذي مقاربة طرف على آخر وبالتالي فرض شروطه السياسية، أما المتغير فهو شكل المشهد العسكري وفواعله وهذا ما ستركز عليه هذا الورقة لاستنباط مؤشر الثبات والاستمرار في هذا المشهد واحتمالية ديمومة هذا المؤشر.

تنطلق هذه الورقة من فرضيات عدة: أولها أن عدم الاستقرار بخارطة الفواعل العسكرية يسهم من جهة أولى في بقاء مصير مركزة وظيفة الدفاع معلقاً، والشكل النهائي لمراكز القوة في الجيش بعد عمليات الدمج المحتملة غير ثابتٍ، وثانيها أن المشهد العسكري يؤثر على المشهد السياسي بمعنى فرض رؤى الفواعل العسكرية على مداخل الإصلاح ومستوياتها أو على القدرة على انتزاع صلاحيات لا مركزية "مقوننة"، والعكس صحيح، فإن تطورات المشهد السياسي وتبدلات محددات الحليف والداعم الإقليمي والدولي سيؤثر على خيارات الفاعل العسكري الذي تقل خياراته أمام هذه التبدلات، وثالث هذه الفرضيات أن تعدد الفواعل العسكرية بعد سني الصراع هذه من شأنه أن يصعّب أسئلة إعادة التشكل للجيش وثبات وظائفه المركزية، وآخر هذه الفرضيات أنه مهما كان شكل التسوية السياسية فإن سياسات التصحيح وإعادة البناء بمعايير وطنية هي غاية وطنية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بعنصري التماسك والاستقرار. ولن ننسى تثبيت أن جل النتائج المرتبطة بالتحقيب لهذه الفترة هي نتائج مؤقتة ومتبدلة.

تهدف هذه الورقة إلى إعادة تعريف المشهد العسكري وفواعله وثوابته ومتغيراته وقياس آثاره الأولية على حدود العلاقة بين الفواعل الرئيسة، مع التركيز بشكل أوسع على طرفي المعارضة وقوات سورية الديمقراطية (بحكم أن الأوراق المنجزة في هذا المشروع ركزت بشكل محوري على الجيش وتحولاته)، مشيراً بقسمه الأكبر إلى الزخم المعلوماتي لما من شأنه المساهمة في تكوين أطر الصورة العامة لهذا المشهد، واكتشاف ملامح تناميه المحتمل، ويحدد التقرير أسئلته المركزية: (1) ما هي خارطة الفواعل العسكرية في سورية لعام 2018 حتى تاريخ إعداد هذه الورقة؟ (2) وما سماتها العامة؟ (3) وما الآثار المتوقعة لهذا المشهد على أسئلة إعادة التشكل والتصحيح؟

أولاً: قوى الثورة والفصائل الإسلامية: تنسيقات غير مستقرة

مرت تشكيلات فصائل قوى الثورة والفصائل الأخرى خلال السنين الماضية بأحداث عدة وتطورات أدت إلى تغير خارطة الفواعل فيها، لا بل حتى إنه في فترات معينة شهدنا زوال بعضها وظهور بعضها الأخر، وبحكم الاتساق مع هدف الورقة سيتم التركيز على آليات العمل العسكري وسماته، بالإضافة إلى أهم الفواعل العسكرية وأبرز تحولاتها.

1. مشاريع تنسيق لا تستمر

تتفق جل الفصائل الثورية والإسلامية على الهدف العام من العمل العسكري والمتمثل في استخدام السلاح والخطط العسكرية بغية "إسقاط النظام"، وتنوعت تجليات هذا الهدف ما بين مساندة الحراك الثوري ابتداءً وتأمين الحماية له، ثم استهداف وحداته الأمنية والعسكرية وصولاً إلى مبدأ السيطرة الجغرافية. وتفاوتت الأساليب ما بين هجومية ودفاعية، وعلى الرغم من الاختلاف البنيوي والأيديولوجي والتكتيكي والتباين في أشكال المشاريع والمحددات السياسية لكل فصيل فإنه إلى جانب الدعم والمساندة هناك ملمح رئيسي للعمليات العسكرية كان له السمة الأبرز في تنامي فاعلية هذه القوى وهو مبدأ غرف التنسيق أو غرف العمليات التي توجد لغرض معركة ما وتنتهي بالغالب بانتهائه، وفيما يلي أهم تلك الغرف:

أ. غرفة عمليات جيش الفتح (إدلب)

يُعد من أبرز "إنجازاتها" السيطرة على مدينة إدلب بعد أكثر من 3 أيام من المعارك، وكذلك معسكر المسطومة الاستراتيجي، ومعسكر القرميد (آخر المعسكرات القوية التابعة للنظام السوري المتبقي شمال إدلب)[1].

الفصائل المشاركة بجيش الفتح - إدلب		
الفصيل	عدد المقاتلين	%
أحرار الشام	2100	33.6
جبهة النصرة	1500	24
جند الأقصى	1000	16
فيلق الشام	600	9.6
جيش السنة	600	9.6
أجناد الشام	300	4.8
لواء الحق	150	2.4

رسم توضيحي 1: أعداد ومجموعات جيش الفتح - إدلب

كما أضافت غرفة عمليات جيش الفتح إلى سجلاتها إيقاف تقدم الميليشيات المدعومة إيرانيًّا (الحشد الشعبي العراقي – الحرس الثوري – حزب الله) إلى ريف حلب الجنوبي، واستعادت منها العديد من القرى والتلال أهمها تلة العيس. كما استطاعت فصائل جيش الفتح بالتنسيق مع غرفة عمليات فتح حلب كسر الحصار الذي فرض على مدينة حلب عقب سقوط طريق الكاستيلو[2]، وتمكنت من ذلك بعد السيطرة على تجمع الكليات جنوب غرب حلب مطلع شهر آب/أغسطس عام 2016، واستمرت الغرفة بالدفاع عن الطريق لأكثر من شهر ونصف قبل أن يتم إغلاقه من قِبَل

(1) جيش الفتح: بدء معركة تحرير مدينة إدلب بمشاركة جميع الفصائل- أورينت - 23 شباط 2018 - https://goo.gl/sxu8da.

(2) المعارضة تعلن فك الحصار عن حلب – الجزيرة - 7 اب 2016 - https://goo.gl/ZxGtyo.

النظام السوري والميليشيات المساندة له. **ولم تستمر الغرفة في أعمالها بعد المحاولة الثانية لكسر الحصار** عن حلب مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2016، وتعتبر الخلافات بين قطبيها (جبهة فتح الشام أو النصرة سابقًا، وأحرار الشام)، ومن ثَمَّ تشكيل هيئة تحرير الشام وانضمام العديد من فصائل الغرفة لها أهم سببين لعدم استمرار الغرفة[3]، وتم إسدال الستار على أعمالها بعد ما يقارب عامًا و9 أشهر على عملها العسكري.

ب. غرفة عمليات جيش الفتح (ريفي حلب الغربي والجنوبي)

أعلن ثوار حلب في 27 أيار 2015 تشكيل "غرفة عمليات فتح حلب"[4]، والتي ضمت كبرى فصائل المعارضة المسلحة المقاتلة في مدينة حلب، وكان الهدف الأساسي من التشكيل هو محاولة تكرار نجاح غرفة عمليات جيش الفتح "إدلب"، وتمثلت أبرز الإنجازات العسكرية للغرفة في السيطرة على كتل أبنية عديدة في جمعية الزهراء غربي حلب، والسيطرة على حي الراشدين وثكنة البحوث العلمية غربي حلب، ومشاركة جيش الفتح في استعادة العديد من المناطق بريف حلب الجنوبي، والدفاع عن طريق مدينة حلب المعروف باسم (كاستيلو) لأكثر من عام ونصف، وكذلك مخيم حندرات الذي يعتبر مدخل الأحياء الشرقية لحلب. ومن أهم أسباب انهيار الغرفة خروج المدنيين والفصائل الثورية من أحياء حلب الشرقية نهاية عام 2016[5]، بالإضافة إلى قتال (فتح الشام سابقًا) لأبرز فصائل الغرفة التي خرجت إلى ريف حلب الغربي (جيش المجاهدين - الجبهة الشامية - تجمُّع فاستقم - الفوج الأول) وانحلال تلك الفصائل في الريف الغربي أدى إلى توقف الغرفة بشكل فعلي رغم عدم صدور بيان حلها.

(3) "تحرير الشام" أحدث نسخ تنظيم القاعدة في سورية -BBC – 22 شباط 2017 - https://goo.gl/HHku56.

(4) شبكة شام، عدة فصائل في حلب وريفها تعلن تشكيل "غرفة عمليات فتح حلب" – 26 نيسان 2015 - https://goo.gl/4MAQfC.

(5) سكاي نيوز ، انتهاء عمليات إجلاء المدنيين من شرق حلب – 23 ديسمبر 2016 - https://goo.gl/pgRmHA.

ج. غرفة عمليات البنيان المرصوص (الجبهة الجنوبية)

تشكلت الغرفة في شهر كانون الأول/ديسمبر عام 2015 في مدينة درعا[6]، بعد فشل غرفة عمليات عاصفة الجنوب في تحقيق أهدافها بالسيطرة على آخر موقع للنظام السوري في المدينة. ويشارك في الغرفة كل من فصائل الجبهة الجنوبية التابعة للجيش السوري الحر، وجيش اليرموك، وأحرار الشام، وهيئة تحرير الشام، وجيش الإسلام، وجماعة بيت المقدس.

الجمهورية العربية السورية
الجيش السوري الحر
الجبهة الجنوبية
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله القوي المتين، والصّلاة والسّلام على إمام المجاهدين وقدوة الثائرين
قال الله تعالى: (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ)

بيان تشكيل غرفة العمليات المركزية

بعد أن أتمّت غرف العمليات تثبيت أركانها واستلام مهامها في مختلف قطاعات الجنوب السوري، متخذة قرار الصمود والتحدي، معلنة للعالم كله حرمة دماء أهل حوران ومنعة أرضها وثبات ثوارها.

تعلن

١- غرفة عمليات البنيان المرصوص
٢- غرفة عمليات رص الصفوف
٣- غرفة عمليات توحيد الصفوف
٤- غرفة عمليات صد الغزاة
٥- غرفة عمليات مثلث الموت
٦- غرفة عمليات النصر المبين
٧- غرفة عمليات صد البغاة

تشكيل غرفة العمليات المركزية بالجنوب

بهدف تنظيم وتخطيط وقيادة الأعمال القتالية والعسكرية في الجنوب السوري، مستعينين بالله وحده متأملين بمعيّة الله وتسديده، وحول الله وقوته وتأييده.

(واللهُ غالبٌ على أمرِهِ ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمونَ)

حوران مهد الثورة
20حزيران2018
6 شوال 1439 هـ

بيان تشكيل غرفة عمليات البنيان المرصوص

تعد غرفة البنيان المرصوص من أبرز وأنجح التجمعات العسكرية في الجنوب خلال الأعوام الأخيرة، وتعد أساس غرفة العمليات المركزية في الجنوب والتي تم تشكيلها في شهر حزيران 2018، وغرفة العمليات الجديدة تضم كلاً من (غرفة عمليات البنيان المرصوص، غرفة عمليات رص الصفوف، غرفة عمليات توحيد الصفوف، غرفة عمليات صد الغزاة، غرفة عمليات مثلث الموت، غرفة عمليات النصر المبين، غرفة عمليات صد البغاة). وتتمثل أبرز الإنجازات في الدفاع عن أحياء مدينة درعا المحررة لأكثر من سنة ضد هجمات قوات النظام السوري التي تستهدف فتح الطريق إلى معبر نصيب الحدودي مع الأردن، كما تمكنت الغرفة خلال النصف الأول من عام 2018 من السيطرة وبشكل بطيء وتدريجي على حي المنشية في درعا، وهو آخر الأحياء الواقعة تحت سيطرة النظام في المدينة. أما أسباب انهيار الغرفة فيعود لتعرض "البنيان" في السنين الماضية إلى مطبات عديدة أهمها الارتباط بغرف الدعم الدولية، وتقلص حدود وهوامش القرار المستقل وغير الدافع للتوحيد، ناهيك أنه لم تتمكن أي منها بالتأثير على الهيكلية الأساسية للغرفة، إلى أن بدأت حملة النظام الأخيرة في شهر أيلول 2018 مدعومة من حلفاء النظام الدوليين، والتي تمكن من خلالها النظام والروس من اختراق الفصائل العسكرية إما عن طريق حملة عسكرية أو عن طريق المصالحات، وكان مصير غرفة عمليات البنيان مشابهاً لباقي الفصائل في الجبهة

(6) شبكة شام الإخبارية، "البنيان المرصوص" غرفة العمليات التي ينتظر منها رد الدين للأسد وحلفائهفي مهد الثورة "درعا" – 13 حزيران 2017.

الجنوبية، حيث صالح حوالي 70% من مقاتليها، فيما رفض أحرار الشام، هيئة تحرير الشام، وجيش الإسلام المصالحة بشكل كامل، وتم تهجيرهم بموجب الاتفاق مع روسيا إلى إدلب.

د. غرفة عمليات غصن الزيتون (شمال محافظة حلب)

أطلقت أنقرة عملية "غصن الزيتون" 20 يناير 2018، والتي تستهدف إقليم عفرين الذي يقع شمال غرب سورية. والهدف الرئيس من الحملة صد حزب الاتحاد الديمقراطي - الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني "المصنف على قائمة الإرهاب في تركيا وعدة دول أخرى"[7]. جاء قرار القيادة التركية بعد أن ألمحت واشنطن إلى نواياها بتشكيل قوات حرس حدود منبثقة من "قسد" قوامها 30 ألف مقاتل. تمت عملية "غصن الزيتون" بعد اجتماعات أمنية رفيعة المستوى بين المسؤولين الأتراك والروس. وعلى الرغم من تهديدات النظام السوري بإسقاط الطائرات التركية، لكن سيطرة الدفاعات الروسية على المجال الجوي في الشمال السوري همش من تهديدات النظام السوري وأعطى صورة شبه واضحة عن عدم ممانعة روسيا للعملية التركية بشكلها العام، ولكن قد تكون هناك بعض الاختلافات حول أهداف العملية التركية على المدى الطويل.

كما كانت السياسة الأمريكية المتعلقة بالأكراد أحد الأمور الأساسية التي سرَّعت من بدء العملية، حيث أدركت تركيا أنه لم يعد لديها خيار آخر سوى القيام بهذه العملية في هذا التوقيت، بعد أن فقدت الأمل في وقف الولايات المتحدة دعم وحدات الحماية الكردية بكافة الأشكال العسكرية، وبعد أن بذلت طوال الـ 4 أشهر الماضية جهوداً دبلوماسية وسياسية لوقف وصول الدعم لها، وخاصة على الحدود التركية[8].

اسم الفصيل	التوجه	الدعم	قائد العمليات	العدد التقريبي
الجبهة الشامية	إسلامي معتدل	مستقل	حسام ياسين	3000
فرقة الحمزة	جيش حر	بنتاغون (دعم متوقف)	عبد الله حلاوة	800
لواء المعتصم	جيش حر	بنتاغون (دعم متوقف)	مصطفى سيجري	1500
لواء الفتح	إسلامي معتدل	تركيا	أبو أحمد حلب	500
تجمع فاستقم كما أمرت	جيش حر	الموم (دعم متوقف)	مصطفى برو	700
الفرقة 13	جيش حر	الموم (دعم متوقف)	المقدم أحمد السعود	1000

(7) الجزيرة ، "غصن الزيتون".. معركة لاستعادة عفرين - https://goo.gl/QDGCZc.

(8) معلومات الجدول الخاص بالفصائل من خلال مقابلات أُجريت مع قيادي من الجبهة الشامية بتاريخ 10 نيسان 2018.

اللواء 51	جيش حر	الموم (دعم متوقف)	العقيد هيثم العفيسي	600
لواء السلطان محمد الفاتح	جيش حر	تركيا	أحمد عثمان	1200
فرقة السلطان مراد	جيش حر	تركيا	فهيم عيسى	1400
لواء المنتصر بالله	جيش حر	تركيا	محمد السالم	1000
لواء سمرقند	جيش حر	تركيا	خالد عطية	800
كتائب الصفوة	إسلامي معتدل	الموم (دعم متوقف)	غسان النجار	500
الفرقة 101	جيش حر	الموم (دعم متوقف)	العقيد أبو خالد الخالد	600
فيلق الشام	إسلامي معتدل	تركيا	-	4000
نور الدين زنكي	إسلامي معتدل	الموم (دعم متوقف)	-	3000
فرقة حلب الأولى	إسلامي معتدل	تركيا	-	250
أحرار الشرقية	إسلامي معتدل	تركيا	-	400
جيش الأحرار	إسلامي معتدل	مستقل	صالح الطحان	2300
18 فصيل يشارك من قوات المعارضة + 8 ألوية صغيرة تتبع للفصائل الأساسية				**23550**

هـ. غرفة عمليات درع الفرات (شمال محافظة حلب)

انطلقت عملية "درع الفرات" بدعم عسكري تركي فجر يوم 24 أغسطس/آب 2016[9] لاستعادة مدينة جرابلس الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات والمتاخمة للحدود التركية بريف حلب الشمالي من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، وتأمين المدن التركية الحدودية من نيران قصفه. وجرابلس هي آخر مدينة مهمة على الحدود يسيطر عليها التنظيم الذي دخلها في يناير/كانون الأول 2014.

وتتمثل الأهداف الأساسية لغرفة عمليات درع الفرات في استعادة السيطرة على مدينة جرابلس السورية الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات والمتاخمة للحدود التركية بريف حلب الشمالي من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية، وتأمين المدن التركية الحدودية من نيران قصفه، ومنع قوات سورية الديمقراطية - التي تشكل وحدات الحماية الشعبية عمودها الفقري من الاستيلاء على جرابلس وضمها لمدينة منبج (36 كيلومتر جنوب جرابلس) التي نجحت في انتزاعها من أيدي تنظيم الدولة، ومن ثم توسيع نطاق نفوذها في أجزاء مختلفة من شمالي سورية[10]، خاصة ما بين كانتوني كوباني وعفرين الكرديْن. ناهيك عن أسباب تتعلق بمنع حدوث موجة نزوح جديدة، والمساهمة في زيادة

(9) الجزيرة ، درع الفرات.. عملية عسكرية متعددة الأهداف والجهات – 5 أيلول 2016 - https://goo.gl/QiNiI2.

(10) معلومات الجدول الخاص بالفصائل من خلال مقابلات أُجريت مع قيادي من فيلق الشام بتاريخ 5 ديسمبر2016.

أمن الحدود، وإنشاء منطقة آمنة داخل سورية يمكن الانطلاق منها مستقبلاً في عدة اتجاهات ووفق عدة سيناريوهات (بدء معركة الباب)، وتصل جنوباً إلى تخوم مدينة حلب وتمتد على المسافة الواقعة ضمن محافظة حلب بين إعزاز غرباً وجرابلس شرقاً، وستكون هذه المنطقة بطول أكثر من سبعين كيلومتراً وبعمق لا يقل عن عشرين كيلومتراً.

اسم الفصيل	التوجه	الدعم	اسم القائد	العدد التقريبي
الجبهة الشامية	إسلامي معتدل	مستقل	حسام ياسين	1500
فرقة الحمزة	جيش حر	مشروع بنتاغون	عبد الله حلاوة	400
لواء المعتصم	جيش حر	مشروع بنتاغون	مصطفى سيجري	1000
لواء الفتح	إسلامي معتدل	مستقل	أبو أحمد حلب	300
فاستقم كما أمرت	جيش حر	غرفة الموم	مصطفى برو	800
الفرقة 13	جيش حر	غرفة الموم	المقدم أحمد السعود	500
اللواء 51	جيش حر	غرفة الموم	العقيد هيثم العفيسي	500
لواء السلطان محمد الفاتح	جيش حر	تركيا	أحمد عثمان	300
فرقة السلطان مراد	جيش حر	تركيا	فهيم عيسى	700
كتائب الصفوة	إسلامي معتدل	غرفة الموم	غسان النجار	350
الفرقة الشمالية	جيش حر	غرفة الموم	العقيد أبو خالد الخالد	200
فيلق الشام	إسلامي معتدل	تركيا		600
نور الدين زنكي	إسلامي معتدل	الموم (دعم متوقف)		-
فرقة حلب الأولى	إسلامي معتدل	تركيا		100
أحرار الشرقية	إسلامي معتدل	تركيا		100

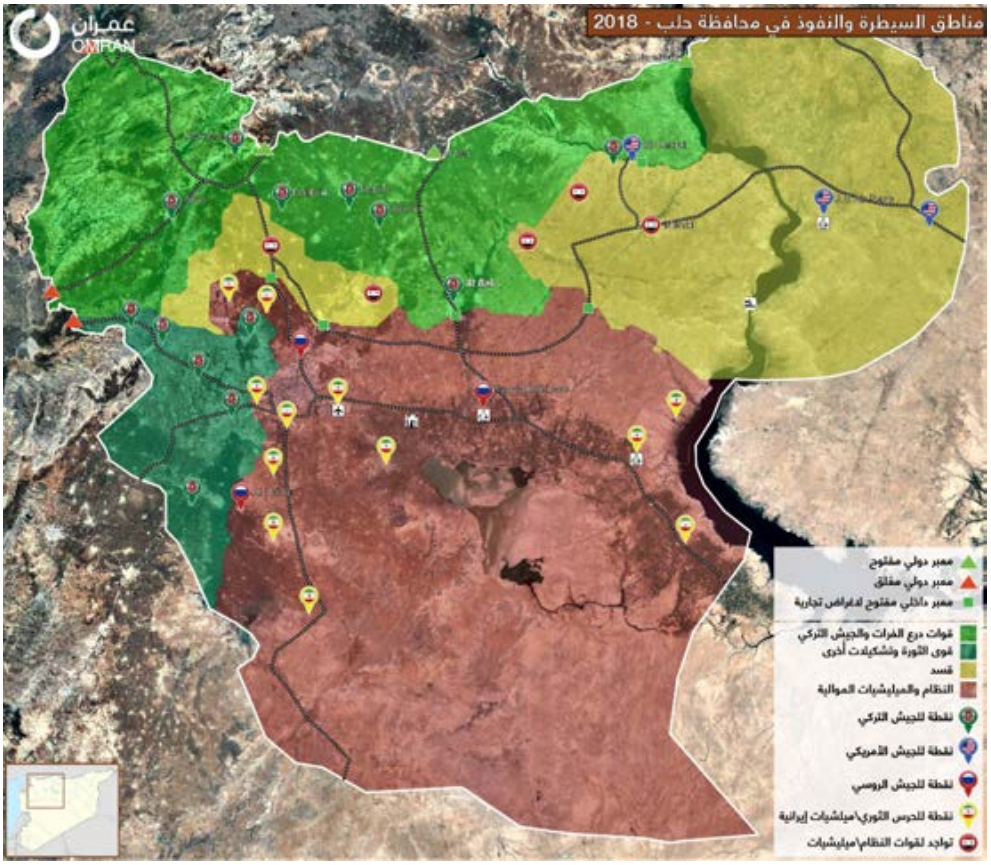

خريطة 1: مواقع السيطرة في محافظة حلب، مع الإشارة إلى مواقع انتشار غرفتي عمليات غصن الزيتون ودرع الفرات

في محاولة لضبط العمل الأمني في مناطق درع الفرات، أعلن مكتب العلاقات السورية التركية في مدينة الريحانية جنوب تركيا بداية عام 2017، عن بدء استقباله لطلبات التطوع المقدمة من الشباب السوريين المتواجدين على الأراضي التركية للالتحاق بجهاز الشرطة الحرة في مدينة جرابلس ضمن منطقة درع الفرات، وجاء إعلان مكتب العلاقات عن فتحه لباب التطوع بعد حوالي أسبوع من تخريج الدفعة الأولى من الشرطة والتي ضمت 450 عنصر شرطة، تلقوا تدريبات على مدار خمسة أسابيع في تركيا، من كافة الاختصاصات الشرطية والتي تشمل (شرطة مدنية) تتوزع في المخافر والأقسام[11]، إضافة إلى عدد من عناصر الشرطة المدربين بشكل احترافي ليقوموا بمهام الأمن الجنائي، ومكافحة الإرهاب، وقوات التدخل السريع، ووحدات الهندسة المختصة بتفكيك

(11) اقتصاد، قوات الأمن والشرطة في جرابلس.. هيكليتها، مهامها، ورواتب عناصرها – 2 شباط 2017 - https://goo.gl/A7NU1i.

الألغام والمخلفات الحربية والعبوات الناسفة والمفخخات، إضافة إلى الجمارك والهجرة والجوازات والمرور، وعناصر إدارية للقيام بإدارة الشؤون المدنية وتيسير معاملات المواطنين[12].

تم بناء جهاز الأمن الوطني على الشكل التالي: القيادة العامة لقوى الشرطة والأمن العام الوطني السوري، قيادات الشرطة، مديريات المناطق – أقسام الشرطة، مخافر ومراكز. وذلك لتنفيذ جملة من المهام كالحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وتلقي شكاوى المواطنين، ومنع حدوث الجرائم ومحاسبة مرتكبيها بشكل عادل في حال حدوثها، وتتوزع الاختصاصات لجهاز الشرطة على النحو الآتي: "أمن جنائي وحراسات، شرطة مخافر، قوات خاصة ومكافحة إرهاب، وحدات هندسة لتفكيك الألغام والمخلفات الحربية والعبوات الناسفة والمفخخات، أقسام ومناطق، والجمارك".

واجه جهاز الشرطة والأمن صعوبات عدة، أهمها ما يتعلق بضرورات حصر السلاح المنتشر والحد من حالات السلب والسطو المسلح، وفي سبيل تحقيق الضبط الأمني أصدرت المؤسسة الأمنية في مدينة جرابلس بداية عام 2017 عدة تعاميم وقرارات أهمها: تعميم يقضي بمنع اعتقال أي شخص، إلا بموجب كتاب من المؤسسة أو المحكمة المركزية في المدينة بالإضافة إلى قرار يمنع أي فصيل عسكري من حجز السيارات، أو التدخل في عملها، فيما أصدرت فصائل عسكرية في مدينة جرابلس، نهاية كانون الأول عام 2016، قراراً يقضي بخروج جميع التشكيلات العسكرية من المدينة، ووضعها تحت إدارة مدنية، في خطوة جاءت على خلفية مظاهرات شعبية تطالب بذلك. وفي الشهر العاشر عام 2017، أعلن مقاتلون في الجيش السوري الحر من أبناء مدينة جرابلس، الأربعاء، تشكيل "مجلس عسكري" في المدينة، لـ "حماية أبناء المدينة من الأعمال التخريبية، وليكون واجهة عسكرية تمثله"، وسيتعاون في جميع نشاطاته مع "هيئة الأركان العامة" التابعة للحكومة السورية المؤقتة، والتي أقرتها وزارة الدفاع[13].

(12) مقابلة أجراها الباحث مع فريق وحدة المعلومات في مركز عمران للحديث حول الوضع الأمني في جرابلس، تاريخ 2018/4/2، إسطنبول/تركيا.

(13) تم استخلاص ذلك من المواقع التالية:

شباب بوست، 2017/1/29، https://goo.gl/4uwvXk

سمارت نيوز، 2017/2/14، https://goo.gl/gzRBnw

ميكرو سيريا، 2017/3/5، https://goo.gl/m6Vc8g

المكتب الاعلامي لقوى الثورة، 2017/9/3، https://goo.gl/3m7ury

ميكرو سيريا، 2017/10/23، https://goo.gl/SCWJRA

دفعت تركيا (الضامن لقوى المعارضة وفق تفاهمات الآستانة) باتجاه تعزيز هذا النمط بغرض المأسسة ومركزة العمل الأمني في مناطق درع الفرات لإنهاء حالة الفوضى، كما عززت أنقرة إشراف ولاية كلس على أعزاز، وولاية غازي عينتاب على جرابلس والراعي، وبأعداد كبيرة من الشرطة المدنية، بحيث تشمل أعزاز وريفها 1500 عنصر، وهو رقم مماثل لجرابلس وريفها.

وتتم المحاولة لنقل هذا النمط ليشمل منطقة عفرين، إلا أن الأعمال الأولى بهذا الصدد لا تزال تقتصر على مكتب أمني واحد يتبع للجيش الوطني ومهمته حفظ الأمن، وبحكم بدايات التشكيل فإن المنهجية لاتزال قيد التشكل مع ملاحظة الاعتماد على الفصائل القادمة للمنطقة كفيلق الرحمن وعناصر من جيش الإسلام[14].

2. المشهد الفصائلي: وتحولات وانزياحات وظيفية

تأثر المشهد الفصائلي بشكل مباشر بحركية التدخل الروسي منذ عام 2015 والذي ركز على أولويات تطويع الجغرافية وتغيير الموازين العسكرية وضرب بنى المعارضة وقوى الثورة العسكرية لا سيما في إدلب وحلب (93% تقريباً تم استهداف المعارضة وقوى الثورة، بينما أقل من 7% تم استهداف حواضن داعش وليس مقراته)، الأمر الذي ساهم في إخراج حلب الشرقية من معادلات التأثير العسكري وإخراج المعارضة منها، ومحاصرة جيوب المعارضة في محيط دمشق ثم العمل على تهجير فواعلها العسكرية والثورية كداريا ووادي بردى والمعضمية وغيرها.

وأجبرت بعض الفصائل لاحقاً لا سيما في الشمال السوري على الانخراط بمفاوضات الأستانة بضمانة أنقرة، تلك المنصة التي أرادها الروس منصة استثمار سياسي موازية لجنيف، والتي أفرزت اتفاقيات خفض التصعيد والتي ساهمت في تسكين جبهات الصراع وفق تفاهمات أمنية تضمن انخراط القوى الإقليمية والدولية في عملية ضبط المشهد الأمني، وتسهم في تعزيز ترتيبات المشهد السياسي بما يتفق بالنهاية مع الطرح الروسي. كما هيأت الظروف لاستمرار قوات النظام وحلفائه في التوجه نحو مناطق "سورية غير المفيدة" وذلك بغية الدخول بشكل عضوي في معادلات محاربة الإرهاب عبر بوابتي البادية السورية ومحافظة دير الزور والمدخل الجنوبي الغربي لمحافظة الرقة.

لقد ساهمت ظروف ما قبل مؤتمر سوتشي الذي عقد في نهاية الشهر الأول من عام 2018 (وطموحات البدء بتنفيذ العملية السياسية) في عودة التفاعل للمشهد العسكري على حساب

(14) اتصال عبر السكايب أجراه الباحث مع أحد قياديي جيش الإسلام في الشمال السوري حول طبيعة الأدوار المحتملة للجيش، تاريخ: 2018/4/29.

المشهد السياسي، حيث أدركت موسكو أن إصدار مخرج اللاورقة من قبل الدول الخمسة (أمريكا وبريطانيا وفرنسا والسعودية والأردن) قبيل أيام من انعقاد مؤتمر سوتشي والذي يعد تعطيلاً وتزميناً للانزلاق الروسي، بمعنى آخر أدرك الروس ما بعد سوتشي أن في الجغرافية لاتزال الإمكانية قائمة لتقليل خيارات المعارضة فكانت معارك عسكرية عنوانها بداية إخراج أية قوة عسكرية معارضة ضمن المجال الجغرافي لما يعرف بسورية المفيدة فكانت انتكاسة الغوطة وجنوب دمشق والغوطة الغربية وصولاً لريفي حمص وحماه، ثم درعا، لتخسر المعارضة السورية وقوى الثورة مساحات شاسعة من مناطق سيطرتها.

دفع أعلاه خارطة الفصائل إلى التحول عدة مرات، فبالإضافة إلى عوامل الاقتتال الداخلي الذي قلص الكثير من عوامل قوتها، ساهمت حركة التهجير والبحث عن أدوار عسكرياتية ضمن تفاعلات المشهد في الجبهة الشمالية، حداً آخر لاختبار الفاعلية ومواجهة خطر الاندثار، وبالعموم فإنه يمكن حصر هذه الخارطة بالقوى التالية أدناه:

أ. **<u>الجبهة الشامية (محافظة حلب)</u>**

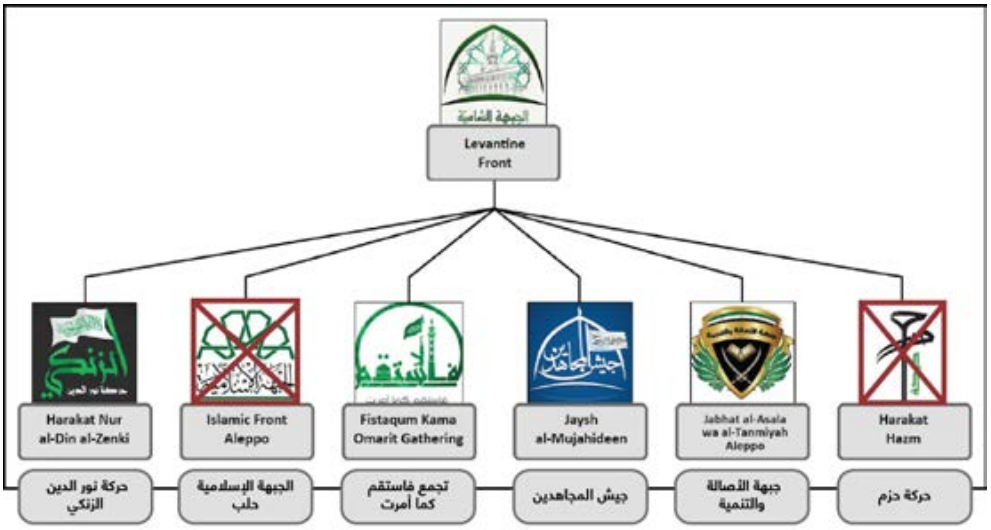

أعلنت مجموعة من قوى الثورة السورية في كانون الثاني 2014 عن تشكيل "الجبهة الشامية" في محافظة حلب عبر اندماجها بشكل كامل وتوحدها بشكل كامل، وضمت (الجبهة الشامية) مجموعة من أكبر الفصائل الثورية في ذلك الوقت، وكانت تعد من أبرز التجمعات في الجبهات الشمالية، وكانت تتصدى لهجمات تنظيم "الدولة" في ريف حلب الشمالي، ونشطت الجبهة في كلٍ من مارع وصوران وإعزاز، وكان لمقاتليها الدور البارز في صد هجمات التنظيم مع نهاية شهر أيار 2015.

ب. جيش النصر (الجبهات الوسطى)

أعلن 16 فصيلاً من قوى الثورة السورية في 3 أغسطس 2015 عن توحدهم في تشكيل جديد حمل اسم "جيش النصر" بهدف تحرير مدينة حماة وريفها، وسط وشمال البلاد، وضم أغلب الفصائل التي كانت تتلقى دعماً من غرفة "الموم" في ذلك الوقت. وبحسب البيان، فإن الفصائل المشاركة هي "جبهة الشام – ألوية صقور الغاب – لواء صقور الجبل – تجمع العزة – حركة الفدائيين السوريين – الفرقة 101 - جبهة الإنقاذ المقاتلة – اللواء السادس- الفرقة 111 - الفرقة 60 - لواء بلاد الشام – كتلة الفوج 111 - كتيبة صقور الجهاد – لواء شهداء التريمسة – كتائب المشهور – لواء العاديات." **يعد توافر دعم غرفة "الموم" لجيش النصر من أبرز العوامل التي ساهمت في تشكيله وشجعت العديد من الفصائل على الانضمام إليه، كما أن ضعف أداء باقي قوى الثورة في جبهات حماه الشمالية، ساعد في سرعة انضمام عدد كبير من المقاتلين المستقلين إلى جيش النصر.**

ج. جيش الشام (الجبهات الوسطى)

أُعلن في التاسع من تشرين الأول 2015 عن تشكيل "جيش الشام" في أرياف إدلب، حماة، وحلب، بقيادة محمد طلال بازرباشي "أبو عبد الرحمن السوري" وهو قيادي بارز سابق في حركة أحرار الشام الإسلامية، كما برز حين التشكيل "أبو العباس الشامي" والذي كان حينها الشرعي الأول في جيش الشام[15]، ويضم "جيش الشام" عدداً من قيادات حركة "أحرار الشام"، و "الجيش الحر"، بالإضافة إلى مجموعات صغيرة لا تتبع لفصائل كبيرة، قُدر عددها حين التشكيل بحوالي الـ 4 آلاف مقاتل.

يعد الجيش على علاقة جيدة مع حركة أحرار الشام وعلى مسافة قريبة منها، وذلك بالنظر إلى انتماء قادة الجيش الجديد للحركة سابقاً، بما فيهم قائد جيش الشام محمد طلال بازر باشي، المكنى بـ"أبي عبد الرحمن السوري"، وهو قيادي بارز سابق في الحركة، و"أبي العباس الشامي"، أحد مؤسسي أحرار الشام والمفتي السابق للحركة، كما لاحظ المراقبون أنه بالرغم من أن جل قيادات "جيش

(15) من هو أبو العباس الشامي؟ أبو العباس الشامي أحد مؤسسي حركة "أحرار الشام"، والذي شارك بتأسيس "جيش الشام"، قال: "تلخيص فكرة الجيش بكل بساطة أنه يوجد عشرات الكتائب والمجموعات الصغيرة والمبعثرة في عموم الساحة، وهي غير مقتنعة بالانضمام إلى أي من الجماعات الكبيرة القائمة." وتابع: "وهذه قد تموت قريباً بسبب عدم الدعم، وقد يصيبها اليأس فتتسرب إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، فلو تم استيعابها في جيش بفكرة جديدة وتوحيدها بدل تفرقها وتشرذمها، وقد تبلغ آلاف ويتجاوز عددها إذا تجمعت 6 آلاف، فهل تجميع هؤلاء يخدم الساحة ووحدة الصف ووحدة الكلمة أم يعارضه؟!".

الشام" هم ممن تركوا "أحرار الشام"، إلا أن قادة في الحركة أثنوا على "جيش الشام" وأعربوا عن تفاؤلهم به. وعلى الرغم من إيجابية تعاطي حركة أحرار الشام مع تشكيل جيش الشام، لم يتم ربط الحركة بالجيش أو الحديث عن أي شكل تعاون وذلك لعدة أسباب، كان أبرزها تخوف بعض قيادي الأحرار من فشل المشروع وبالتالي ربط الفشل بالحركة، والتي كانت تعاني من خلل داخلي في تلك الفترة، بالإضافة إلى تخوف هؤلاء القيادين من إيديولوجية وطبيعة الفصائل التي قد تنضم لاحقاً إلى جيش الشام. وعموماً يسجل على الجيش "غياب الاستراتيجية العسكرية الواضحة والتبعية السرية لحركة أحرار الشام والتي ساهمت في أن تكون من أبرز العوامل التي أدت إلى ضعف أداء الجيش وعدم قدرته على ضم مقاتلين جدد لصفوفه، وهذا أدى إلى انحلال جيش الشام في مطلع عام 2017 وانضمام 80% من عناصره إلى حركة أحرار الشام، فيما انضم باقي مقاتليه إلى فصائل أخرى كان أبرزها هيئة تحرير الشام."

د. حركة أحرار الشام الإسلامية

ظهرت الحركة في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وهي حركة إسلامية عسكرية تهدف إلى بناء "دولة إسلامية على أساس الشريعة الإسلامية"، ويقدر عدد مقاتليها بحوالي 30 ألف شخص، وهم منتشرون في شمالي ووسط سورية والغوطة الشرقية، وكانت في بداية الأمر تضم الكتائب الإسلامية التالية: (حركة الفجر الإسلامية، كتائب الإيمان المقاتلة، كتائب أحرار الإسلامية، جماعة الطليعة الإسلامية).

وفي الفترة الحالية تعتبر الحركة جزءاً أساسياً من جبهة تحرير سورية والتي تضم حركة أحرار الشام، وحركة نورالدين زنكي، وألوية صقور الشام، وجيش الأحرار، وتجمع دمشق[16]، وتعمل قيادة أحرار الشام الإسلامية، بمساعدة شرعيي الحركة، على إقامة مشاريع تأهيل ديني تقصد تحويل عناصرها إلى مجموعة من المقاتلين الملتزمين والمؤمنين بأهداف ومبادئ التنظيمات الإسلامية. شملت الاستراتيجية العسكرية للحركة مهاجمة القطع العسكرية الغنية واغتنام أسلحتها، واستفادت من خبرة العديد من أعضائها في إنتاج متفجرات محلية الصنع وبكلف

(16) وتعتمد حركة أحرار الشام الإسلامية، كغيرها من التشكيلات السلفية، على سردية المظلومية السُنّية، التي تستخدمها مجموعة كبيرة من التنظيمات التي اتخذت من «الدفاع عن أهل السُنّة والجماعة» شعاراً رئيسياً لحمل السلاح. لا تلتزم الحركة بعلم الاستقلال وتستبدله براية بيضاء عليها رمز صقر واسم الحركة. فقدت في 9 سبتمبر/أيلول 2014 قائدها حسان عبود (الملقب بأبي عبد الله الحموي) وشقيقيه والقائد العسكري أبو طلحة والمسؤول الشرعي للحركة أبو عبد الملك مع أكثر من 45 قيادياً آخرين في انفجار بأحد مقراتها حيث كانوا في اجتماع لمجلس شورى الحركة ببلدة رام حمدان بريف إدلب.

منخفضة، وكثفت استخدام هذا النوع من المتفجرات. هذه الاستراتيجية تفسّر سعي الحركة لضم لواء أبو بكر الصديق في الباب، لما كان يمتلكه اللواء من خبرات في هذا المجال. والجدير بالذكر خلال عام 2016 بدأت بوادر الانشقاق تظهر على الحركة بسبب الموقف من المشاركة في عملية "درع الفرات" العسكرية التي قادتها تركيا في شمالي سورية.

كما ظهرت خلافات جديدة في صفوف قادتها حول الانضمام إلى هيئة تحرير الشام إلى جانب النصرة، فقد وافق على ذلك هاشم الشيخ الذي قاد جناحاً في الحركة تحت اسم "جيش الأحرار" وانضم إلى الهيئة وتسلم منصب الزعامة فيها، بينما تولى زعيم "جبهة فتح الشام، أبو محمد الجولاني القيادة العسكرية. وفي بداية 2017 بدأت فتح الشام بالهجوم على الجماعات العسكرية التي شاركت في مباحثات الأستانة ورغم عدم مشاركة الأحرار فيها لكنها أعلنت أن الهجوم على الجماعات الأخرى التي اتحدت معها هو بمثابة إعلان حرب عليها. وقد أثرت حرب الهيئة تلك على الجاهزية العسكرية للأحرار حتى تراجعت مساحة سيطرتهم في إدلب حتى الـ40% قبل أن تقوم بهجوم معاكس استعادت خلاله بعض ما خسرته.

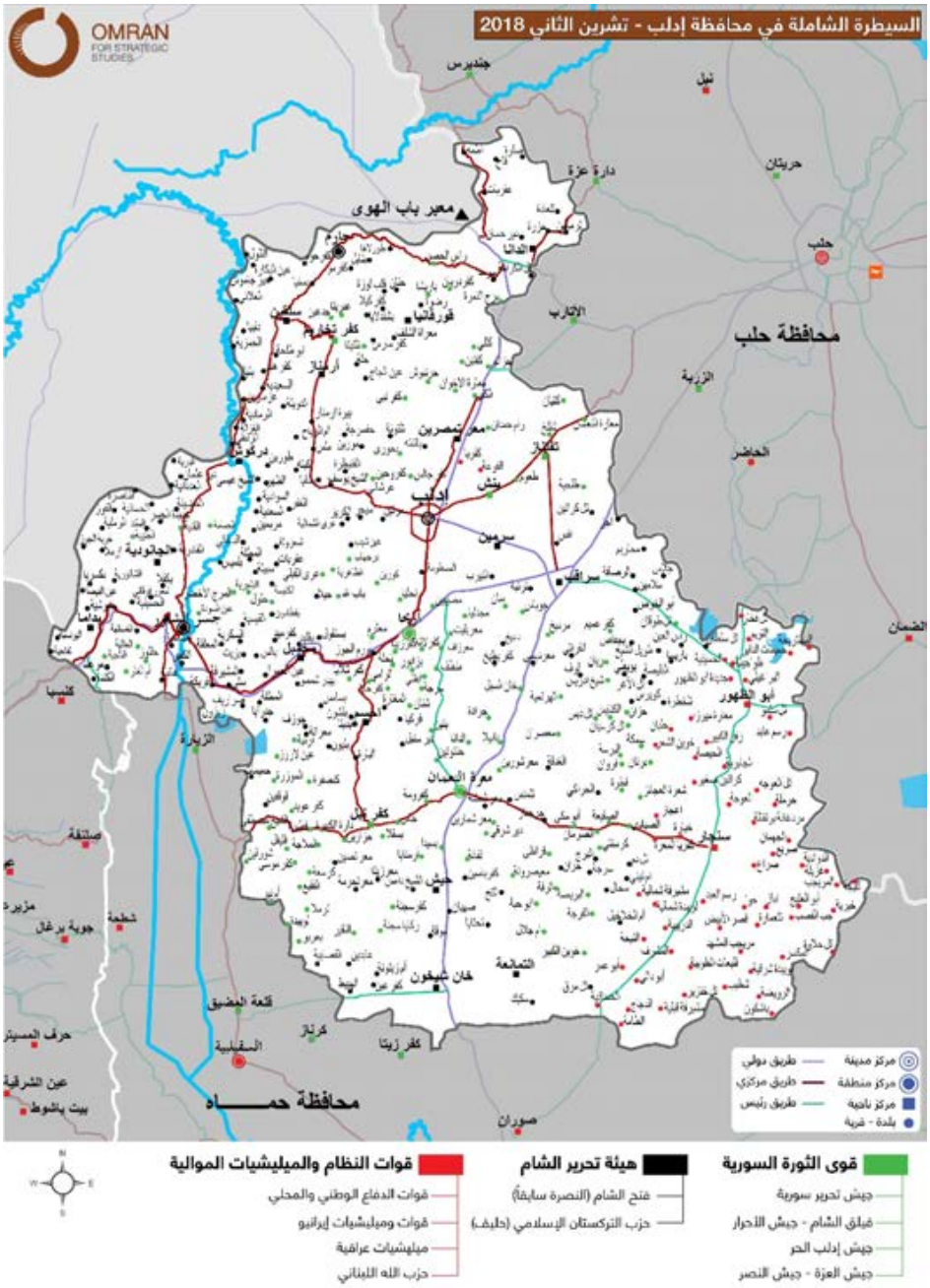

خريطة 2: السيطرة الشاملة في محافظة إدلب في تشرين الثاني 2018

أبرز الفصائل المنضوية ضمن حركة أحرار الشام في الفترة الحالية:

اسم الفصيل	التوجه	القوة من 10
لواء عمر الفاروق	إسلامي معتدل	2
لواء بدر	إسلامي معتدل	6
لواء العباس	إسلامي معتدل	2
لواء جند السنة	إسلامي معتدل	5
لواء فجر الشام	إسلامي معتدل	5
لواء الفتح	إسلامي معتدل	7
لواء الهجرة	إسلامي معتدل	3
لواء أنصار الحق	إسلامي معتدل	3
لواء أحفاد الصحابة	إسلامي معتدل	2
لواء الحمزة	إسلامي معتدل	1
فوج أحرار ادلب	إسلامي معتدل	1
لواء الفرقان	إسلامي معتدل	1
جيش الإيمان	إسلامي معتدل	5
الجناح الكردي	إسلامي معتدل	3
لواء الخطاب	إسلامي معتدل	3
لواء المهاجرين والأنصار	إسلامي معتدل	3
لواء العاديات	إسلامي معتدل	2
لواء الحدود	إسلامي معتدل	6
لواء أحرار الجبل	إسلامي معتدل	4
لواء الساحل	إسلامي معتدل	2
لواء أجناد الشام	إسلامي معتدل	4
لواء المعتصم	إسلامي معتدل	2
فوج المغيرات	إسلامي معتدل	1
لواء التمكين	إسلامي معتدل	5
قطاع ريف حلب الغربي	إسلامي معتدل	6
قطاع ريف حلب الجنوبي	إسلامي معتدل	2
قطاع ريف حلب الشمالي	إسلامي معتدل	9
قطاع ريف حماه	إسلامي معتدل	8
قطاع حمص	إسلامي معتدل	7
قطاع ريف حمص الشمالي	إسلامي معتدل	10
قطاع اللاذقية	إسلامي معتدل	10
قطاع القلمون الشرقي	إسلامي معتدل	1

قطاع دمشق الجنوبي	إسلامي معتدل	2
قطاع الغوطة الشرقية	إسلامي معتدل	5
قطاع الغوطة الغربية	إسلامي معتدل	0
قطاع درعا والقنيطرة	إسلامي معتدل	7
صقور الشام	جيش حر	8
جيش الإسلام - قطاع إدلب	جيش حر	9
تجمع فاستقم	إسلامي معتدل	6
الشامية - ريف حلب الغربي	إسلامي معتدل	7
جيش المجاهدين	جيش حر	5
ثوار الشام	إسلامي معتدل	5
كتائب ابن تيمية	إسلامي معتدل	2
لواء المقداد بن عمرو	إسلامي معتدل	1
لواء عمر	إسلامي معتدل	1
كتائب الفاروق	إسلامي معتدل	4
لواء البتار	إسلامي معتدل	1
لواء أحرار الجنوب	إسلامي معتدل	2
كتيبة سيوف الحق	إسلامي معتدل	2
كتيبة سيوف الإسلام	إسلامي معتدل	3
كتيبة شهداء الجبل	إسلامي معتدل	1
كتيبة أسود السنة	إسلامي معتدل	4
كتيبة بيارق الجبل	إسلامي معتدل	1
كتيبة الناصر صلاح الدين	إسلامي معتدل	1
كتيبة المعتصم بالله	إسلامي معتدل	2
كتيبة الولاء والبراء	إسلامي معتدل	1
كتائب جند الشام	إسلامي معتدل	8
كتائب زيتان	إسلامي معتدل	2
الفرقة 13	جيش حر	6
صقور المعرة	إسلامي معتدل	2
سرية جيش الصقور	جيش حر	5

هـ. جيش الإسلام

يُعد من أكبر الفصائل العسكرية في المعارضة السورية المسلحة، ويضم قرابة عشرة آلاف مقاتل، وكان يسيطر على 65% من مساحة الغوطة الشرقية، وتحديداً مدينة دوما ومحيطها. وكان يتواجد على خطوط تماس مع قوات النظام في منطقة المرج جنوب دوما، وكان جيش الإسلام قد تشكل بعد أشهر من انطلاق الثورة السلمية في سورية في غوطة دمشق الشرقية من مجموعة مسلحة صغيرة تحت اسم "سرية الإسلام" في سبتمبر/أيلول 2011، التي اقتصرت عملياتها على التصدي لقوات النظام في محيط مدينة دوما. ثم تطورت السرية بعد أشهر لتصبح "لواء الإسلام"، ومن ثم تحولت إلى ما يعرف الآن بـ"جيش الإسلام." يتبنى جيش الإسلام الفكر السلفي الدعوي، وقد ساهم منذ تأسيسه في تشكيل عدد من التكتلات العسكرية، مثل تجمع أنصار الإسلام والجبهة الإسلامية.

وشارك ممثلون عنه في تأسيس عدد من الهيئات السياسية المعارضة مثل المجلس الوطني والائتلاف الوطني، كما شارك بتاريخ 8 ديسمبر/كانون الأول 2015 في اجتماع الرياض للمعارضة السورية، وهو ما اعتبر قبولاً منه بمبدأ التفاوض مع النظام للوصول إلى حل سياسي في سورية.

وبتاريخ 12 أبريل/نيسان 2018، غادر معظم قيادات جيش الإسلام، وبينهم عصام بويضاني، من الصف الأول دوما متجهين إلى الشمال، ووصل عدد مقاتلي جيش الإسلام إلى 8000 مقاتل بسلاحهم الخفيف فقط، حيث كان الشرط الأساسي من روسيا والنظام هو أن يقوم مقاتلو جيش الإسلام بتسليم كافة أسلحتهم الثقيلة، وبينها مدرعات ودبابات وراجمات صواريخ، إلى الشرطة العسكرية الروسية[17].

(17) أبرز المحطات في تاريخ جيش الإسلام:

- أعلن زهران علوش عن تشكيل لواء الإسلام بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2012، وانتشرت الكتائب التابعة له في أنحاء الغوطة الشرقية والقلمون الشرقي، وفي سبتمبر/أيلول 2013 أُعلن عن تشكيل "جيش الإسلام"، الذي ضم حينها نحو ستين كتيبة تتوزع على اختصاصات عسكرية مختلفة، وتوجد في مختلف المحافظات السورية، ولكن المعقل الرئيسي للجيش كان مدينة دوما ومحيطها في الغوطة الشرقية.
- في مطلع عام 2015، شكل جيش الإسلام بعد الاتفاق مع القيادة العسكرية الموحدة للغوطة الشرقية "المجلس العسكري لدمشق وضواحيها"، تحت القيادة المباشرة لزهران علوش، كما أعلنت قياديات جيش الإسلام في الشمال بتاريخ 26 أبريل/نيسان 2015،

و. حركة نور الدين الزنكي

تأسست الحركة في نهاية العام 2011 في بلدة "قبتان الجبل" الواقعة في ريف مدينة حلب وقائدها هو توفيق شهاب الدين الذي لا يزال يرأس الحركة حتى تاريخه. وكان لها دور بارز في قتال تنظيم الدولة وطرده من حلب في عام 2014. وقُدر عدد مقاتليها عند التشكيل بـ 9 آلاف مقاتل.

الحركة كانت في البداية من بين الفصائل التي حملت راية "الجيش الحر" وشاركت في العديد من "غرف العمليات" لقتال القوات الحكومية. لكن الحركة شهدت العديد من التحولات إذ تأرجحت تحالفاتها ما بين القوى المعارضة التي تصنف في خانة التنظيمات المعتدلة والقوى "الجهادية." فعلى سبيل المثال دخلت الحركة في تحالف "جيش الفتح" الذي قاد المعارك في محافظة إدلب ونجح في طرد القوات الحكومية منها عام 2015. ومع انطلاق مفاوضات الأستانة بداية 2017 دخلت الحركة في تحالف مع "جبهة فتح الشام" وقسم من أحرار الشام وشكلوا سوياً "هيئة تحرير الشام" والتي مثلت أكبر قوة عسكرية معارضة في شمال سورية. لكن سرعان ما انسحبت الحركة من الهيئة أواسط 2017 بعد أن اندلعت معارك بين الهيئة وجناح حركة أحرار الشام الذي لم ينضم إلى الهيئة.

3. هيئة تحرير الشام الإسلامية: تحولات مفتوحة

كانت تسمى بـ "جبهة النصرة" فرع تنظيم القاعدة سابقاً قبل أن تغير اسمها إلى هيئة تحرير الشام. وحالياً تعد القوة الأكثر نفوذاً في إدلب بعد أن أقصت شركاءها من الفصائل المعارضة في يوليو/تموز 2017، لتنفرد بالسيطرة في المحافظة. اختلفت هيئة تحرير الشام مع تنظيم القاعدة بسبب إعلان الأولى قطع علاقاتها مع الأخيرة في يوليو/تموز 2016. وتُعتبر "هيئة تحرير الشام" نتاجاً للتحول التنظيمي للسلفية الجهادية العابرة للحدود "القاعدة" في البيئة المحلية السورية، وذلك بتفاعلها مع العناصر التالية: العلاقة المعقدة مع المجتمع الدولي، التجربة "الجهادية في العراق"، العلاقة مع "القاعدة"، علاقات التنافس الجهادية، الحاضنة الشعبية.

إنشاء غرفة عمليات فتح حلب المشتركة جنباً إلى جنب مع غيرهم من المجموعات الرئيسية في حلب، وفي مطلع عام 2017 انضم جيش الإسلام في الشمال إلى حركة أحرار الشام وذلك خوفاً من هجوم مرتقب من قبل فتح الشام.

- بتاريخ 25 ديسمبر/كانون الأول 2015، أعلن "جيش الإسلام" أن مؤسسه محمد زهران علوش قتل على إحدى الجبهات في منطقة المرج بغوطة دمشق الشرقية، وأنه تم اختيار أبو همام البويضاني قائداً جديداً.

تسعى (هيئة تحرير الشام) لتحقيق التمكين بشكل تدريجي، وإقامة إحدى أنماط الحكم ذات الصبغة الإسلامية على المدى البعيد "الإمارة، الدولة، الخلافة"، مستغلةً خُلاصة تجارب التشكيلات التي ولدت منها، إضافةً لتوجيهات ومراجعات المركز وتجارب فروعه في ساحات الجهاد، كما يعتمد نظام الحكم المحلي (لهيئة تحرير الشام) على ثلاثة أدوات: توفير الخدمات الاجتماعية، سياسات الإكراه، نشر الإيديولوجية، تتجسد بهياكل تنظيمية هي: الإدارة العامة للخدمات، الجناح العسكري والقوة الأمنية، مكتب الدعوة والإرشاد ودور القضاء.

مع تقدم قوات النظام السوري في إدلب في 7 يناير/كانون الثاني 2018 ألقت هيئة تحرير الشام باللائمة على مجموعات معارضة أخرى لفقدانها السيطرة على بعض المناطق متهمة إياها بأنها باعت إدلب للنظام في صفقات سياسية في العاصمة الكازاخستانية أستانة في عام 2017، بينما ردت الأخيرة بتحميل مسؤولية ذلك للهيئة.

أبرز المراحل التي مرت بها الهيئة

1. جبهة النصرة لأهل الشام "كانون الثاني 2012- تموز 2016"

تم الإعلان عن تأسيس جبهة النصرة في كانون الثاني 2012، بدعم وإسناد من الفرع "العراقي للقاعدة"، وبمرجعية إيديولوجية متعددة الروافد، خضعت لمراجعات على مستوى القيادة المركزية "للقاعدة"، وكان واضحاً منذ البداية حرص القائد العام للجبهة أبو محمد الجولاني على تجنب أخطاء "الجهاد العراقي" والالتزام بالمنهج الجديد "للقاعدة"، (دون الإعلان عن التبعية لها رغم حيازتها لمباركتها)، القائم على الاندماج بالشعوب من خلال الاهتمام بقضاياها العامة ومقارعة الاستبداد والظلم الذي تتعرض له، إضافةً لتجنب استثارة المجتمع الدولي وذلك بالتأكيد على طابعها السوري. تعرضت جبهة النصرة خلال هذه الفترة لضغوط كثيرة أبرزها: (1) التصنيف الأمريكي "كانون الأول 2012" والأممي "أيار 2013" لها على أنها منظمة إرهابية، (2) الصراع مع تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق" على خلفية إعلان البغدادي "الدولة الإسلامية في العراق والشام" نيسان 2013" ثم "الخلافة" في أيار 2014"، (3) إظهار الجبهة بيعتها "للقاعدة" وما أحدثه من ردود فعل سلبية من قبل جمهور الثورة السورية، (4) التدخل العسكري الروسي "أيلول 2015".

2. جبهة فتح الشام "تموز 2016 - كانون الثاني 2017"

أعلن الجولاني وبحضور قيادات لها وزنها في "الساحة الجهادية" إلغاء جبهة النصرة، وتشكيل كيان جديد بمسمى "جبهة فتح الشام" دون تبعيته "للقاعدة"، مبرراً هذه الخطوة بكونها استجابةً لرغبة أهل الشام في دفع ذرائع المجتمع الدولي من جهة، وحماية "الجهاد الشامي" وتحصينه من جهة أخرى.

أراد الجولاني من خلال التشكيل الجديد إدارة العلاقة المتوترة مع المجتمع الدولي، وذلك بإعلانه لكيان جديد مستقل عن "القاعدة" وأكثر محلية، فضلاً عن سعيه لترميم موقف الحاضنة الشعبية تجاه مشروعه الجهادي، والتي تضررت بحكم تصاعد استهداف مناطق قوى المعارضة بحجة تواجد النصرة ذات الارتباط القاعدي، ونتيجة لمنهجها في التغلب ولتدخلها الفج في شؤون السكان المحليين.

كذلك يمكن النظر "لجبهة فتح الشام" على أنها نتاج علاقات التنافس بين جبهة النصرة والأحرار ومسعى كل منهما لاحتكار تمثيل "الجهاد السوري"، حيث أراد الجولاني الضغط على الأحرار من خلال تشكيل تحالف جهادي لاستنزاف حركة الأحرار من جهة وإضعاف شرعيتها الجهادية من جهة أخرى. أما حضور الشيخين "أبو عبد الله الشامي وأبو الفرج المصري" في بيان الإعلان، فجاء لمنح الجبهة الغطاء الشرعي مع ضمان استمرارية الحضور الرمزي "للقاعدة" في التشكيل الجديد.

لم تعمر "جبهة فتح الشام" كثيراً، ليتم تجاوزها لصالح بنية حركية أطلق عليها مسمى "هيئة تحرير الشام" مطلع 2017، بما يظهر حجم وتسارع الضغوط الداخلية والخارجية، التي تعرضت لها قيادات "جبهة فتح الشام"، ومحاولاتهم الحثيثة لإيجاد مخرج حركي جديد.

3. هيئة تحرير الشام "كانون الثاني 2017"

تشكلت "هيئة تحرير الشام" إثر اندماج عدد من الفصائل العاملة في الشمال السوري نهاية كانون الثاني 2017، في مقدمتهم: حركة نور الدين الزنكي، جبهة فتح الشام، جبهة أنصار الدين، جيش المهاجرين والأنصار، لواء الحق، كما انضم للتشكيل الجديد عدد من شيوخ ودعاة "السلفية الجهادية" كـ: عبد الرزاق المهدي، أبو الحارث المصري، أبو يوسف الحموي، عبد الله المحيسني، أبو الطاهر الحموي ومصلح العلياني.

تفاعلت "جبهة فتح الشام" مع الضغوط الداخلية والخارجية التي استهدفت عزلها ومحاولات تصفيتها، والتي تكثفت مع اتفاق حلب الشرقية (13-12-2016)، اتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار (30-12-2016) ومؤتمر الأستانة (23-1-2017)، لتعلن الجبهة عن تشكيل "هيئة تحرير الشام" كمناورة اضطرارية للالتفاف على التصنيف الإرهابي لها، وبما يصعب عملية استهدافها عسكرياً من قبل المجتمع الدولي لضمها فصائل غير مصنفة إرهابياً ومقربة في وقت سابق من الغرب كحركة نور الدين الزنكي. كذلك ينظر للتشكيل الجديد بأنه نتاج استمرار علاقات التنافس المحمومة بين الجبهة والأحرار، حيث تمكنت الهيئة من استقطاب ما يزيد عن 25 فصيل فرعي من الفصائل المنافسة لها، وفي مقدمتهم حركة أحرار الشام التي خسرت 16 من الفصائل المنضوية تحت سلطتها لصالح "هيئة تحرير الشام"، كما خسرت حركة الأحرار عدداً من قياداتها البارزين لصالح الهيئة كأبو صالح الطحان وأبو يوسف المهاجر.

تضم "هيئة تحرير الشام" بين 19 و20 ألف منتسب بين مقاتل وإداري وشرعي، ويتباين نمط انتشار الهيئة في الجغرافية السورية بين تواجد مكثف يرتكز إلى مقرات وحواجز ثابتة تتبع للهيئة في مناطق محددة، أو انتشار خفيف يقوم على تسييرها لدوريات عسكرية عابرة[18].

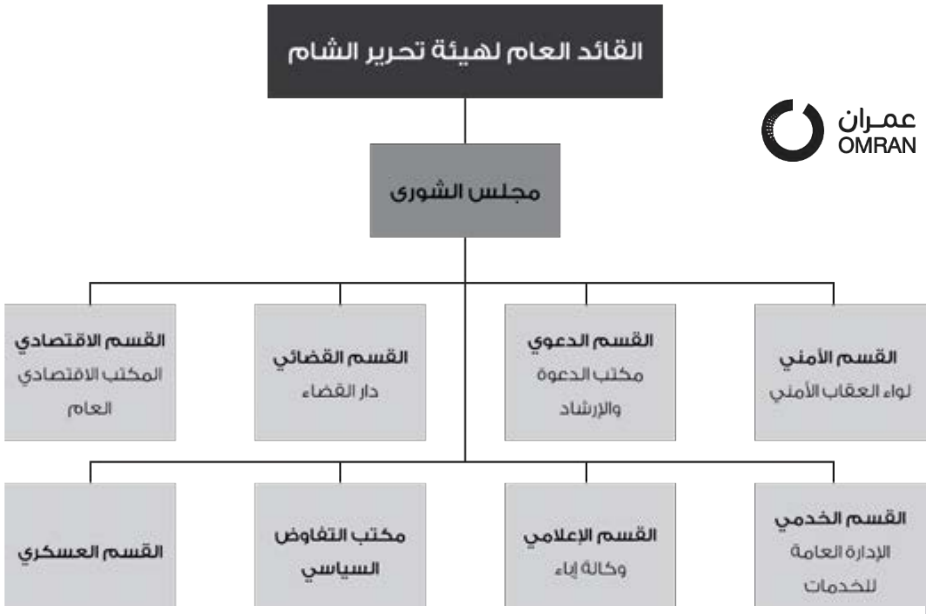

رسم توضيحي 2: هيكلية هيئة تحرير الشام

(18) أيمن الدسوقي: "الحكم المحلي لهيئة تحرير الشام ومنظورها للمجالس المحلية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 23 حزيران 2017، الرابط: https://goo.gl/T45gGU.

أبرز فصائل هيئة تحرير الشام "في الوقت الحالي وليس عند التشكيل"[19]

اسم الفصيل	الانتشار الجغرافي	القوة من 10	انشق عن
فرسان الشام	جنوب حلب	2	الجبهة الشامية
جزء من كتيبة حذيفة بن اليمان	دار عزة- حلب	2	حركة أحرار الشام
كتيبة صواريخ الشام	إدلب	4	فيلق الشام
لواء الحق	تفتناز- إدلب	7	حركة أحرار الشام
جزء من لواء السنة	درعا	1	حركة أحرار الشام
جبهة أنصار الدين	جنوب حلب	8	
كتيبة رياح الجنة	شرق حماة الريفية	1	حركة أحرار الشام
جزء من لواء أحرار الجبل	اللاذقية	2	حركة أحرار الشام
كتائب الصحابة	شرق حماة الريفية	2	
كتيبة صقور العز	إدلب	2	حركة أحرار الشام
سرية الأقصى	جنوب حلب	1	حركة أحرار الشام
كتيبة الرشيد	خناصر	1	
كتبة محمد العصفورة	حيلفايا- حماة	2	تجمع صقور الغاب
جبهة فتح الشام	حلب - إدلب - حماة - اللاذقية	10	
كتيبة آساد الخلافة	جنوب حلب	5	جيش المجاهدين
كتيبة طالبان	سرمدا- إدلب	1	
جزء من لواء التمكين	إدلب- اللاذقية	7	حركة أحرار الشام
كتيبة أحمد عساف	بنش- إدلب	2	حركة أحرار الشام
جزء جيش السنة	إدلب	8	
كتيبة فرسان السنة	جنوب حلب	3	
كتائب أسود الرحمن	غير معروف	3	
كتيبة قوافل الشهداء	خان شيخون- إدلب	1	حركة أحرار الشام
تجمع أحفاد علي	غير معروف	1	
تجمع الحسين	غير معروف	1	
كتائب أسود الحرب	خان شيخون- إدلب	4	
جيش المهاجرين والأنصار	إدلب- ريف حلب الغربية	8	
لواء سيوف الشام	شرق حماة الريفية	8	
جماعة المرابطين	شرق حماة الريفية	4	
كتيبة البراء بن مالك	حلب	2	لواء فتح حلب
جيش محمد	غرب حلب الريفية	2	
كتيبة الأمام البخاري	إدلب	2	

(19) معلومات تم تجميعها من عدة مقابلات مع شخصيات من أحرار الشام ونور الدين الزنكي بتاريخ 7 نيسان 2018.

كتيبة مجاهدو أشداء	جنوب حلب	1	
عشيرة الصعب الأبية	غير معروف	1	
لواء القادسية	شمال حماة الريفية	1	
مجاهدو ياقد العدس	غرب حلب الريفية	1	
مجاهدو حريتان	حريتان- حلب	3	
كتيبة التوحيد والجهاد	غير معروف	1	
كتيبة أحفاد بني أمية	خان شيخون- إدلب	2	حركة أحرار الشام
كتيبة أنصار بانياس	اللاذقية	2	
كتيبة راية الإسلام	حلب	2	
كتيبة الشهيد عبد السلام	عندان- حلب	2	
كتيبة عبد الله بن عباس	خان شيخون- إدلب	2	
لواء أنصار الساحل	سهل الغاب- حماه	4	حركة أحرار الشام
كتيبة الشيلكا	اللاذقية	4	حركة أحرار الشام
كتيبة الشهيد فراس أبو أيمن	غير معروف	1	
كتيبة أبو جاسم حوير	جنوب حلب	1	حركة أحرار الشام
كتيبة الشهيد محمد ياسين نجار	غير معروف	1	
سرية أسامة بن زيد	اللاذقية	5	حركة أحرار الشام
كتيبة فرسان الخلافة	غرب حلب الريفية	1	
لواء جند الملاحم	سرمين- إدلب	1	
كتائب أنصار الشام	اللاذقية	6	جيش الإسلام
لواء سرايا النصر	جنوب إدلب الريف	5	فيلق الشام
جبهة شهداء الشام	قلمون- الريف. دمشق	1	
سرية الإشارة 13	اللاذقية	1	
كتيبة محمد رسول الله	سرمدا- إدلب	4	فيلق الشام
كتائب جند الشام	شمال حماة الريفية	1	
كتيبة بيت المقدس	جسر الشغر- إدلب	1	
كتيبة العز بن عبد السلام	غير معروف	1	
كتيبة الشهيد إبراهيم قباني	بنش- إدلب	1	
كتيبة التوحيد	سراقب- إدلب	7	حركة أحرار الشام
كتيبة أحرار الجنوب	جنوب حلب	5	الجبهة الشامية
كتيبة مجاهدي الشمال	حيان- حلب	3	
كتائب السيف العمري	قلمون- ريف دمشق	1	
جزء من جند الأقصى	شمال حماة الريفية	7	
كتيبة شهداء صوران	شمال حماة الريفية		جند الشام
كتيبة النصر	شمال حماة الريفية		جند الشام

كتيبة العقاب	شمال حماة الريفية		جند الشام
كتيبة أبو محمد الحموي	شمال حماة الريفية		جند الشام
كتيبة الشهيد أبو أسيد	شمال حماة الريفية - خان شيخون		
جبهة الصادقين	شمال حماة الريفية	2	
أهل الشام	شمال حماة الريفية	3	فيلق الشام
كتيبة الشهيد عبد الله مخزوم	غرب حلب الريفية - تكاد	1	
كتيبة الشهيد أبو السيط	غرب حلب الريفية - تكاد	1	
كتيبة الشهيد سعيد الديك	غرب حلب الريفية - تكاد	1	
غرفة عمليات الراشدين	غرب حلب ريف- الراشدين	3	
كتيبة الصديق أبو بكر	غرب حلب الريفية- خان العسل	1	
كتيبة سعد بن معاذ	غرب حلب الريفية- خان العسل	2	
كتيبة الصاعقة سرمدا	سرمدا- إدلب	2	
كتيبة الدبابات	غير معروف	2	جند الشام
كتيبة صيانة الدبابات	غير معروف	1	جند الشام
كتيبة الناصر لدين الله	غير معروف	1	الجبهة الشامية
كتيبة شهداء العزة	غير معروف	4	
كتيبة المهاجرين في سبيل الله	كفر يحمول- إدلب	3	
الكتيبة الطبية للجناح العسكري	غير معروف	1	حركة أحرار الشام

4. الأوضاع الحالية للفصائل: ما بين التهجير والمصالحة والاستمرار

توضح الجداول أدناه أبرز الفصائل وفق التوزع الجغرافي الأساسي لها ووضعها الراهن خاصة بعد اتفاقيات خفض التصعيد، والتي يمكن تصدير عدة نتائج وفق هذا الوضع، أهمها:

1) اندماج بعض قوى المصالحة ببنية الجيش والتشارك الوظيفي في مهمة استعادة السيطرة.
2) إعادة تصدير وظائف عسكرية جديدة لبعض القوى المهجرة وانخراطها بمشاريع الشمال السوري.
3) التبدل في مشهد الخارطة يتركز في انتفاء القوة الفنية وتحويل قدرات القوة البشرية باتجاهات عسكرية حليفة.
4) لم تتبلور بعد ملامح واستراتيجيات الدمج وإعادة التأهيل بحكم أن المشهد العسكري العام شهد تحولات ما دون نهائية.

5) توسع سيطرة النظام وتثبيت نفوذه ضمن مناطق ما يعرف بسورية المفيدة سيتيح له التفكير باستعادة السيطرة الكاملة والتي لاتزال مرهونة بتفاهمات إقليمية ودولية.
6) استبعاد خيارات السيطرة العسكرية من حسابات المعارضة المسلحة في المرحلة الراهنة.
7) التماسك البنيوي ليس شرطاً لاستمرار الفصيل وقوته، فهناك فصائل ذات بنية متماسكة كجيش الإسلام وفقدت جغرافيتها.
8) الهجرة وإعادة تدوير المقاتلين سيسهم في فرص التشكيل العسكري الجديد خاصة في ظل بقاء مهددات الضامن التركي.

أ. أبرز فصائل محافظة دمشق وريفها (ما بعد خفض التصعيد)

اسم الفصيل	الانتشار	القوة من 10	الوضع الحالي
ألوية الحبيب مصطفى	دمشق - الغوطة الشرقية	3	هُجر إلى الشمال
لواء تحرير الشام	رنكوس - جرود القلمون	3	انضم إلى الهيئة - هُجر إلى الشمال
فيلق الرحمن	محيط مطار دمشق	10	هُجر إلى الشمال – حوالي من 50% صالح النظام
جيش الإسلام	الغوطة الشرقية – القلمون	10	هُجر إلى الشمال
أحرار الشام	الغوطة الشرقية – القلمون	7	هُجر إلى الشمال
تجمع ألوية وكتائب أحمد العبدو	القلمون - جيرود – القطيفة	7	هُجر إلى الشمال – حوالي من 70% صالح النظام
جيش أسود الشرقية	الضمير - القلمون - المحسة الزراعية	5	يتمركز في محيط التنف
رئيس غرفة العمليات في القلمون	القلمون	3	100% صالح النظام

ب. أبرز فصائل ريف حمص الشمالي (ما بعد خفض التصعيد)

اسم الفصيل	الانتشار	القوة من 10	الوضع الحالي
حركة تحرير حمص	ريف حمص الشمالي	10	غير نشطة
فيلق حمص	ريف حمص الشمالي	10	انضم إلى فيلق الشام في إدلب
لواء شهداء القريتين	ريف حمص الشمالي	3	تم حلها
اللواء 313	ريف حمص الشمالي	4	تم حلها
مجلس العسكري في القصير	ريف حمص الشمالي	-	تم حلها
حركة أحرار الشام	ريف حمص الشمالي	8	انضمت إلى أحرار إدلب
فوج المغاوير	ريف حمص الشمالي	-	تم حلها
قائد المجلس العسكري في القصير	ريف حمص الشمالي	-	تم حلها

لواء صلاح الدين	ريف حمص الشمالي	-	تم حلها
الجهاد الإسلامي	ريف حمص الشمالي	-	تم حلها

ج. أبرز الفصائل التي كانت تنشط في القلمون الشرقي

اسم الفصيل	القوة من 10	الانتشار	الوضع الحالي
مغاوير الثورة	8	معبر التنف في بادية الشام	يتمركز في محيط التنف
لواء شهداء القريتين	5	القلمون الشرقي	القسم الأكبر منه صالح النظام
لواء شهداء القلمون	5	القلمون الشرقي	القسم الأكبر منه صالح النظام
جيش أحرار العشائر	5	بادية الشام	غير نشط
جيش أسود الشرقية	8	القلمون الشرقي وبادية الشام	غير نشط
تجمع ألوية وكتائب أحمد العبدو	7	القلمون -جيرود -القطيفة	هُجر إلى الشمال – حوالي من 70% صالح النظام

د. أبرز فصائل الجبهة الجنوبية (حتى عام 2017)

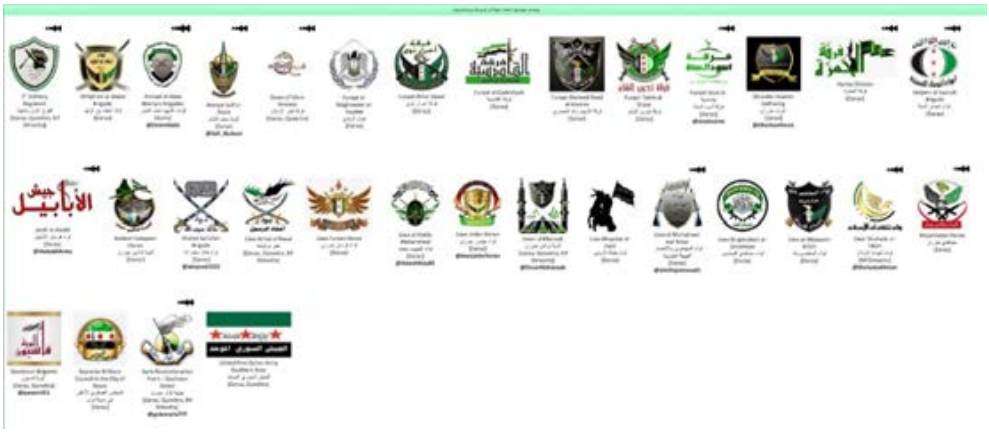

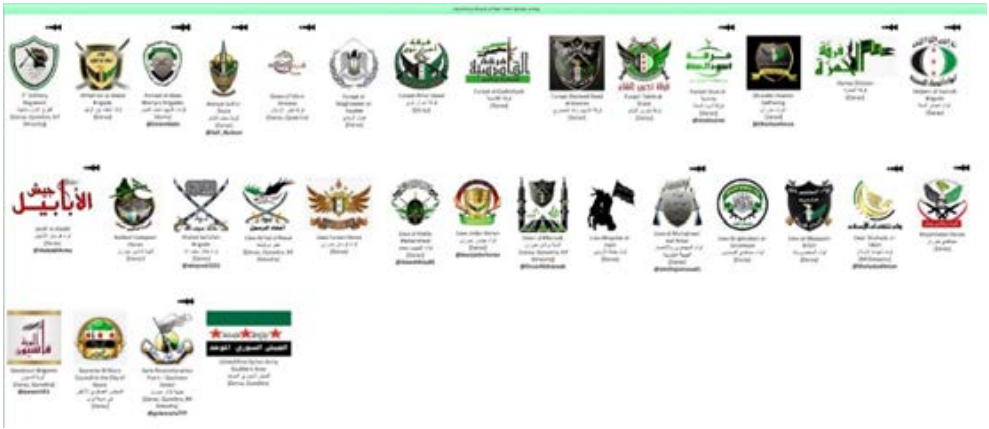

هـ. أبرز الفصائل الجهادية التي نشطت في سورية (حتى عام 2017)

اسم الفصيل	الانتشار	الوضع الحالي
الحزب الإسلامي التركستاني	جسر الشغور	مستقل وحليف أساسي لهيئة تحرير الشام
جنود الشام	حلب الغربي	غير نشط
جند الأقصى	سرمين	أصبح أسم الفصيل أنصار التوحيد
جيش العسرة	حلب الغربي	جزء من جبهة النصرة (فتح الشام)
جيش محمد أبو عبيدة المهاجر	حلب الجنوبي	جزء من جبهة النصرة (فتح الشام)

جبهة النصرة (فتح الشام)	حلب-إدلب-حماه الشمالي-اللاذقية الشمالي	تشكل القسم الأكبر من هيئة تحرير الشام
التوحيد والجهاد	حلب الجنوبي	جزء من جبهة النصرة (فتح الشام)
جيش محمد المهاجر	إدلب	جزء من جبهة النصرة (فتح الشام)
جيش المهاجرين والأنصار	اللاذقية الشمالي	جزء من جبهة النصرة (فتح الشام)
جبهة أنصار الدين	ريف حماه الشمالي	مستقل
حركة فجر الشام	حماه الشمالي	جزء من أنصار الدين
حركة شام الإسلام	حماه الشمالي	جزء من أنصار الدين
حراس الدين	حماه الشمالي –اللاذقية الشمالي	مستقل
جيش الملاحم	حماه الشمالي –اللاذقية الشمالي	جزء من حراس الدين
جيش الساحل	حماه الشمالي –اللاذقية الشمالي	جزء من حراس الدين
كتيبة جبل الإسلام	حماه الشمالي –اللاذقية الشمالي	جزء من حراس الدين
جيش البادية	حماه الشمالي –اللاذقية الشمالي	جزء من حراس الدين
سرايا الساحل	حماه الشمالي –اللاذقية الشمالي	جزء من حراس الدين
سرية كابل	حماه الشمالي –اللاذقية الشمالي	جزء من حراس الدين
جند الشريعة	حماه الشمالي –اللاذقية الشمالي	جزء من حراس الدين
كتيبة الإمام البخاري	حلب الغربي	انضم إلى هيئة تحرير الشام

لقد شهد عام 2018 تحولات عدة في المشهد الفصائلي للمعارضة السورية المسلحة والمجموعات الإسلامية، لعل أهمها تشكيل "الجيش الوطني" إذ أعلنت هيئة الأركان التابعة لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة في 30 كانون الأول 2017، عن تشكيل "الجيش الوطني السوري" في مناطق درع الفرات بريف حلب الشمالي، خلال اجتماع الهيئة والحكومة المؤقتة وقيادات عسكرية من فصائل قوى الثورة السورية في المنطقة، الإعلان يأتي بعد عدة محاولات في الشمال السوري سعت لتنظيم الهيكلية العسكرية والأمنية، آخرها كان في شهر تشرين الأول وحينها تم تقسم الكتلة العسكرية في الشمال السوري إلى ثلاثة فيالق، الفيلق الأول تحت إشراف الجبهة الشامية، الفيلق الثاني تحت إشراف السلطان مراد، فيما بقي الفيلق الثالث تحت إشراف عدة كتل أبرزها فيلق الشام وأحرار الشرقية[20].

(20) وقد لعب الجانب التركي دوراً أساسياً في تشكيل الفيالق وحتى في تشكيل الجيش الوطني، حيث عقد الجانب التركي عدة اجتماعات في 2017 لتعزيز الجانب الأمني في الشمال المحرر والانتهاء من الفصائلية في الجانب العسكري، كانت آخر الاجتماعات في شهر تشرين الأول، ضم ممثلين عن الاستخبارات التركية ووالي منطقة عينتاب ووالي منطقة كلس التركيتين، وقائد القوات الخاصة التركية، وأعضاء الحكومة السورية المؤقتة ونائب رئيس الائتلاف الوطني وممثلين عن فصائل الجيش السوري الحر في ريف حلب الشمالي. للمزيد انظر: الحكومة المؤقتة تعلن تشكيل "الجيش الوطني السوري"، عنب بلدي،2017/12/30، https://goo.gl/76yZCx .

تمثلت أبرز نتائج الاجتماع بالتأكيد على ضرورة تنظيم الجسم العسكري في الشمال، وذلك عبر مرحلتين، المرحلة الأولى: تشكيل ثلاثة فيالق "فيلق الجيش الوطني، فيلق الجبهة الشامية، فيلق السلطان مراد، أما المرحلة الثانية: فيفترض أن تتمثل وفق التقسيم إلى "الانتهاء من الفصائلية وتعدد الرايات"، والتعامل مع الجيش المنظم على أن تكون تحت قيادة كل فيلق ثلاث فرق، وتحت كل فرقة ثلاثة ألوية، وتحت كل لواء ثلاث كتائب، ولعل هذه المرحلة تعد الأصعب لأن محورها الأساسي هو تجريد فصائل من سلطة وقوة كانت تملكها في المنطقة منذ عام 2016.

على الرغم من وضوح نتائج الاجتماعات وفعالية هيكلية الجيش الوطني على الورق، لا يمكن اعتباره أنه المظلة العسكرية الجامعة والمانعة للفصائلية، فبعد نتائج معركة غصن الزيتون وازدياد الرقعة الجغرافية المسيطر عليها فقد وضح مرة أخرى منهج الفصائلية عند بعضهم أمثال "أحرار الشرقية وبعض المجموعات الصغيرة"، وبسبب هشاشة الوضع الأمني وكثرة عمليات الاغتيال التي تقوم بها جهات تتبع لوحدات الحماية الشعبية الذراع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، فُرض على الفصائل وعلى الجانب التركي التركيز على الجهاز الأمني "الشرطة الحربية – قوات الأمن الخاصة" وإعطائه كامل الاهتمام والدعم وتأجيل أي مشروع يتعلق بتطوير الجيش الوطني.

ومن التحولات المهمة في عام 2018 تشكيل ما يعرف باسم "الجبهة الوطنية للتحرير" كمظلة جامعة: حيث أعلن 11 فصيلاً عسكرياً معارضاً شمالي سورية، في 2018/5/28، الاندماج في تشكيل واحد تحت اسم "الجبهة الوطنية للتحرير". وضمّ التشكيل فصائل فيلق الشام، وجيش إدلب الحر، والفرقة الساحلية الأولى، والجيش الثاني، والفرقة الساحلية الثانية، وجيش النخبة، والفرقة الأولى مشاة، وجيش النصر، وشهداء الإسلام (داريا)، ولواء الحرية، والفرقة 23. ويلحظ أولياً على عمل هذه الجبهة الدور المحوري الذي يلعبه فيلق الشام[21]، عدم وضوح العقيدة القتالية، أولوية الاجتماع تحت مظلة جامعة دون أن يرافقها مأسسة متكاملة، استثناء الضباط المنشقين من الرتب العالية[22].

(21) تشكل فيلق الشام من اندماج 19 فصيلاً إسلامياً في حلب وحمص وحماة في مارس/ آذار عام 2015، وكان ضمن الفصائل المشاركة في غرفة عمليات "فتح حلب" بقيادة ياسر عبد الرحيم في أبريل/ نيسان 2015.، تجاوز عدد عناصره عام 2018 (12000) عنصر، 2700 منهم يتمركزون في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي في مناطق "درع الفرات" وكانت لهم مشاركة فاعلة في معركة "غصن الزيتون" في عفرين. تحول "فيلق الشام" إلى إحدى كبريات الفصائل بسبب الدعم التركي الثابت له، أما سياسياً اتبع الفيلق دائماً سياسة النأي بالنفس عن خلافات الفصائل واقتتالها وتنافسها، وظل في معظم الأحيان طرفاً محايداً لا يملك أي تأثير في القوى المتصارعة، وهو اليوم جزء مهم من "الجبهة الوطنية للتحرير".

(22) الجبهة الوطنية للتحرير: تعرف على تشكيلاتها وأبرز قياداتها ..، شبكة شام، 2018/8/1، https://goo.gl/FuWXks.

وفي سياق التحولات ينبغي التركيز على تحول الشمال لحاضنة القوى الرافضة للأسد: مع بداية عام 2016 تحولت المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة السورية في شمال البلاد - وبخاصة محافظة إدلب - إلى ملجأ للفصائل المسلحة المعارضة المهجرة من وسط سورية وجنوبها بناء على اتفاقات مختلفة بين الأطراف المعنية بالحرب السورية، سُلِّمت بموجبها المناطق التي كانت تسيطر عليها الفصائل المعارضة إلى جيش النظام السوري. هذا التجمع الكبير للفصائل المعارضة في مكان واحد، فرض واقعاً جديداً على المجموعات المسلحة الموجودة أصلاً والقادمة أيضاً، ذلك أن الخصومات القديمة بين الفصائل لم تسمح لها بالعمل معاً، ما دفعها إلى الاندماج في تكتلات جديدة تعكس الصراع والتنافس بين الدول الداعمة لها، فيما اضطر آخرون إلى تغيير ولاءاتهم للمحافظة على البقاء في بيئة مغايرة[23].

ثانياً: قوات سورية الديمقراطية: وحدات حماية الشعب بمسمى جديد

جاء تشكيل قوات سورية الديمقراطية بعد أقل من أسبوعين على التدخل الروسي في أيلول 2015، وبعد تشكل "قسد" بيومين فقط وبالتحديد في 2015/10/12، أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية بأن "طائرات شحن أمريكية من طراز C-17 ترافقها مقاتلات أسقطت في محافظة الحسكة " أكثر من مئة حاوية من الإمدادات تشمل ذخائر خاصة بأسلحة صغيرة وقنابل يدوية"، وبلغ حجم المساعدة العسكرية 50 طناً من الأسلحة الخفيفة والذخائر[24]، ووفق بياناتٍ غير رسمية فإن هذه الشحنة تمت بتخطيطٍ من "لاهور شيخ جنكي" ابن شقيق سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني جلال الطالباني، ويعتبر هذا الإمداد بالذخيرة الإعلان الثاني لعملية من هذا النوع حيث كانت الأولى قيام طائرات التحالف بإسقاط أسلحة لوحدات حماية الشعب لمواجهة " تنظيم الدولة" في آخر شوارع مدينة كوباني/ عين العرب بتاريخ 2014/10/20[25].

قوات سورية الديمقراطية هي مشروع تحالف بين قوات عشائرية ومجموعة من الكتائب العاملة ضمن "بركان الفرات" مع وحدات حماية الشعب في أواخر 2015، ترافق إعلان تشكيل "قسد" بعد

(23) ما الذي بقي من الفصائل السورية العسكرية؟ مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاعلامي MENA، 2018/9/26، https://goo.gl/bAqHDf.

(24) النزاع في سورية: طائرات أمريكية تسقط أسلحة لمقاتلين يحاربون تنظيم الدولة في الحسكة، الموقع: بي بي سي، التاريخ: 2015/10/12، الرابط: https://goo.gl/NqtzSX، ويمكن مراجعة: أنباء قرب وصول أول شحنة أسلحة أمريكية إلى وحدات حماية الشعب الكردية، موقع شبكة شام، التاريخ: 2015/10/12، الرابط: https://goo.gl/SdJuJW.

(25) الطائرات الأمريكية "تسقط أسلحة وإمدادات" للمقاتلين الأكراد في عين العرب، المصدر السابق، التاريخ: 2014/10/20، الرابط: https://goo.gl/1GzkY9.

تمدد وحدات حماية الشعب في مناطق ذات الغالبية العربية في ريف الحسكة والرقة وعفرين، كما جاء الإعلان بعد 11 يوم فقط من إعلان البنتاغون إيقاف برنامج "إرسال مجندين من ساحة المعارك في سورية للتدريب خارج البلاد مع إجراء مراجعة لبرنامج الجيش الأمريكي لتشكيل قوة من مسلحي المعارضة المعتدلين" في 2015/09/29.

1. البنية التنظيمية لقوات سورية الديمقراطية: تمركز مقونن للـPYD

انعقد المؤتمر التأسيسي لقوات سورية الديمقراطية في 2015/10/10، وحددت أهدافها بحسب النظام الداخلي بـ" تحرير سورية وطناً وشعباً والدفاع عنهما ضد كل الهجمات المعادية والإرهابية التي تستهدف وجوده وكيانه، باستخدام حق الدفاع المشروع الذي تكفله كل المواثيق والأعراف الدولية في إطار احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنزاعات المسلحة بما فيها اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية"[26]، وتمثلت هيكلية "قسد" حين التأسيس على الشكل التالي:

1) **القائد العام لقوات سورية الديمقراطية:** ينتخب مباشرة من قبل المجلس العسكري ويدير اجتماعات المجلس العسكري والقيادة العامة ويشرف على فعاليات القيادة العامة ويديرها بشكل مباشر ويوافق على قرارات القيادة العامة في الفترة ما بين اجتماعين للمجلس العسكري ويعين الناطق الرسمي باسم قوات سورية الديمقراطية.
2) **القيادة العامة لقوات سورية الديمقراطية:** وتتكون من 9-13 عضواً حسب الحاجة، يجري اختيارهم عبر انتخابات شفافة وديمقراطية من بين أعضاء المجلس العسكري على أن يضمن وجود العنصر النسائي ضمن القيادة، ومهمتها تنفيذ القرارات المتخذة في اجتماعات المجلس العسكري بالإضافة إلى القيام بعمليات فرز القوات وسوقها وإدارتها وقيادتها، بالإضافة إلى تخطيط وإدارة وتنفيذ الحملات العسكرية على أرض الواقع. أوامر وتعليمات القيادة العامة ملزمة لكل الفصائل وغير قابلة للنقاش ويمنع قيام أي فصيل بإعلان حملة أو معركة بمفرده ضد أي جهة دون مراجعة القيادة.
3) **لجنة الانضباط العسكري:** تتكون من 5-7 أعضاء يجري تعيينهم من قبل المجلس العسكري، ومهمتها البت في المشاكل التي قد تحدث بين الفصائل المشاركة في هذه القوات ومحاسبة

(26) إقرار النظام الداخلي لقوات سورية الديمقراطية بعد الموافقة عليه بالإجماع، الموقع: قسد، التاريخ: 2016/01/25، الرابط: https://goo.gl/35r8rK.

الفصائل المقصرة، كذلك تقوم بحل النزاعات والمشاكل التي قد تظهر بين مقاتلي هذه القوات لأي سبب كان.

4) **المكاتب الإدارية:** والتي تتضمن بدورها:

أ. **مكتب العلاقات:** مهمته بناء وتطوير العلاقات الوطنية والخارجية على كل المستويات مع جميع القوى الديمقراطية والشعبية بما فيها الفصائل العسكرية والعشائر والشخصيات الوطنية، بهدف استخدام كل الطاقات الموجودة لزجها في المعركة. ويمنع على أي فصيل بناء علاقات دبلوماسية أو عسكرية بدون علم مكتب العلاقات وموافقة القيادة العامة.

ب. **مكتب الإعداد والتدريب:** يتمحور دوره في إعداد البنية الأساسية للقوات، من تحضير برامج التدريبات النظرية والعملية السياسية والعسكرية وغيرها بالإضافة إلى تحضير الوسائل اللازمة لذلك من مدارس وأكاديميات ومعاهد وتحضير الطواقم التدريبية والكتب والمنشورات التدريبية اللازمة.

ج. **مكتب الإعلام:** يقوم هذا المكتب بتنظيم وإدارة الحرب الإعلامية، وبالتنسيق مع المكاتب الإعلامية التابعة للفصائل المنضوية تحت راية قوات سورية الديمقراطية ويوجه نشاطها الإعلامي، ويمنع لأي فصيل إصدار البيانات بشكل مستقل.

د. **مكتب الذاتية والأرشيف:** يقوم هذا المكتب بإعداد ذاتيات كل عناصر وضباط ومسؤولي قوات سورية الديمقراطية وفق تصنيفاتهم.

هـ. **مكتب المالية والتسليح والتموين:** يقوم بتنظيم شؤون المالية من خلال وضع الميزانيات المناسبة بالتوفيق بين الاحتياجات والإمكانات، أما التسليح والتموين فيجب ضبطها وترشيدها خصوصاً في ظل محدودية الإمكانيات وبوصفها قيمة مادية للثورة.

و. **مكتب المعلومات العسكرية:** يضم هذا المكتب عناصر مدربة مهمتها القيام بجمع المعلومات بكل الوسائل المتاحة بما يخدم القوات العسكرية في عملياتها وحملاتها بما فيها استخدام التقنيات اللازمة والعناصر البشرية المؤهلة لذلك.

ز. **مكتب شؤون المرأة المقاتلة:** يقوم هذا المكتب بتنظيم شؤون المقاتلات في صفوف قوات سورية الديمقراطية، ويعمل المكتب على تنظيم وتطوير مشاركة النساء في العملية الدفاعية [27].

(27) النظام الداخلي لقوات سورية الديمقراطية، الموقع: حزب الاتحاد الديمقراطي، التاريخ: 2016/02/03، الرابط: https://goo.gl/A8PGV3.

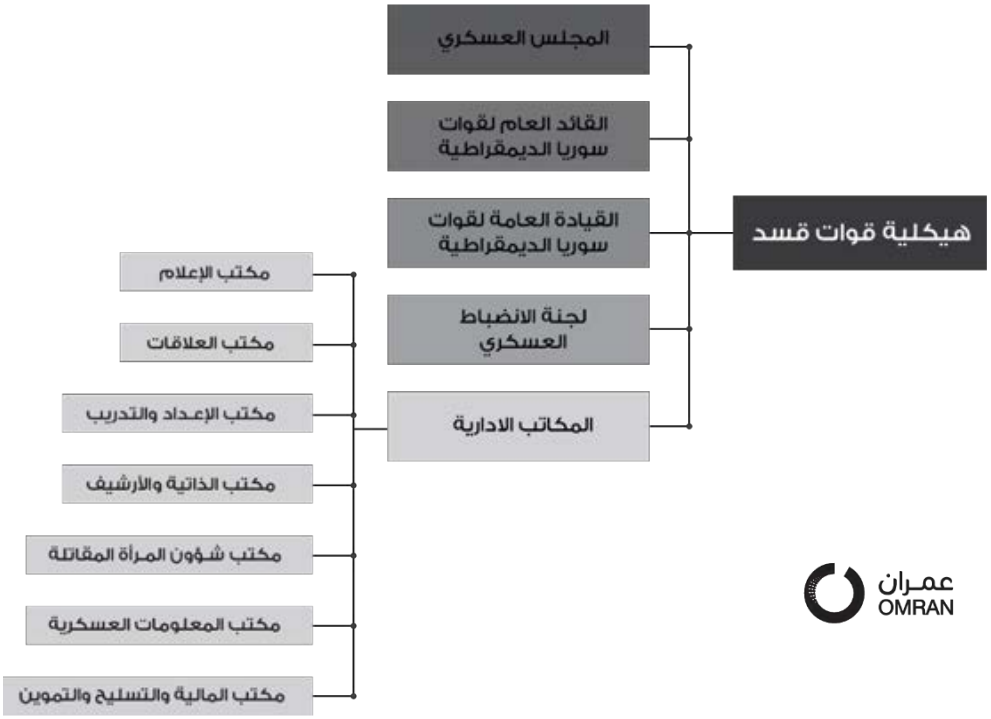

رسم توضيحي 3: يوضح الهيكل التنظيمي لقوات سورية الديمقراطية، المصدر: من إعداد وحدة المعلومات بمركز عمران للدراسات

2. القوى العسكرية الرئيسية في "قسد": لوحة جديدة بالمسميات ذاتها

تتشابه الوظيفة الأمنية والعسكرية للفواعل الموكل إليها تنفيذ وتطبيق المهام الأمنية في مناطق الإدارة الذاتية مع تلك الوظيفة التي كانت سائدة في مناطق النظام قبل الثورة، من حيث ضرورة الضبط المجتمعي بما يتناسب مع طبيعة الفكر السياسي للجهة الحاكمة، وشرعنة الاعتقالات السياسية، وعسكرة المجتمع وربط اتجاهاته بالبوصلة الأمنية للقوة المركزية.

وبعد اندلاع الثورة بدأ حزب الPYD بتشكيل الخلايا المنظمة، وخصوصاً ضمن صفوف ما يطلق عليها "حركة الشبيبة الثورة" تحت إمرة "خبات ديريكي" قيادي سابق في حزب العمال الذي تعده العديد من الجهات المؤسس والقائد الأول لوحدات الحماية الشعبية. كما تكاثرت التنظيمات العسكرية والأمنية للحزب لاحقاً مع تطور الأحداث، وتمتلك الإدارة الذاتية الآن مجموعة من المؤسسات العسكرية والأمنية وهي: وحدات الحماية الشعبية وقوات حماية المرأة واستندت الوحدات في مشروعيتها العسكرية لاحقاً إلى المادة 15 من "ميثاق العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية" الذي تمت المصادقة عليه في الجلسة رقم / 1 / بتاريخ 2014/01/06، وتنص على أن

" وحدات حماية الشعب هي المؤسسة الوطنية الوحيدة المسؤولة عن الدفاع وعن سلامة أراضي المقاطعات وسيادتها الإقليمية، وهي في خدمة مصالح الشعب، وحماية أهدافه وأمنه الوطني". ويقدر عدد عناصر الوحدات الحماية من 20 إلى 30 ألف مقاتل، بالإضافة إلى قوات الدفاع الذاتي HPX حيث أقر العقد الاجتماعي المعلن من قبل الإدارة الذاتية تشكيل هيئة الدفاع والحماية الذاتية في 21/كانون الثاني 2014.

اسم الفصيل	الانتشار	الوضع الحالي
وحدات حماية الشعب	الحسكة – الرقة –دير الزور	دعامة قسد الأساسية
وحدات حماية النساء	الحسكة – الرقة –دير الزور	دعامة قسد الأساسية
المجلس العسكري السرياني	الحسكة	تحول إلى جهاز أمني
قوات الصناديد	الحسكة	غير نشط
لواء ثوار الرقة	الرقة	غير نشط بسبب مشاكل بين العرب والأكراد
جيش الثوار	الرقة -منبج	خف نشاطه وذلك بعد انشقاق عدد كبير من مقاتليه وانضمامهم إلى درع الفرات
لواء السلاجقة	منبج	جزء من جيش الثوار
كتائب شمس الشمال	الرقة	جزء من جيش الثوار
جبهة الأكراد	الرقة	جزء من جيش الثوار
جيش السلام	منبج	تحول إلى جهاز أمني
لواء الجهاد في سبيل الله	منبج	جزء من جيش السلام
لواء جند الحرمين	الرقة	جزء من جيش السلام
لواء التحرير	الرقة	غير نشط بسبب مشاكل بين العرب والأكراد
بركان الفرات	الرقة – دير الزور	غير نشط
جيش القصاص	دير الزور	جزء من بركان الفرات
سرايا جرابلس	الرقة	جزء من بركان الفرات
المجلس العسكري في منبج	منبج	ينشط في ريف منبج الغربي
المجلس العسكري في دير الزور	دير الزور	يشارك في معارك الهجين ضد داعش
تجمع كتائب الفرات	منبج	غير نشط
تابور الحرية العالمي	الحسكة – دير الزور	يشارك في معارك الهجين ضد داعش
سوتورو	الحسكة	قوات أمنية
قوات أسايش روجافا	الحسكة	قوات أمنية
هيئة الدفاع والحماية الذاتية	الحسكة	قوات أمنية

وأقر المجلس التشريعي قانون الدفاع الذاتي في 2014/07/13، ويتضمن هذه القانون وجوب قيام كل أسرة بتقديم أحد أفرادها ممن تتراوح أعمارهم بين 18 – 30 سنة من أجل أداء" واجب الدفاع الذاتي"، الذي يستمر مدة 6 أشهر وتم رفعها إلى 9 أشهر في 1 كانون الثاني 2016. ومهمة هذه الهيئة هو العمل على وضع القوانين الناظمة لعملية "التجنيد الإلزامي" للعناصر، وتتم هذه العملية بشكل خاص من قبل الإدارة الذاتية على الكُرد في مناطق سيطرتها، بينما تقوم الأطراف المتحالفة معها بتنفيذ الأمر في مناطق سيطرتها وبشكل خاص قوات الصناديد التابعة لعشيرة الشمر.

وهناك مجموعة من القوات الرديفة وأهمها كتيبة الحرية العالمية والمستشارون الغربيون، ويعود سبب تشكيلها لتوافد عناصر أجنبية بغاية الانضمام لوحدات الحماية الشعبية YPG بعد انتهاء معركة "كوباني" ضد "تنظيم الدولة"، وتم الإعلان عن الكتيبة رسمياً في 2015/06/10، في مدينة رأس العين/ سريه كانيه بقوام 25 عنصراً، واستقطبت الوحدات عناصر أجنبية من مختلف الجنسيات كان أهمها من اليسار التركي وبشكل رئيسي من : "الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني MLKP" في تركيا، وجيش العمال والقرويين لخلاص تركيا (والأخير كان الذراع العسكري لحزبMLKP، وتعود جذوره إلى عام 1973)، وأفراد من الحركات اليسارية في أوروبا الشرقية، وتشكلت عدة تنظيمات انضم لها العناصر الجدد القادمون إلى "روج آفا".

وتنقسم الكتيبة إلى لواءين ضمن تشكيلاتها، لواء (بوب كرو BCB) وينسب الاسم لزعيم نقابي بريطاني، ولواء «هنري كرازوكي» نسبةً إلى قائد شيوعي فرنسي، أما قيادة الكتيبة فقد أُسندت لفتاة كردية في الثلاثين من عمرها، اتّخذت «دنيز» اسماً حركياً، ويتم تقدير أعدادها من 200- 300 مقاتل[28].

والتواجد الغربي في المناطق الكُردية لا يقتصر على المقاتلين المتطوعين فقط فهناك عدد لا بأس به من المستشارين الذي قدموا بهدف تدريب قوات الحماية الشعبية YPG بدايةً وقوات قسد لاحقاً وهم من فرنسا والولايات المتحدة بشكل رئيسي وبعدد قليل من البريطانيين ويقارب تعدادهم 500 مستشار وموجه لعمليات طائرات التحالف الدولي في مواجهة "تنظيم الدولة".

(28) بدر ملا رشيد: "البنى العسكرية والأمنية في مناطق الإدارة الذاتية"، ورقة بحثية صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: الرابط: https://goo.gl/kCGuZV.

3. التسليح والدعم العسكري: أمريكي أكثره، كماً ونوعاً

تعود بدايات التسليح الخارجي إلى وحدات الحماية الشعبية، والتي تعد عماد قوات سورية الديمقراطية، حيث تلقت ولأول مرة دعماً دولياً على المستويات العسكرية والسياسية والمواقف الشعبية بشكل علني، فعبر عشرات من عناصر بيشمركة كُردستان العراق الحدود الدولية لأول مرة ليصلوا إلى مدينة كوباني عبر الأراضي التركية، كما قام التحالف الدولي بإسقاط دفعة من الأسلحة للوحدات من الجو.

وتنحصر اتجاهات الدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية في ستة اتجاهات رئيسية:

الأول: كان الاستمرار في تقديم الغطاء الجوي خلال المعارك وأهمها قبل معركة الرقة، ومعارك مدينة الشدادي والهول ولاحقاً مدينة منبج.

الثاني: القيام بتطمين وحدات الحماية YPG وقسد SDF من أية خطواتٍ عدائية يقدم عليها "نظام الأسد"، وكانت التجربة الأولى في المواجهات التي شهدتها مدينة الحسكة بين قوات الأسايش التابعة للإدارة الذاتية من جهة وعناصر النظام والدفاع الوطني من جهة أخرى، وفي هذه الاشتباكات قام الطيران الأمريكي بالتحليق فوق مدينة الحسكة ومنع طيران النظام من الاقتراب من أجواء المدينة، بعد قيام النظام بعدم أخذ التهديدات الأمريكية محل الجد، فأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 2016/08/19 إرسالها لمقاتلات حربية لحماية مستشاريها العاملين مع القوات الكردية.

الثالث: فتمثل بإرسال الخبراء والمستشارين وعناصر قوات المارينز ووحدات أمريكية أخرى إلى المناطق الخاضعة لسيطرة "قسد"، ورغم عدم وجود رقم واضح لعدد العناصر الأمريكيين المقاتلين والمستشارين، إلا أن وصول عدد القواعد الأمريكية في شمال سورية إلى 10 قواعد، والقيام بفتح جبهة الرقة يرجح بأن يكون الرقم أكثر من 2000 إلى 3000 آلاف، عضو من التحالف الدولي.

الرابع: الاستمرار وزيادة الدعم العسكري المباشر لقوات سورية الديمقراطية، وفي هذا الاتجاه لم تنخفض وتيرة تسليح "قسد" منذ إعلانها، بل تزداد بسوية مرتفعة، وقدرت مصادر تركية عدد الشاحنات التي دخلت إلى شمال سورية بين شهري حزيران إلى الأول من شهر أيلول 2017 بما يقارب الـ 809 شاحنة، وخلال العامين الماضيين دخلت معدات التحالف بمعدل يقارب 300 شاحنة محملة بالذخائر والعربات العسكرية شهرياً[29].

(29) بالصور: تعزيزات عسكرية أمريكية من العراق إلى سورية، الموقع: ميكرو سورية، التاريخ: 2017/01/08، الرابط: https://goo.gl/9CXdfz.

الخامس: قيام المسؤولين في الإدارتين الأمريكيتين بضبط المخاوف التركية طول فترة الأعوام الثلاثة الماضية، حيث استمرت واشنطن بإعلان تقديم الضمانات لتركيا حول نوعية وأعداد الأسلحة المقدمة إلى قسد، والتعهد بعدم السماح بوصولها ليد أطرافٍ معادية لتركيا، وهو في هذه الحالة "حزب العمال الكُردستاني"، الذي تربطه علاقة قوية بوحدات حماية الشعب، بالإضافة إلى التعهد بسحبها بعد انتهاء المهمات التي من المفترض أن يتم إنجازها بهذه الأسلحة[30].

السادس: قيام مسؤولين أمريكيين كبار بزيارات مستمرة إلى مناطق سيطرة وحدات حماية الشعب، ومنهم زيارات دورية لممثل الولايات المتحدة في التحالف الدولي ضد "تنظيم الدولة" بريت ماكغورك 2017، وزيارة لوزير الخارجية الفرنسي السابق برنارد كوشنير وسفير أمريكا السابق لدى كرواتيا بيتر كالبريس عام 2016[31].

ثالثاً: المشهد الميليشياوي في مناطق سيطرة النظام: وثنائية الحل أو الدمج

إن صفة التماسك والضبط المركزي في المؤسسة العسكرية، بات يعتريها العديد من الإشكالات منذ اللحظة الأولى لتدفق الميليشيات الأجنبية الحليفة للجغرافية السورية من جهة، ولقرار تكوين مجموعات عسكرية محلية يشرف عليها كبار رجال النظام من جهة ثانية.

1. ميليشيات محلية: كنموذج لعسكرة المجتمع

تراكمت العوامل المساهمة في تآكل سلطة النظام المركزية (بمعناها الأمني والعسكري الاستراتيجي)، وبذلك يكون النظام القائم قد استبدل سلطته الواقعية المكثّفة في المؤسسة العسكرية والأمنية بجموع من السكان المحليين المنتسبين إلى ميليشيات مسلحة، دون البحث في أسباب التأهيل والتدريب والانتماء، ومن شأن هذه المجموعات أن تشكّل خطراً حقيقياً على المؤسسة العسكرية المستقبلية خاصة في ظل استمرار عمليات الدمج دون وضوح برامجي وغياب الهدف الوطني. لقد ساهمت تلك الإجراءات عموماً فيما يلي:

(30) تركيا ترحب بتعهد أمريكا بسحب أسلحة من أكراد سورية، الموقع: الخليج الجديد، التاريخ: 2017/06/23، الرابط: https://goo.gl/rVB3wm.

(31) وفد أمريكي أوروبي في روج آفا، الموقع: وكالة هاوار، التاريخ: 20/ 2016/11، الرابط: https://goo.gl/ZVrjkg.

- منح الميليشيات المحلية بعض القوة الأمنية لضبط المجتمع المحلي الذي تنشط به تلك الميليشيات إلى جانب مهامها العسكرية.
- السماح بتنامي أدوارها العسكرية بشكل عابر للمحليات لتغدو معظمها ميليشيات مركزية لها أذرع وفروع بكافة القطاعات الإدارية في سورية.
- عسكرة المجتمع وربط خياراته ببقاء النظام وديمومته، الأمر الذي أفضى لتجاوزات وانتهاكات بحق الدولة والمواطن.
- مأسسة هذه الميليشيات بحكم الضرورات الاقتصادية وتحولها لكيانات عابرة للاستراتيجية العسكرية والأمنية المركزية.

من جهة أولى: نشأت الميليشيات المحلية من حيث المبدأ لدعم الجهود العسكرية للجيش السوري، عبر مجموعات محلية خفيفة التسليح، تشكل نوعاً من الدعم الذاتي، ما لبثت أن بدأت تتوسع وتقاتل على مساحات شاسعة من سورية. لكن في العمق، ظهرت هذه الميليشيات بفعل ديناميات اقتصادية واجتماعية خضعت لها شريحة واسعة من المجتمع بسبب الحرب. وقد وجدت العناصر المتطوعة عبر هذه الميليشيات ملاذاً من أي ارتباطات قانونية وسبيلاً للهروب من أداء الخدمة الإلزامية في الجيش النظامي، حيث يُعاني المجند من الإهمال والجوع والاحتفاظ طويل الأمد، وقد ساهمت هذه الميليشيات إلى حد كبير في إظهار صورة جيش النظام بأهزل مراحلها، وأصبح بعض قياديها أقوى من سلطة الدولة نفسها، وحصلت بعض الحوادث التي ظهر فيها قادة هذه الميليشيات أكثر نفوذاً من قادة الجيش السوري أنفسهم، مُعززةً بذلك التمايز وردود الفعل بين مجندي الجيش النظامي وبين مجندي هذه الميليشيات من حيث العائد المادي والنفوذ السلطوي. كما أدت هذه الميليشيات إلى ارتفاع نسبة الجريمة والفوضى في البلاد. باختصار إن السرديات المافيوية لهذه الميليشيات في محافظتي اللاذقية وحلب يندى لها الجبين، لكن من المهم الإشارة إلى أن هذه الميليشيات ممولة من رجال أعمال وشخصيات اعتبارية عشائرية أو حزبية سورية ومرتبطة بشكل أو بآخر بالأجهزة الأمنية.

وعلى الرغم من محاولة النظام من إحداث تغييرات في المشهد الميليشياوي داخل جغرافيات سيطرته سواء عبر قراره الذاتي أم عبر الضغط الروسي، إلا أنها محاولة بالغة الصعوبة لا سيما مع الميليشيات الكبرى ، إذ يدرك حاجته الماسة لهم وإن بدى الصراع متجهاً نحو نهايته إلا أنه لا يمكن الارتكان لهذا الاتجاه بشكل كامل، بحكم احتمالية ظهور عوامل طارئة من شأنها عودة الزخم للمشهد، كما يدرك ضرورة تنسيق جهودهم ومشاركتهم في خلق بيئات آمنة تساعده على مواجهة تحدياته، لذا لا تعد سياسة وقف صرف رواتب عناصر ميليشيا "الدفاع الوطني" في أغلب قطاعات

الغوطة الغربية من دمشق، وما رافقها من حملة تنقلات وإعفاءات لقادة بعضها وإزالة حواجز تابعة للجان الشعبية والميليشيات الأخرى غير الرسمية في كل من دمشق وحمص وبقية المدن الرئيسية الأخرى، هي سياسة حل نهائية وقد تكون هذه السياسة واضحة مع الميليشيات الصغرى إذ أُصدر قرار بحلّ بعض هذه الميليشيات وأهمها: ميليشيا أحمد الدرويش وعلي الشلّة في حماه، وسيمون الوكيل وأيمن صيادي في ريف حلب الجنوبي، وسُحبت البطاقات الأمنية من عناصرهم، كذلك ميليشيا "صقور الصحراء" التي كان يتزعمها أيمن جابر الذي سُحبِت منه رخص استيراد وتوزيع الدخان المستورد، وتسود حالياً حالة من القلق عند عناصر هذه الميليشيات حول مصيرهم مستقبلاً.

وتبين الجداول أدناه خارطة الميليشيات المحلية المساندة للنظام:

ميليشيات فلسطينية					
	الاسم	العلاقة مع روسيا	العلاقة مع إيران\حزب الله	مكان توجدها في سورية	ملاحظات
1	فتح الانتفاضة	جيدة	لا وجود لعلاقة	دمشق	دمشق
2	حركة فلسطين الحرة	لا وجود لعلاقة	إشراف حزب الله	دمشق	دمشق
3	قوات الجليل	جيدة	جيدة	دمشق – حلب	الذراع العسكري لحركة العمل الوطني
4	لواء القدس	إشراف روسي	جيدة	حلب – دير الزور -الرقة	حلب – دير الزور -الرقة
5	حركة العمل القومي	لا وجود لعلاقة	إشراف حزب الله	السويداء	السويداء
6	سرايا العودة والتحرير	لا وجود لعلاقة	إشراف حزب الله	السويداء	الذراع العسكري للحزب الفلسطيني الديمقراطي
7	القيادة العامة	جيدة	لا وجود لعلاقة	دمشق	الذراع العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
8	جيش التحرير الفلسطيني	لا وجود لعلاقة	جيدة	دمشق	دمشق
9	جبهة النضال الشعبي	لا وجود لعلاقة	لا وجود لعلاقة	دمشق – اللاذقية	دمشق – اللاذقية
10	الصاعقة	جيدة	لا وجود لعلاقة	اللاذقية	اللاذقية

ميليشيات درزية					
	الاسم	العلاقة مع روسيا	العلاقة مع إيران\حزب الله	مكان توجدها في سورية	ملاحظات
1	درع الوطن	جيدة	لا وجود لعلاقة	السويداء	نشط في معارك تلول الصفا ضد داعش
2	جيش الموحدين	جيدة	لا وجود لعلاقة	القنيطرة-السويداء	نشط في معارك تلول الصفا ضد داعش
3	قوات أبو إبراهيم	جيدة	لا وجود لعلاقة	السويداء	جزء من جيش الموحدين
4	كتائب جلاميد عرمان	جيدة	لا وجود لعلاقة	القنيطرة	جزء من جيش الموحدين
5	كتائب حماة الديار	جيدة	لا وجود لعلاقة	السويداء	جزء من جيش النظام
6	لبيك يا سلمان	لا وجود لعلاقة	جيدة	السويداء	نشط في بادية السويداء
7	لواء الجبل	لا وجود لعلاقة	جيدة	السويداء	غير نشط

من جهة ثانية، ساهم تفعيل الأذرع العسكرية للأحزاب السياسية الموالية كحزب البعث والحزب القومي السوري الاجتماعي، في تعزيز سلطاتهما المحلية وجعلها قوة أمنية شريكة تربطها مع القوة المركزية المنفعة والمصلحة المشتركة. وأبرزها: كتائب البعث: وتشكلت من المنتسبين لحزب البعث في حلب، على يد القيادي هلال هلال، في صيف عام 2012، وهم يعملون في دمشق. ونسور الزوبعة التابعة "الحزب القومي السوري الاجتماعي" والذي يؤمن بأيديولوجيا "سورية الكبرى"، وهي مختلفة عن أيديولوجيا "حزب البعث" القومية. وشارك ما يقارب 5000 عنصرٍ من "نسور الزوبعة"، بينهم لبنانيون، في عمليات موزعة على كل الأرض السورية، لكنهم متركزون تحديداً في حمص ودمشق. والحرس القومي العربي وهي مليشيا قومية، تشكلت في عام 2013، تتكون مما يقارب الـ 1000 عنصر، وتتواجد في حلب ودمشق ودرعا وحمص والقنيطرة، وتضم "قوميين" من عدة بلدان عربية، منهم مصريون وعراقيون ولبنانيون وفلسطينيون وتونسيون وسوريون ويمنيون. وتتكون المليشيا من عدة ألوية. والمقاومة السورية: وكانت تسمى "الجبهة الشعبية لتحرير لواء إسكندرون"، وهي مليشيا داعمة للأسد تدعي حملها لأيديولوجيا ماركسية - لينينية، ويقودها ميراج أورال، العلوي التركي الذي

يحمل جنسية سورية، وكان يسمى "علي كيالي"، في سورية، وتنسب له مجزرة "البيضا" في محافظة بانياس[32].

ومن جهة ثالثة: ساهم تشكيل المليشيات الفلسطينية بدعم العمليات العسكرية للنظام، ومن أهم تلك الميليشيات تلك التي كانت قبل الثورة كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. وبرز دور الجبهة، بقيادة أحمد جبريل، في قمع المظاهرات منذ بدء الثورة في مخيم اليرموك، ودعموا جيش النظام السوري لقتال الثوار السوريين داخل وحول مخيم اليرموك، واستمرت بدعمها لنظام الأسد وشاركت في المعارك التي حصلت هناك. وفتح الانتفاضة، وتأسس عام 1983، بقيادة العقيد سعيد مراغة. وقوات الصاعقة، وتمثل الصاعقة الجناح البعثي للفصائل المسلحة الفلسطينية، وتشكلت وتم إدارتها من سورية، وهي مرتبطة بحزب البعث السوري، وعضو في منظمة التحرير الفلسطينية. بالإضافة لهذه الفصائل، فهناك مشاركة من: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والحزب الفلسطيني الديمقراطي - سرايا العودة والتحرير. أما الملشيات التي شكلها النظام السوري من الفلسطينيين في سورية بعد الثورة فهي: قوات الجليل: وتضم هذه القوات ما يقارب 1000عنصر فلسطيني، تحت قيادة فادي الملاح، تدربوا على يد جيش النظام السوري وحزب الله، وشاركوا في معارك القلمون، ويصفون أنفسهم بأنهم "سوريو الانتماء، فلسطينيو الجنسية، ومقاومو الإيمان". ولواء القدس: وهو مليشيا مكونة من الفلسطينيين المؤيدين للنظام السوري، ويعملون تحديداً في محافظة حلب، بالإضافة إلى جيش التحرير الفلسطيني ويقوده طارق الخضرة، ويختلف عن جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير، وشاركت في عدة معارك حول سورية، أبرزها منطقة "عدرا"، ومعارك داريا وتل صوان وحصار معضمية الشام والزبداني. ويضم ثلاثة ألوية وهي "قوات حطين"، ومقرها في مدينة قطنا بريف دمشق، و"قوات أجنادين" ومقرها في جبل الشيخ، و"قوات القادسية" وتنتشر بالقرب من مدينة السويداء جنوبي البلاد[33].

2. ميليشيات شيعية كأجسام أصيلة من الجيش

تتوزع المليشيات الشيعية على مختلف جبهات القتال ضد فصائل المعارضة المسلحة وبعضها تم وضعه بمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، ففي **دمشق وريفها** حيث تتولى مليشيا "حزب الله اللبناني" الانتشار في مناطق دمشق القديمة بالقرب من المسجد الأموي، لكونه يحوي مقام رأس الإمام "الحسين"، ويجاوره مقام السيدة "رقية"، لتكون المنطقة الممتدة من قلعة دمشق حتى باب شرقي

(32) كافة الإنفوغرافات هي إنتاج مشترك بين وحدة المعلومات وخبير الفصائل كودي @badly_xeroxed.

(33) معن طلاع: الواقع الأمني في سورية وسبل حوكمته، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017/1/27، الرابط: https://goo.gl/7KwN64.

تحت سيطرة حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية بشكل مباشر، ويشهد ريف العاصمة دمشق تواجداً كبيراً للمليشيات الشيعية، وكان أول تواجد لها في منطقة "السيدة زينب" كتائب "أبو الفضل العباس" العراقية في عام 2012، ويمتد عمل هذه الميلشيا إلى الجنوب الشرقي من منطقة "السيدة زينب"، حيث يقع مطار دمشق الدولي الذي يعد المعبر الرئيسي للمقاتلين الشيعة إلى سورية، وتتولى المليشيات الشيعية إضافة لقوات النظام حماية المطار والطريق المؤدي إليه والمعروف باسم "طريق مطار دمشق الدولي" الذي يحده من الجانبين بلدات البويضة والذيابية والنشابية ودير سلمان وشبعا وجرمانا التي سيطرت عليها المليشيات الشيعية وهجرت أهلها، في أواخر 2012 وبداية 2013.

أما في ريف حلب الشمالي: تشكل كل من بلدتي "نبل" و"الزهراء" في ريف حلب مناطق رئيسة للمليشيات الشيعية التي تشترك مع سكان هذه المناطق، حيث ينتمي سكانها إلى مليشيا "حزب الله" وكتيبة "قمر بني هاشم"، وكان لتلك الميليشيات الدور الأبرز في فك الحصار عن بلدتي نبل والزهراء في بداية شهر شباط من عام 2016 وفي بلدة ماير، كما انضم عدد من القوات الشيعية السورية التي كانت محاصرة أساساً داخل بلدتي نبل والزهراء الشيعيتين إلى القتال في حلب بعد أن كانت مكتفية بالدفاع عن هاتين البلدتين عندما كانت محاصرة، حيث انضم قسم منهم لقوات العقيد سهيل الحسن وساعدوا في عملية السيطرة على مدينة حلب بالكامل، ناهيك عن تواجدهم في ريف حلب الجنوبي في قرية الحاضر، وتشكل تلك القوات رأس حربة ضد فصائل المعارضة السورية المسلحة. وفي ريف حلب الشرقي: تتواجد بشكل مكثف على طريق خناصر وفي معامل الدفاع في منطقة السفيرة. أما داخل مدينة حلب فقد استطاعت قوات النظام بمساعدة الميلشيات الشيعية السيطرة على مدينة حلب بالكامل وتهجير سكانها ومقاتلي المعارضة إلى محافظة إدلب، ولاحقاً أخرجت قوات النظام قسماً كبيراً من تلك الميليشيات إلى خارج مدينة حلب، حيث عملت على تدعيم جبهات غرب مدينة حلب الملاصقة لقوات المعارضة، واستخدمت قسماً آخر منها في معاركها ضد تنظيم الدولة في ريف حلب الشرقي وريف حمص الشرقي.

وفي حمص وريفها: تتمركز المليشيات الشيعية في قرى ريف حمص التي يصل عددها إلى حوالي خمسين قرية، أهمها "أم العمد، وأم جبات، وأم جنينات"، وتشكل هذه القرى مورداً بشرياً هاماً في دعم المليشيات بالقتال ويتواجد بها لواء الرضا الشيعي، وكذلك تتواجد قوات حزب الله في مدينة القصير وبعض القرى الأخرى في ريف حمص الغربي، وتتواجد قوات إيرانية في مطار الضبعة ومطار الطياس والشعيرات، كما يتواجد عدد كبير من عناصر الميليشيات الشيعية الأجنبية أو المحلية في ريف حمص الشرقي يخوضون معارك ضد تنظيم الدولة في المنطقة.

وفي حماه وريفها، تتواجد تلك الميليشيات في اللواء 47 التابع للجيش السوري بالقرب من مدينة حماه، ومدارس الحكماء الخاصة بالقرب من بلدة خطاب وكلية البيطرة الجديدة بالقرب من بلدة خطاب، وفي ريف حماه الشرقي على طريق إثريا في سهل الغاب ومعسكر جورين، وفي مدرسة المجنزرات شرق مدينة حماه بالقرب من بلدة طيبة التركي، وفي جبل زين العابدين بن علي بالقرب من مدينة حماه على الطريق الدولي، بالإضافة إلى محرده حيث تتواجد ميليشيا حزب الله اللبناني وحركة النجباء العراقية إضافة لعناصر من الحرس الثوري الإيراني.

أما في اللاذقية وريفها: ففي بداية تواجد الميليشيات الشيعية لم تتجه نحو الساحل لكثرة مقاتلي الدفاع الوطني ولكن قبل بداية التدخل الروسي وبعده بفترة بدأت المليشيات الشيعية تتجه لهناك، وساعدت قوات النظام في السيطرة على أغلب المناطق في جبلي الأكراد والتركمان في ريف اللاذقية، وكان حزب الله اللبناني قد أعلن في منتصف عام 2015 عن افتتاح مكتب لكوادره بمدينة اللاذقية بالتزامن مع تحويل جامع المغربي في حي الأشرفية وسط مدينة اللاذقية إلى حوزة (حسينية) لتعليم مبادئ المذهب الشيعي، بأمر من مديرية أوقاف اللاذقية وبضغط من أجهزة أمن النظام، وتشارك حالياً في المعارك الدائرة في ريف اللاذقية قوات من حزب الله اللبناني ولواء ذو الفقار ولواء أسد الله الغالب والقليل من عناصر لواء فاطميون[34].

ولا ترتبط تلك الميليشيات مالياً بمؤسسات الجيش فإيران بالدرجة الأولى هي من تمول وتسلح وتنشئ وتنظم وتدرب القسم الأكبر من تلك المليشيات الشيعية، وكذلك فإن أموال وتبرعات الحوزات الشيعية في الأماكن المقدسة (العراقية والإيرانية) تكمل ذلك الدور في تمويل الميليشيات، بالإضافة لعمليات التعفيش والسرقة التي تقوم بها تلك المليشيات.

عموماً: منذ بداية الصراع المسلح في سورية أرسلت إيران قوات من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني حيث دخلت الصراع بشكل مبكر واقتصرت مشاركتها في البداية على مستشارين عسكريين ونخبة من قواتها المقاتلة العسكرية أغلبهم قناصين محترفين، ولكن بعد تطور الصراع المسلح بدأت إيران تزج بقواتها العسكرية على عدة جبهات ملتهبة، في حلب وإدلب ودمشق، علماً أن أغلب تلك القوات هي من فيلق القدس، وفي الآونة الأخيرة ازداد عدد الخسائر البشرية في فيلق القدس حيث أفادت معلومات أن القوات البرية الإيرانية يتم تقسيمها وفقاً للتقسيمات الإدارية الإيرانية ،وبالتالي فإن هناك وحدة كاملة من كل محافظة من المحافظات الإيرانية تقوم بالقتال على

(34) المعلومات المذكورة عن الميليشيات هي خلاصة مقابلات وحدة المعلومات مع مصادر داخلية – الصحفية ناتليا سانشيز من موقع البايس – الباحثة منى العلمي.

الأرض السورية، أي إن إيران لا تتبع عملية تجنيد فردية لقواتها المرسلة إلى سورية. وبعد تعرض فيلق القدس لخسائر جسيمة في قواته فلم يبقَ أمام إيران سوى خيار نشر قوات نظامية في سورية.

وبالفعل بدأت إيران بنشر وحدات برية من جيشها النظامي، وهذا شيء غير مستغرب خصوصاً أن فيلق القدس فرع صغير نسبياً من قوات الحرس الثوري الإيراني، وهو مجهّز للقيام بعمليات عسكرية خارجية سريعة وخاطفة وليست طويلة الأمد كما هو الحال في سورية، ولا يستطيع تحمل عدد كبير من القتلى، وعندما بدأ فيلق القدس يعاني من ارتفاع عدد ضحاياه في سورية، لم يكن أمام قيادة الحرس الثوري أي خيار سوى نشر عناصر من قوات الحرس الثوري البرية، حيث نشرت إيران مع بداية التدخل الروسي حوالي أربعة آلاف مقاتل من الحرس الثوري الإيراني، وتم نقلهم بطائرات عسكرية روسية من إيران إلى مطار حميميم العسكري في اللاذقية ومن ثم تم نقلهم إلى جبهات القتال حيث تم توزيعهم على جبهات الساحل وريف حلب ودرعا والقنيطرة وريف حماه، وبعد ادعاء روسيا انسحابها من سورية خلافاً للواقع بتاريخ 2016/3/15 وفي بداية شهر نيسان من عام 2016 قامت إيران بإرسال عناصر من لواء النخبة 65 الإيراني المحمول جواً إلى سورية.

وتفيد المعلومات أن القوات الإيرانية قد قسمت جبهات القتال في سورية إلى خمسة قطاعات رئيسة هي:

1) قطاع دمشق ويشمل محافظتي دمشق وريف دمشق
2) الجبهة الجنوبية وتشمل محافظات درعا والقنيطرة والسويداء
3) الجبهة الوسطى وتشمل محافظات حمص وحماه وإدلب
4) جبهة الساحل وتشمل محافظتي اللاذقية وطرطوس
5) الجبهة الشمالية وتشمل محافظات حلب والرقة.

وكذلك تفيد المعلومات بأنه تم تأسيس قواعد عسكرية ثابتة في جميع القطاعات الآنفة الذكر تستوعب 6 آلاف مقاتل وزودت تلك القواعد بأسلحة ثقيلة وقوة جوية وصواريخ مضادة للطائرات، ويبدو أن إيران عازمة على حماية خطوط إمدادها للنظام السوري وحزب الله اللبناني والدفاع عنها بالإضافة للتوسع في باقي الاتجاهات. انظر الخريطة أدناه:

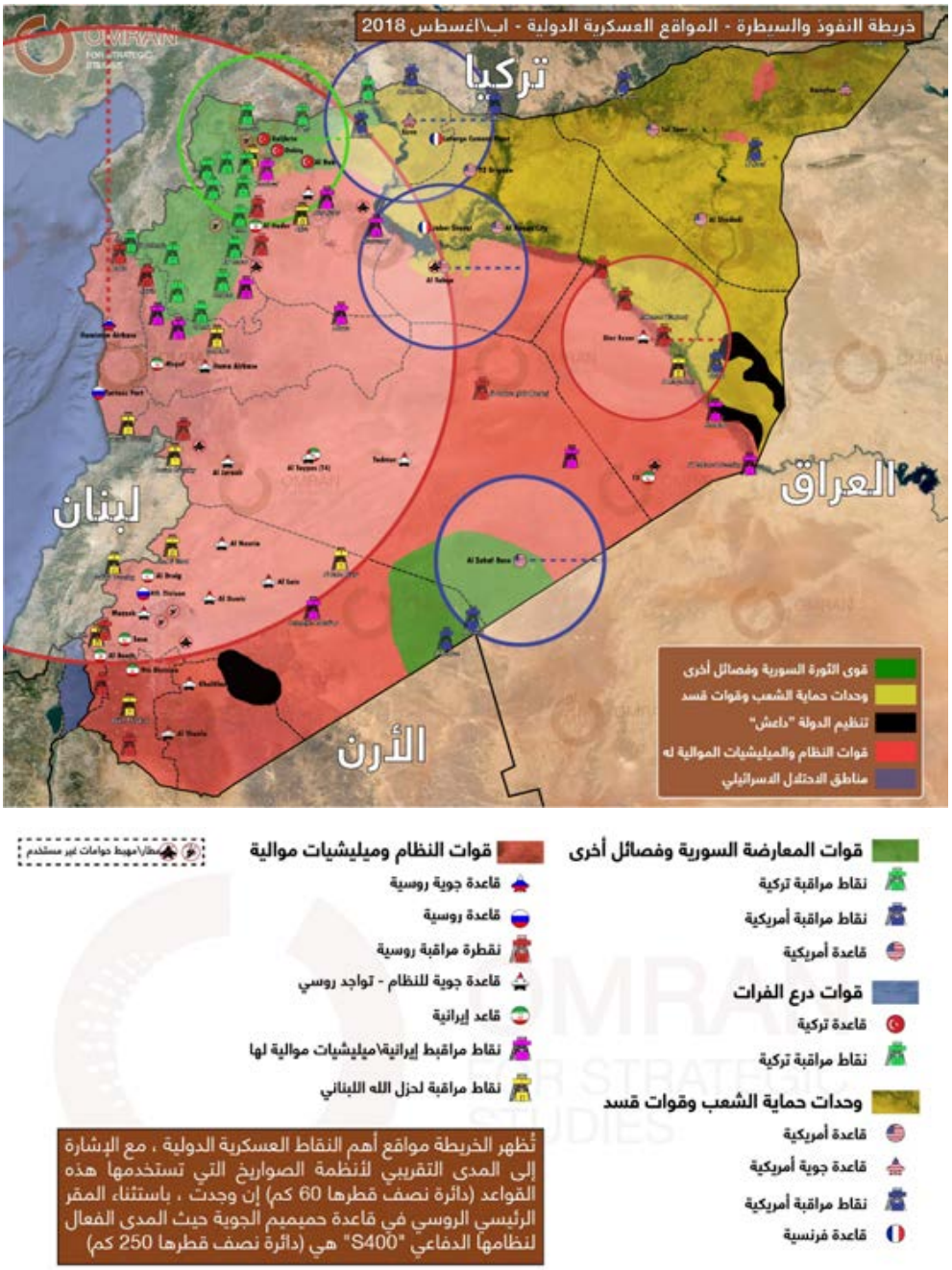

خريطة 3: خريطة السيطرة آب 2018 ومواقع النقاط العسكرية الدولية-المصدر: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

والجدير بالذكر أن إيران أنشأت مركزاً لقيادة العمليات الإيرانية الرئيسي في مدينة دمشق بجانب مطار دمشق الدولي، مما يسهل على القيادات الإيرانية الموجودة في المبنى عملية استقبال المقاتلين الشيعة القادمين عبر مطار دمشق الدولي، وكذلك تلقِّي شحنات السلاح والأموال القادمة من إيران، ويتكون المبنى من خمسة طوابق ويحتوي على 180 غرفة ويحيط به جدران إسمنتية مسلحة مضادة للانفجارات، ويحرس المبنى قوات كبيرة العدد، ويعمل بداخله ما يقارب 1000 شخص من الشيعة حصراً.

والإشارة الأبرز في موضوع الميليشيات التابعة لإيران أن جزءاً منها بات تابعاً بشكل رسمي للجيش الرسمي، إذ تبين الأسطر أدناه السياسة المتبعة من قبل طهران في هذا الخصوص، فبالإضافة إلى قوات الدفاع الوطني (NDF) والتي أُنشئت في عام 2012 بإشراف مباشر من إيران للعمل كقوة رديفة مساعدة للجيش السوري، أُنشأت مع نهاية عام 2017 مجموعة مماثلة من الميليشيات في محافظة حلب وبالتحديد في ريفها الشرقي، وعُرفت باسم قوات الدفاع المحلية (LDF)، وهي تتألف من عدة ميليشيات محلية صغيرة كانت تعمل تحت إشراف إيران بشكل مباشر ولكن دون أن يكون لنشاطها في سورية أي صفة قانونية، لذا قامت إيران بإنشاء ودعم قوات الدفاع المحلي وربط هيكليتها بهيكلية الجيش السوري، متفادية بذلك الخطأ التي وقعت فيه عند إنشاء قوات الدفاع الوطني، والتي طُلب مؤخراً من عناصرها أن يقوموا بتسوية أوضاعهم والالتحاق بالجيش السوري مع عدم احتساب فترة تواجدهم في صفوف الدفاع الوطني من وقت خدمة الجيش.

وبتاريخ 6 نيسان/إبريل 2017 صدرت وثيقة عن "شعبة التنظيم والإدارة/فرع التنظيم والتسليح" مرفوعة إلى "القائد العام للجيش والقوات المسلحة" بشار الأسد، من أجل تنظيم علاقة "السوريين المدنيين والعسكريين في القوات العاملة مع الجانب الإيراني"، و"تسيير أمورهم إدارياً طيلة فترة الأزمة". ووقع بشار الأسد على تلك الوثيقة، موافقاً، في نيسان/إبريل 2017.

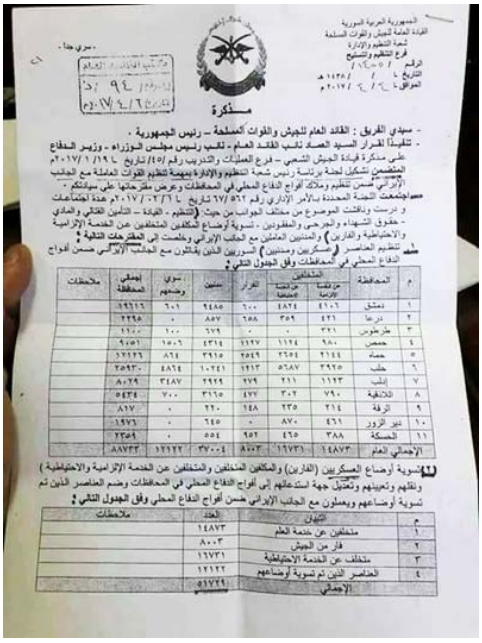

مذكرة

- سيدي الفريق : القائد العام للجيش والقوات المسلحة – رئيس الجمهورية .
- تنفيذاً لقرار السيد العماد نائب القائد العام - نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الدفاع على مذكرة قيادة الجيش الشعبي – فرع العمليات والتدريب رقم /١٩/ تاريخ ١٩ / ٦ /٢٠١٧م المتضمن تشكيل لجنة برئاسة رئيس شعبة التنظيم والإدارة وبعضوية ممثلين عن الجانب الإيراني ضمن تنظيم وملاك أفواج الدفاع المحلي في المحافظات وعرض مقترحاتها على سيادتكم .
- اجتمعت اللجنة المحددة بالأمر الإداري رقم ٥٢١ /٧/ تاريخ ٢٠١٧/٦/١٤م هذا اجتماعات ودرست وناقشت الموضوع من مختلف الجوانب من حيث (التنظيم - القيادة – التأمين القتالي والمادي والاحتياطية والفارين) والمدنيين العاملين مع الجانب الإيراني وخلصت إلى المقترحات التالية :

١- تنظيم العناصر (عسكريين ومدنيين) السوريين الذين يقاتلون مع الجانب الإيراني ضمن أفواج الدفاع المحلي في المحافظات وفق الجدول التالي :

م	المحافظة	المتخلفين عن الخدمة الإلزامية	المتخلفين عن الخدمة الاحتياطية	الفرار	مدنيين	سوي وضعهم	إجمالي المحافظة	ملاحظات
١	دمشق	٤١٠٦	٤٨٢٤	٦٠٠	٩٤٨٥	٦٠١	١٩٦١٦	
٢	درعا	٤٢١	٣٥٩	٦٥٨	٨٥٧	٠	٢٢٩٥	
٣	طرطوس	٣٢١	٠	٠	٦٧٩	١٠٠	١١٠٠	
٤	حمص	٩٨٠	١١٢٤	١١٢٧	٤٣١٤	١٥٠٦	٩٠٥١	
٥	حماة	٢١٤٥	٢٥٥٤	٢٥٤٩	٣٩١٥	٨٦٤	١٢٦٢٦	
٦	حلب	٣٩٢٥	٥٦٨٧	٤٢١٣	١٠٢٤١	٨٤٦٤	٢٥٩٣٠	
٧	إدلب	١١٢٣	٢١١	٢٧٩	٢٩٢٤	٣١٨٧	٨٠٢٤	
٨	اللاذقية	٧٩٠	٣٠٢	٤٧٧	٣١٦٥	٧٠٠	٥٤٣٤	
٩	الرقة	٢١٤	٢٣٥	٤٨٨	٢٢٠	٠	٨١٧	
١٠	دير الزور	٤٦١	٨٧٠	٠	٦٤٥	٠	١٩٧٦	
١١	السويداء	٣٨٨	٤٦٥	٩٥٢	٥٥٤	٠	٢٣٥٩	
	الإجمالي العام	١٤٨٧٣	١٧٧٣١	٨٠٠٣	٣٧٠٠٤	١٢١٢٢	٨٨٧٣٣	

٢- تسوية أوضاع العسكريين (الفارين) والمكلفين المتخلفين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية ونقلهم وتعيينهم وتحديد جهة استدعائهم إلى أفواج الدفاع المحلي في المحافظات وعدم العناصر الذين تم تسوية أوضاعهم ويعملون مع الجانب الإيراني ضمن أفواج الدفاع المحلي وفق الجدول التالي :

م	البيان	العدد	ملاحظات
١	متخلفين عن خدمة العلم	١٤٨٧٣	
٢	فار من الجيش	٨٠٠٣	
٣	متخلف عن الخدمة الاحتياطية	١٦٧٣١	
٤	العناصر الذين تم تسوية أوضاعهم	١٢١٢٢	
	الإجمالي	٥١٧٢٤	

وحملت الوثيقة تواقيع رئيس "شعبة التنظيم" اللواء عدنان محرز عبدو، ورئيس "هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة" العماد علي أيوب، ونائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وزير الدفاع العماد فهد جاسم الفريج.

وبحسب الوثيقة فقد درست اللجنة ملف تنظيم تلك القوات من جوانب "التنظيم والقيادة والتأمين القتالي والمادي، وحقوق القتلى والجرحى، وتسوية أوضاع المكلفين المتخلفين عن الخدمة الإلزامية، والفارين والمدنيين العاملين مع الجانب الإيراني"، وتوصلت إلى المقترحات التالية:

المقترح الأول: تنظيم العناصر عسكريين ومدنيين الذين يقاتلون مع الجانب الإيراني ضمن أفواج الدفاع المحلي في المحافظات. وأرفقت الوثيقة المقترح بجدول يُظهر أعداداً للعسكريين المتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية والفارين والمدنيين ومن سوّي وضعهم بحسب المحافظات. والعدد الإجمالي لتلك القوات هو 88,733 مقاتلاً.

	المحافظة	المتخلفين عن الإلزامية	المتخلفين عن الاحتياط	حالة الفرار\الهروب	مدنيين	تسوية أوضاع	العدد
1	دمشق	4106	4824	600	9485	601	19616
2	درعا	421	359	658	857	0	2295
3	طرطوس	321	0	0	679	100	1100
4	حمص	980	1124	1127	4314	1506	9051

5	حماه	2144	2654	2549	3915	864	12126
6	حلب	3925	5687	1213	10241	4864	25930
7	إدلب	1123	211	279	2929	3487	8029
8	اللاذقية	790	302	477	3165	700	5434
9	الرقة	213	235	148	220	0	817
10	دير الزور	461	870		645	0	1976
11	الحسكة	388	465	952	554	0	2359
		14,872	**16,731**	**8,003**	**37,004**	**12,122**	**88,733**

أما **المقترح الثاني**: تسوية أوضاع العسكريين (الفارين) والمُكلفين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية، ونقلهم وتعيينهم وتعديل جهة استدعائهم إلى أفواج الدفاع المحلي في المحافظات، وضم العناصر الذين تمت تسوية أوضاعهم ويعملون مع الجانب الإيراني ضمن أفواج الدفاع المحلي. وتدرج الوثيقة جدولاً بأعداد تلك الفئات، بحيث يبلغ عددهم الإجمالي 51,729 مقاتلاً.

الرقم	التوصيف	العدد
1	أولئك الذين تجنبوا الخدمة الإلزامية	14,873
2	الفرار/الهروب من الخدمة	8,003
3	التخلف عن الخدمة الاحتياطية	16,731
4	عناصر قاموا بتسوية أوضاعهم	12,122
العدد الإجمالي		**51,729**

المقترح الثالث: تنظيم عقود تطوع لصالح القوات المسلحة - الجيش الشعبي لمدة سنتين للمدنيين العاملين مع الجانب الإيراني لمن يرغب بغض النظر عن شروط التطوع المعمول بها في القوات المسلحة". وتلحظ الوثيقة عدد المدنيين العاملين مع الجانب الإيراني والذي يصل عددهم الإجمالي إلى 37,400 مدني.

المقترح الرابع: إدارة شؤون الضباط بتسوية أوضاع الدورة 69 ضباط عاملين، والذين يعملون مع الجانب الإيراني حالياً في محافظة حلب وعددهم 1650.

المقترح الخامس: تبقى قيادة أفواج الدفاع المحلي في المحافظات العاملة مع الجانب الإيراني (للجانب الإيراني) بالتنسيق مع القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة حتى انتهاء الأزمة في الجمهورية العربية السورية أو صدور قرار جديد.

المقترح السادس: التأمين القتالي والمادي بكافة أنواعه (للعسكريين والمدنيين) السوريين العاملين مع (الجانب الإيراني) على عاتق الجانب الإيراني بعد تنظيمهم في أفواج الدفاع المحلي في المحافظات بالتنسيق مع الجهات المختصة.

المقترح السابع: تأمين الحقوق المادية للشهداء والجرحى والمفقودين العاملين مع الجانب الإيراني منذ بداية الأحداث يقع (على عاتق الجانب الإيراني).

المقترح الثامن: إصدار تعليمات تنظيم تتضمن التعليمات التنفيذية (للعسكريين والمدنيين) العاملين مع الجانب الإيراني بعد تنظيمهم في أفواج الدفاع المحلي في المحافظات.

وفيما يلي أبرز المجموعات المقاتلة التي كانت جزءاً من قوات الدفاع المحلي حين تأسيسها، والتي قُدر عددها بـ 45 ألف مقاتل كان أغلبهم من عشيرة "البكارة" المُنتسبين إلى لواء الباقر:

بالإضافة إلى عدة تشكيلات أُخرى شاركت في معركة ريف حلب الجنوبي في مطلع عام 2018، كما لعبت قوات الدفاع المحلي دور رأس الحربة في معارك دير الزور وريف الرقة الجنوبي ضد تنظيم الدولة، وهي الآن القوة العسكرية، الأمنية، والإدارية المسيطرة على المناطق الممتدة من ريف دير الزور الجنوبي، مروراً بريف الرقة الجنوبي، وصولاً إلى ريف حلب الشرقي ومدينة حلب. وفيما يلي أهم التشكيلات المقاتلة التي انضمت إلى قوات الدفاع المحلي في مطلع عام 2018:

الاسم	مكان الانتشار	أصل المقاتلين
لواء الدوشكا	حلب	سوري
لواء السفيرة	حلب	سوري
لواء البري	حماه	سوري
كتيبة الحكمة	حماه	سوري
فوج النيرب	حلب	سوري
المقاومة الإسلامية في سورية	حلب - الرقة	سوري – عراقي - لبناني

قوات الرضى	حمص	سوري
قوات الرضوان	حمص	سوري
قوات صقور الضاهر	إدلب	سوري
نسور خان العسل	حلب	سوري
القوة 313	دير الزور	سوري - عراقي

بتاريخ 4 نيسان 2017، أصدر وزير الدفاع فهد جاسم الفريج تعميماً لمنح الحصانة لجميع المقاتلين الذين يعملون مع القوات الإيرانية بصفوف قوات الدفاع المحلي.[35]

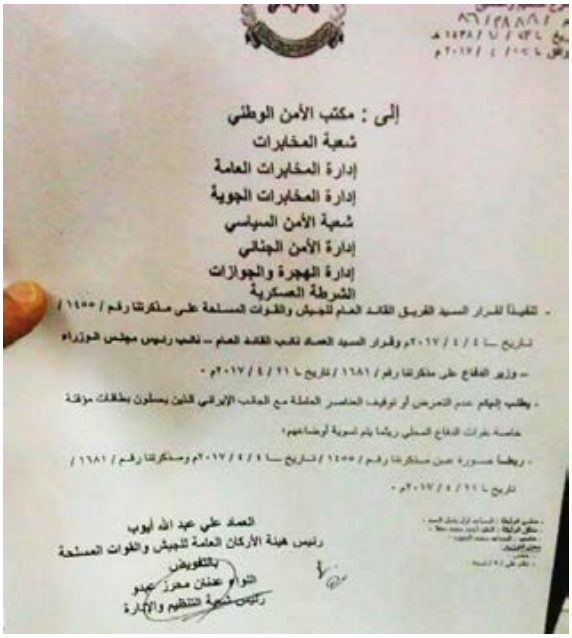

إلى : مكتب الأمن الوطني
شعبة المخابرات
إدارة المخابرات العامة
إدارة المخابرات الجوية
شعبة الأمن السياسي
إدارة الأمن الجنائي
إدارة الهجرة والجوازات
الشرطة العسكرية

- تلفيذاً لقرار السيد القريق القائد العام للجيش والقوات المسلحة على مذكرتنا رقم / ١٤٥٥ /
تاريخ ـ ٤ / ٤ / ٢٠١٧م وقرار السيد العماد نائب القائد العام ـ نائب رئيس مجلس الوزراء
ـ وزير الدفاع على مذكرتنا رقم / ١٦٨١ / تاريخ ـ ٢١ / ٤ / ٢٠١٧م .
- يطلب إليهم عدم التعرض أو توقيف العناصر العاملة مع الجانب الإيراني الذين يحملون بطاقات مؤقتة
خاصة بقوات الدفاع المحلي ريثما يتم تسوية أوضاعهم .
- ريثما صدور امر من مذكرتنا رقم / ١٤٥٥ / تاريخ ـ ٤ / ٤ / ٢٠١٧م ومذكرتنا رقم / ١٦٨١ /
تاريخ ـ ٢١ / ٤ / ٢٠١٧م .

العماد علي عبد الله أيوب
رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة
بالتفويض
اللواء عدنان معز عيدو
رئيس شعبة التنظيم والإدارة

(35) معلومات الدفاع المحلي تم تجميعها من خلال:
مقابلات خاصة أجرتها وحدة المعلومات مع مصادر خاصة من مدينة حلب.
مقابلات خاصة أجرتها وحدة المعلومات مع ضابط منشق من الدفاع المحلي.
مقابلات خاصة أجرتها وحدة المعلومات مع عسكري تم تسريحه من الدفاع المحلي بسبب الإصابة.
أيمن جواد التميمي - The Local Defence Forces: Regime Auxiliary Forces in Aleppo – 23 أيار 2016 - https://goo.gl/344QGm

3. بطاقات تعريفية بأبرز الميليشيات الشيعية في سورية

ينتشر في سورية مجموعة من الميليشيات الشيعية، إذ توضح الجداول أدناه أهم المعلومات عن تلك الميليشيات وأماكن انتشارها[36]:

ميليشيات أجنبيه (الغالبية شيعية)					
	الاسم	الجنسية	الإيدلوجية	العدد	الانتشاروالنفوذ
1	لواء أبو الفضل العباس	العراق	خميني -صدري	3000	السيدة زينب بريف دمشق -ريف حلب الشمالي
2	حركة الأبدال	العراق	خميني	1300	دمشق وريفها
3	فوج التدخل السريع	العراق	اثني عشري	800	دمشق -طريق المطار
4	جيش الامام المهدي	العراق	صدري	2000	حلب -القلمون الشرقي
5	سرايا طلائع الخرساني	العراق	خميني	600	مطار دمشق الدولي
6	سرايا أنصار الله	العراق	خميني	500	ريف دمشق
7	كتائب الحجة المنتظرة	العراق	خميني	1200	ريف دمشق -حلب
8	لواء اليوم الموعود	العراق	صدري	1500	ريف دمشق
9	كتيبة قمر بني هاشم	العراق	خميني -صدري	750	دمشق
10	لواء أسد الله	العراق	خميني -صدري	800	دمشق
11	كتائب حيدر الكرار	العراق	خميني -صدري	1000	دمشق
12	كتائب حزب الله العراقية	العراق	اثني عشري	1500	دمشق
13	حزب الله النجباء	العراق	خميني -صدري	7200	ريف حلب الجنوبي
14	لواء اللطف	العراق	خميني -صدري	500	دمشق
15	كتائب سيد الشهداء	العراق	خميني -صدري	1000	درعا
16	لواء ذو الفقار	العراق	خميني -صدري	1200	القلمون الغربي -دمشق
17	قوات الشهيد محمد باقر الصدر	العراق	خميني -صدري	1500	دمشق
18	لواء الإمام الحسن المجتبى	العراق	خميني -صدري	1700	السيدة زينب بريف دمشق
19	عصائب أهل الحق	العراق	خميني -صدري	2000	ريف حلب الجنوبي -ريف اللاذقية

(36) معلومات الجدول تم تجميعها بالاعتماد على مقابلات أجرتها وحدة المعلومات في عامي 2016 و2017 مع مصادر محلية في مناطق النظام والتي تعمل بالقسم الإداري في مطار دمشق الدولي – مقابلة خاصة مع صحفيين أجانب يملكون تصريحاً للعمل في مناطق النظام.

20	لواء سيف الحق	العراق	خميني -صدري	1400	دمشق
21	سرايا العرين	العراق	خميني -صدري	600	مدينة اللاذقية
22	لواء الإمام زين العابدين	العراق	خميني -صدري	1000	أثريا -تدمر
23	أفواج كفيل زينب	العراق	خميني -صدري	750	دمشق
24	كتائب الإمام علي في العراق والشام	العراق	خميني -صدري	600	دمشق
25	قوات زينب الكبرى	العراق	خميني -صدري	550	دمشق
26	سرايا أنصار العقيدة	العراق	خميني -صدري	500	دمشق
27	فيلق الوعد الصادق	العراق	صدري	1500	القلمون
28	لواء الإمام الحسين	العراق	صدري	1200	ريف دمشق
29	منظمة بدر	العراق	خميني	3500	ريف حلب الجنوبي -مدينة دمشق
30	لواء الفاطميون	أفغانستان	خميني	7000	ريف درعا -ريف القنيطرة -دمشق -حلب
31	لواء بقية الله	أفغاني	خميني	400	مطار دمشق الدولي
32	لواء زينب	باكستان	خميني	3000	ريف درعا -ريف القنيطرة -دمشق -حلب
33	لواء بقية الله	خليط دولي	خميني	800	مطار دمشق الدولي
34	حزب الله اللبناني	لبنان	اثني عشري	8000	الشريط الحدود اللبناني - حلب - حماه - دمشق - الزبداني - القنيطرة
35	حركة أمل	لبنان	اثني عشري	1000	القلمون الغربي
				61850	

قوات إيرانية					
	الاسم	**بلد التشكيل**	**بلد التشكيل**	**العدد**	**مكان توجدها في سورية**
1	الحرس الثوري الإيراني	إيران	إيران	8000	دمشق -ريف درعا -ريف القنيطرة -حلب
2	قوات الباسيج	إيران	إيران	2500	دمشق -ريف درعا -ريف القنيطرة
3	كتائب القدس	إيران	إيران	2000	دمشق -ريف درعا -ريف القنيطرة
4	سرايا طلائع الخرساني	إيران	إيران	1000	مطار دمشق الدولي
				13500	

ملاحظات ختامية: ضبطٌ قلق وبوصلات متباينة

وفقاً لهذه الورقة، يمكن تعريف المشهد العسكري في عام 2018 بأنه مسرح عسكري شهد تحولات جمة أبرزها حصر خارطة الفواعل ضمن ثلاثة مناطق نفوذ دولية ينشط فيها فواعل محلية متباينة سياسياً:

فمن جهة أولى وضمن مناطق سيطرة النظام، ازدادت مؤشرات الفاعلية الإيرانية وبطبيعة الحال الروسية كذلك مع ملاحظة بعض المحاولات لضبط المشهد الميليشياوي الذي شهد حلاً لبعضها ودمجاً لبعضها المرتبط بإيران، ولاتزال الحاجة لهذا الحلف "ضرورة" للنظام فالمجموعات المدعومة إيرانياً سواء المحلية أم الأجنبية تسد ثغرات عدم الجوهزية البشرية، والدعم العسكري الروسي لاسيما سلاح الجو يسد ثغرات عدم جوهزية النظام فنياً وعسكرياً،

ومن جهة ثانية، توضحت خارطة فواعل المعارضة المسلحة في الجهة الشمالية التي تضمنها أنقرة ضمن تفاهمات الأستانة، فحضنت القوى المهجرة من الجنوب والوسط السوري وأعادت توظيف إمكانياتهم ضمن الترتيب الذي جهدت أنقرة لضبطه والمتمثل بعمليات درع الفرات وغصن الزيتون، الأمر الذي يعزز من مقاربة الدمج ضمن أطر وترتيبات عسكرية مضبوطة.

ومن جهة ثالثة، تستمر قوات قسد في أداء وظائفها الأمنية والعسكرية ضمن مشروع الإدارة الذاتية ومحدداته القانونية، وبالوقت ذاته لايزال مشهد التفاوض مع النظام مشهداً مفتوحاً لكل الاحتمالات، مع ترجيح استمرار تأزمه بحكم عدم وضوح الرؤية النهائية للداعم الأمريكي الذي يجهد لتمكين قوات قسد من جهة، ويدفع باتجاه خط المفاوضات من جهة ثانية.

وفقاً للحركات الأولى للكتلة البشرية المقاتلة المهجرة إلى الشمال السوري- وفيما يتعلق بالأدوار الأمنية المتوقعة لهم فقد تم تسجيل انخراط جزءٍ منها في البنى الأمنية والعسكرية المتواجدة كقوات شرطة أو أمن، أو كقوات حليفة أو مندمجة في فصائل كبرى، بعد أن تم ضبط أسلحتهم وتنظيمها وتسجيلها، بينما التزم جزءٌ آخر بالتموضع المستقل جراء اختلاف الأنماط العسكرية القائمة عما كانت عليه في مناطقه ليلحظ لاحقاً انخراطه في قضايا سبل العيش وتركه للسلاح.

لا يمكن اعتبار محاولات النظام في تحجيم أدوار الميليشيات الإيرانية والمحلية مقاربة متكاملة الأركان، فمن جهة أولى عُدّت بعض هذه الميليشيات جزءاً أصيلاً من قوات النظام وتم مأسسة العمليات الإيرانية في سورية، وهذا يتعارض مع حركية أي تحجيم، ومن جهة ثانية لم تلحظ بعد الخطوط العامة لاستراتيجية الدمج سواء المتعلقة بالميليشات المحلية ككل أم بالمجموعات التي

صالحت، فلاتزال أولوية قتال المعارضة تفرض نفسها وهذا ما يؤجل هذه الحركية، والتي ستواجه صعوبات بالغة الحدية نظراً لعمق تواجد هذه الميليشيات وتعدد أدوارها سواء بالمعنى المجتمعي أم الأمني.

يتضمن هذا المشهد عدة ثوابت ومتغيرات، **ويمكن تحديد الثوابت بالآتي**: تمدد النظام وانحسار قوى المعارضة، تنحي خيار الهجوم عند المعارضة لصالح خياري الدفاع والتفاوض، استمرار النظام بمحاولات ضبط مشهد الميليشيات الداعمة له، التواجد الإيراني بات واقعاً مثبتاً ببنية الجيش ووظائفه ويدعمه استمرار الأستانة، استمرار معظم القواعد الأجنبية في تواجدها في سورية، تراجع أثر الفصائل ضمن مناطق المعارضة لصالح المشاريع التنسيقية الجامعة، استمرار معضلة النصرة بمختلف مسمياتها ولاتزال تحولاتها المستقبلية أسيرة تفاهمات لم تنجز بعد، عودة سيطرة النظام رافقتها نماذج أمنية مؤقتة، الجيش السوري مستنزف بشرياً وفنياً، تربط قوات قسد بوصلة مفاوضاتها مع النظام بمدى وضوح الرؤية الأمريكية.

أما المتغيرات فمنها ما هو متوقع ومنها ما قد يكون طارئاً وبنسب أقل (وهي سمة المشهد)، ومن هذه المتغيرات المتوقعة سيطرة أسئلة الدمج على مستوى مناطق النفوذ الثلاث، تبلور أنماط حكم في الشمال والشرق السوري بأدوات عسكرية مضبوطة، تدخلات عسكرية دولية من شأنها اختبار المعادلات الناشئة في عام 2018، قد يحمل موضوع مواجهة إيران عدة متغيرات.

أما من ناحية الآثار المتوقعة لهذا المشهد على أسئلة إعادة التشكل والتصحيح، فهو بشقه الأول مرتبط بالظرف السياسي الذي نحى السلة الرابعة التي تشكل إطاراً للتصحيح الوظيفي لصالح سلة الدستور والانتخابات المتعثرة، وبشقه الثاني مرتبط بضرورة العمل على برامج وطنية للدمج وإعادة البناء التي لا يراها النظام استحقاقاً بقدر ما هي تحدٍ غير مستعجل، وبكلتا الحالتين يبدو أن هذا السؤال لايزال مؤجلاً.

الورقة الثالثة

الاستقرار والتغيير في سورية: ورقة حول مستقبل المؤسسة العسكرية

معن طلاع*

* معن طلاع: باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تتركز اهتماماته البحثية على دراسة الفواعل الإقليمية والدولية في الشأن السوري بالإضافة إلى قضايا الأمن والدفاع في سورية.

الورقة الثالثة: الاستقرار والتغيير في سورية: ورقة حول مستقبل المؤسسة العسكرية

تنطلق هذه الورقة من تساؤل مركزي مفاده: هل المؤسسة العسكرية بواقعها الراهن تمتلك شروط الفاعلية والوطنية، وتمتلك القدرة والكفاءة لحماية مخرجات العملية السياسية وتوفير الاستقرار؟ وهو ما استدعى بداية إدراك تموضع (سياسة الإصلاح) في حركية الجيش الراهنة والمستقبلية، ثم تلمس مدى توفر عناصر التماسك والاستقرار البنيوي فيه بعد التحولات العميقة التي شهدتها خلال سني الصراع؟ ثم الانتقال إلى وضع ملمح (تصور أولي) لأطر عمليات التغيير لتغدو مستقبل هذه المؤسسة دافعاً للتماسك والحياد السياسي، وأن تكون مصدراً رئيساً لتحقيق وتوليد الاستقرار في سورية.

أولاً: موجهات إصلاح المؤسسة العسكرية: غياب الرؤية الوطنية

تتأثر حدود "عملية التغيير والإصلاح العسكري" في سورية بعدة عوامل سياسية متداخلة منها ما هو مرتبط بالمستندات السياسية الناظمة للعملية السياسية، ومنها ما يتعلق برؤى النظام وحلفائه (الروس والإيرانيون).

فمن جهة أولى، لقد ذكرت معظم المستندات الدولية الناظمة للعملية السياسية (بيان جنيف - قرارات مجلس الأمن لا سيما القرار 2254- بيانيّ فيينا – المبادئ الحية التي طرحها دي مستورا - السلال الأربعة) ضرورة "الحفاظ على مؤسسات الدولة" ولا سيما مؤسسة الجيش مع توضيح أكثر في النقاط الإثنا عشر (المبادئ الحية) حيث اهتم المبدأ السابع بالمؤسسة العسكرية ودعا إلى "بناء جيش قوي وموحد يقوم على الكفاءة ويمارس واجباته وفقاً للدستور ولأعلى المعايير وتتمثل مهامه في حماية الحدود الوطنية والسكان من التهديدات الخارجية ومن الإرهاب... وتكون ممارسة القوة احتكاراً حصرياً لمؤسسات الدولة ذات الاختصاص"[1].

بدوره يحيلنا المبدأ السابع هذا إلى تفنيد رؤية الأمم المتحدة في آليات واستراتيجية مكافحة الإرهاب لا سيما أن السلال الأربعة تركز في سلة الأمن ومكافحة الإرهاب على ضرورة أن تسترشد بمعايير

(1) نص وثيقة «المبادئ الإثنا عشر الأساسية والحية للأطراف السورية»، موقع صحيفة القدس، تاريخ 2017/12/2، الرابط المختصر: https://goo.gl/2c6r3z.

الأمم المتحدة مثل ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الصادرة في عام 2006 (المسائل الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، هيئات إدارة القطاع الأمنية، الأوضاع الداخلية والخارجية المتعلقة بانتشار الإرهاب ومنع انتشاره ومكافحته) وضمان قدرة الدولة على التصدي للإرهاب والتمسك بسيادة القانون وحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب بما ذلك مؤسسات الدولة وخصوصاً المؤسسات الأمنية، وأنه يمكن أيضاً على نحو مفيد تناول مسألة وحدة السيطرة على القوات المسلحة وسلطات أجهزة الأمن والرقابة عليها، ومسألة إيجاد قوات شرطة ذات صدقية وفعالية، ومسألة التعامل مع المقاتلين الأجانب، إضافة إلى "إجراءات بناء الثقة"[2].

وتنطوي استراتيجية الأمم المتحدة على أربعة أركان موضحة بالشكل الآتي:

الركن الأول	الركن الثاني	الركن الثالث	الركن الرابع
التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب	تدابير منع الإرهاب ومكافحته	التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد	التدابير الرامية إلى احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب

(2) للمزيد راجع موقع الأمم المتحدة والاطلاع على استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب عبر الرابط: https://goo.gl/gCt3QN ، وعلى اعتماد استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب عبر الرابط: https://goo.gl/nYBKHF.

وفقاً لأعلاه يمكن تصدير حدود التغيير وفق الرؤية الناظمة للعملية السياسية في سورية على الشكل التالي:

إلا أن مستقبل هذا التصور مرتبط ارتباطاً عضوياً بإنجاز حل سياسي وفق المستندات الدولية الناظمة للعملية السياسية في سورية، والتي تشهد انحرافات وإعادة تعريف من فترة لأخرى، والتي باتت اليوم ممثلة في السلة الأولى والثانية، سلتي الدستور والانتخابات، وبالتالي فإن حدود التغيير منوطة بالعملية الدستورية وما تفرزه من مواد ناظمة لعمل الجيش وضامنة لحياده السياسي، وهذا ما لا تلوح مؤشراته بعد بحكم تغيير معادلات الميدان لصالح النظام وحلفائه، مما يجعل هذا التصور بعيد المنال وفقاً لمدخلات المشهد العام وملامح حركيته الراهنة.

<u>من جهة ثانية مرتبطة برؤية حلفاء النظام</u>، فإن التدخل الروسي والإيراني الذي كان بدرجة رئيسة نتيجة لارتكاسات في البنية والعمليات العسكرية السورية التي استنزفت خلال سني الصراع على

المستوى البشري وعلى المستوى الفني، وبالتالي فإن التدخل العسكري كان لا بد له أن يترافق مع حزمة إجراءات سياسية مرتبطة بالمنظومة العسكرية الأمنية وتهدف إلى الاستحواذ على خيارات مؤسسات الأمن والدفاع.

وقد شهد السلوك الروسي في سورية تطوراً واضحاً في الأدوات، إذ انتقل من مستويات الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي إلى مستوى أكثر صلابة عبر الانخراط المباشر في تفاعلات المشهد السوري. لقد استطاع هذا التدخل إيقاف الإنجازات العسكرية لقوى المعارضة وتخفيف منسوب عجز قوى النظام السوري وميليشياته، وغيّر القواعد الناظمة للموازين العسكرية في الجغرافية السورية. كما ضمن عدم تهديد مصالحه الاستراتيجية في منطقة ما يعرف بـ"سورية المفيدة" وصدَّ الطموحات الإقليمية ودفعها لعدم معارضة التدخل، وأجبرها لاحقاً على وضع الشروط الروسية ضمن محدداتها ومواقفها السياسية والعسكرية، وبالسياق ذاته تحرك الفاعل الروسي محلياً وفق مقاربة اقتصادية واجتماعية وسياسية تُعظم من فرص تحكّمه وتسيّده المشهد[3].

وقد استحوذت البنية الدفاعية على أهمية روسية خاصة، بحكم رغبة الأخيرة بإعادة ترتيب المشهد المحلي خاصة بعدما تغلب الفكر الميليشياوي على العمل العسكري والأمني السوري، هذا الفكر الذي بدأ يتسيّد منذ نهاية عام 2012 الذي شهد تراجع عدد القوّات النظاميّة من جرّاء الانشقاقات والتهرّب من الالتحاق بالجيش، حيث عملت طهران على الدفع باتجاه تنظيم "اللجان الشعبيّة" ضمن ميليشيا "قوّات الدفاع الوطنيّ"، بإشراف الـ "باسيج" وتدريبه وتمويله، إلا أنَّ هذه الميليشيا سرعان ما تحوّلت إلى مافيا تقوم بالسلب والنهب، وتدير ملفات الفساد ضمن المجتمع ابتداءً من تهريب السلاح والمخدرات وانتهاءً بانتهاك حرمات المدنيّين. ومن أهم المؤشرات الدالة على إعادة الترتيب تلك المتعلقة بالفيلق الرابع والخامس وفق الآتي[4]:

- في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2015، أعلن رئيس الأركان في الجيش السوريّ "العماد علي أيوب" من القاعدة العسكريّة الروسيّة في "حميميم" عن نية تشكيل "الفيلق الرابع". وقد تمركز هذا الفيلق في معسكر الطلائع في مصياف، وتمّ نقل كتائب من جيش النظام إليه، مع تغييرات في الضبّاط الأمراء والقادة، لكن محاولات موسكو في دمج الميليشيات ضمن هذا الفيلق لم تنجح، وبقي التنسيق العسكريّ في الحدّ الأدنى.

(3) مجموعة باحثين: "تحديات النهوض الوطني إبان التدخل الروسي"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تاريخ 2017/3/31، الرابط: https://goo.gl/4qhibM.

(4) يوسف فخر الدين وآخرون: "المشروع الروسي في سورية"، موقع جيرون، تاريخ: 2017/2/14، الرابط: https://goo.gl/D92Qac.

- في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، أُعلن عن البدء بتشكيل الفيلق الخامس- اقتحام وذلك بهدف. "إعادة تصنيع هيبة الدولة". ومن جهةٍ أخرى تهدف إلى سحب العناصر السوريّين من الميليشيات المدعومة إيرانيّاً، وحصر تلك الميليشيات في مواقع محدّدةٍ وضمن تركيبةٍ واحدةٍ، وفي حين تولى النظام مهمة التجميع والتنسيق، أشرفت روسيا مباشرةً على قيادة هذا الفيلق عبر تنصيب ضباطٍ سوريّين يحافظون على ولائهم لها[5].

ومنذ منتصف عام 2017 بدأت ملامح السيطرة الروسية على مفاصل النظام أكثر وضوحاً لاسيما فيما يتعلق بالاستمرار في التغييرات التي تطال وزارة الدفاع وقيادة الأركان وبعض الأجهزة الأمنية. وفي حين تبدو بعض التحركات الروسية مدفوعة بما يوصف بمكافحة "قضايا الفساد" لمعالجة الهدر الكبير في مخصصات القوات المسلحة السورية، فإن بعضاً آخر منها لا يبدو مفهوماً إلا في سياق تثبيت شبكة من الضباط السوريين الموالين لروسيا في أبرز المواقع العسكرية والأمنية الحساسة. إذ تشير المعلومات إلى مجموعة من الأمور التي تدل على هذا السياق[6]، كاتخاذ الضباط

(5) الحدّ من تغوّل الميليشيات، فعلى عكس التدخّل الإيرانيّ في سورية، قامت الدولة الروسية، ومنذ بدأ تدخّلها، بشدّ عصب ما تبقى من مؤسّسات النظام المنهار (مؤسّساته الأمنيّة والعسكريّة والقضائيّة)، والتي لم تستولِ عليها إيران، ودفعتها في اتجاه محاولة فرض سيطرتها في مسعًى لاستعادة شكل الدولة ومعناها، ومن مؤشّرات هذا التوجّه الكثيرة "قضيّة سليمان الأسد"، وزجّه في السجن، وملاحقة "شبّيحة حي العريض" الطرطوسيّ. واعتمدت في ذلك بالدرجة الأولى على أفرع الأمن العسكريّ التي شهدت ما يشبه الجمود منذ اندلاع الثورة، وأخذت دورًا ثانويًّا بعد تقدّم المخابرات الجوّيّة الموالية لإيران. وفي الوقت ذاته تعمد المؤسّسة الأمنيّة إلى "تغييب" قادة الميليشيات، وعناصرها، المتنمّرين بالتدريج ومن دون إثارة ضجيج، وإعادة الصلاحيات للشرطة والأمن العسكريّ تدريجيًّا. وكلُّ هذا انعكس ارتياحًا نسبيًّا عند أغلب الشرائح في مناطق سيطرة النظام.

(6) وبدأ الموضوع مع إصدار مرسوم رئاسي بإلغاء الفقرة (ح) من "المادة 25" من قانون الخدمة العسكرية، تتيح إعفاء المطلوبين للخدمة الاحتياطية بقرار صادر عن قيادة الجيش أو وزير الدفاع. وجاء المرسوم على خلفية ما قيل إنها "قضايا فساد" في وزارة الدفاع. وصدرت في تموز/يوليو 2017، أوامر روسية بتجميد وزير الدفاع فهد جاسم الفريج، ومدير مكتبه العميد محمود نظام، والمساعد الأشهر في الوزارة أبو الليث، المتحكمين بملف الإعفاءات و"مفاتيح" الوزير في تلك القضايا. وتهرّب الفريج، بحسب ما قال مصدر لـ"المدن"، من موضوع الإعفاءات والفساد في أروقة وزارته، والشبكة التي يديرها ابنه خلدون، لتخليص الناس من الخدمة الاحتياطية مقابل مبالغ مالية، مؤكداً للروس أن كل ما جرى يتحمل مسؤوليته مدير مكتبه، مشيراً إلى أن جميع الأختام كانت بحوزته، وهو المسؤول الأول عن كل قضايا الاحتياط. ومصدر مقرب من الأركان، قال لـ"المدن"، إن التغييرات شملت أكثر من 150 ضابطاً بعضهم من أصحاب القرار في الجيش، وفي موقع المسؤولية عن عمليات عسكرية مباشرة في محيط دمشق. وتم نقل عشرات الضباط إلى المبنى المجاور لقيادة الأركان، المخصص منذ عهد حافظ الأسد للضباط غير المرغوب بهم، أو أولئك الذين أُستغني عن خدماتهم. وانتهت قضية الفريج بعد تعيين العماد علي عبدالله أيوب، المُقرّبُ من الروس، وزيراً للدفاع، وإحالة مدير مكتب الفريج وبعض مستشاريه إلى التحقيق بإشراف روسي مباشر. الفريج وضع تحت إقامة جبرية غير مُعلنة، وسط مراقبة كافة تحركاته وأرصدته وأمواله وأعماله. وتعيين أيوب جاء بعد ترشيح ثلاثة أسماء لوزارة الدفاع، من قبل "الأمن الوطني" الذي يترأسه علي مملوك. وأحد المرشحين كان العماد طلال طلاس، الذي شغل منصب نائب قائد الأركان. ولكن تم اختيار أيوب، وتسريح طلاس بعد إلغاء فترة التمديد المقررة له حتى نهاية العام 2018، بسبب ما قيل أيضاً عن تورطه في "قضايا فساد". العمليات العسكرية في محيط دمشق كان لها النصيب الأكبر من التدخل الروسي، فمنذ شهور تجري اجتماعات دورية ومكثفة للضباط المسؤولين عن العمليات العسكرية في جنوب دمشق وشرقها، ومناطق "خفض

الروس من "هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة" السورية في دمشق، مقراً لهم، والبدء بإجراء تغييرات في الأركان ووزارة الدفاع، طالت أسماءً كبيرة، وصلت إلى وزير الدفاع ومساعديه ومستشاريه، بالإضافة إلى العمل على إرسال دفعة من الضباط إلى روسيا لحضور دورة تدريبية لأربعة شهور قبل عودتهم لتسلم مناصب رفيعة المستوى، وإعادة عشرات الضباط والمستشارين المُسرحين من الخدمة، والمواليين للروس منذ عهد الأسد الأب، ليكونوا بمثابة مستشارين في الأركان ومسؤولين عن قضايا مُعينة داخل الجيش، أهمها اللباس والطعام.

إن طرح فكرة "فيالق جديدة" كخطوة في سياق الدمج والضبط لهذه الميليشيات يعتريها العديد من الانتقادات الموضوعية، إذ لا يمكن له أن يسد الثغرات العسكرية للجيش السوري المتهالك في العديد من الأماكن في ظل انهيار الهيكلية العسكرية وفقدان أبرز قيادته، ناهيك عن سيولة أدواره غير المضبوطة في ظل تعدد الجهات الوصائية والممولة من جهة، وتضخم الأيديولوجية الخاصة على حساب عقيدة عسكرية احترافية. كما أن إضافة قوة مثل "الفيلق الخامس" إلى الجيش، وإضفاء الطابع المؤسسي عليه هو تعميق للطبيعة الطائفية للجيش.

وتسهم هذه الفيالق في تعميق الظروف المساهمة لتكوين "ميليشيا كبرى" ضمن هيكلية "جيش وطني"، وتعزز فكرة التبعية الدولية في "الجيش الوطني" وبالتالي احتمال تضارب الغايات والآليات ضمن المكون الواحد، ناهيك عن تنامي الدور اللامركزي لجيشٍ يرتجي ضبط الحدود وتحقيق الاستقرار على كامل الجغرافية السورية، بالإضافة إلى أنها خطوة تتطلب العديد من البرامج العسكرية التمهيدية التي تتعلق بالعقيدة الوطنية وضرورات الاتساق الوظيفي، وينبغي مناقشة أهدافها وأدوارها وحدود صلاحياتها في "هيئة أركان الجيش الوطني".

وأمام تلك الموجهات المتحكمة في محددات التغيير والإصلاح للمؤسسة العسكرية يسجل غياب الرؤى الوطنية عن الأجندة المتعلقة بهذه المؤسسة والتي تضبط العملية الإصلاحية بعدة شروط، أهمها التغيير السياسي والعمل على انتزاع الجيش من دوائر التنافس السياسي الحزبي

التصعيد"، وسط نشر للقوات الروسية، لإعطاء التعليمات وفرض الأوامر على ضباط النظام ومنع أي تحرك عسكري قبل العودة إلى المستشارين الروس المقيمين في الأركان ووزارة الدفاع. وانتهت بعض الاجتماعات بعزل أو نقل بعض الضباط إلى المبنى المجاور، إثر اعتراضهم على القرارات الروسية. آخر تلك القرارات كانت في تشرين الأول/أكتوبر 2017، مع تغيير المسؤول عن معبر مخيم الوافدين، وهو عميد في الحرس الجمهوري، بعد تذمره من قرارات تخص تلك المنطقة. فتم عزله على الفور وتحويله إلى المبنى الخارجي للأركان وسحب كافة الصلاحيات الممنوحة له. للمزيد راجع: رائد الصالحاني: "الأركان والدفاع مع الروس...وحافظ مخلوف إلى الواجهة مجدداً"، موقع جريدة المدن، تاريخ: 2018/1/19، الرابط: https://goo.gl/mP1E42 .

لصالح الحيادية وحماية الحياة السياسية إضافة إلى تعزيز العلاقات المدنية العسكرية الدافعة باتجاه تحسين أداء المؤسسة.

ثانياً: الجيش واستحقاقات الاستقرار: ضرورات إعادة التأطير والبناء

توصف الحالة الراهنة للجيش السوري بعدة مقاربات تتضارب في نتائجها بحكم تغلب الموقف السياسي من الأحداث، فمن جهة موالية فإنها تربط كافة أسباب تغيير الموازين العسكرية في سورية والانتقال إلى استراتيجيات هجومية ترتجي استكمال السيطرة على كافة الأراضي السورية إلى "التماسك البنيوي للجيش العقائدي"، إذ تزعم هذه الجهة أنه رغم ما تعرض له الجيش من تحديات إلا أنه لا يزال مؤسسة مترابطة وتتمتع بآليات صنع قرار متماسكة تتيح له القتال على عدة جبهات وإدارة كافة الشؤون العسكرية بدقة وخطط عملياتية محترفة، وتغيب عن تلك الجهة عدة تحولات مر بها الجيش عادت بالارتكاس عليه وأفقدته القدرة على المبادأة الاستراتيجية والقدرة على الحفاظ على المكتسبات الأمر الذي استدعى دعماً ميليشاوياً محلياً وأجنبياً وتدخلاً عسكرياً إيرانياً وروسياً لتدارك الانهيار والاستنزاف الذي مني به الجيش[7].

وبجهة مقابلة، تؤكد جل مقاربات المعارضة على أن الجيش يعيش حالة انهيار تامة، بحكم عدة عوامل كتصاعد الانشقاقات داخل وحدات الجيش النظامي، وازدياد انغماس "الجيش النظامي" في أتون الصراع المسلح، وحتى الفرق العسكرية، مثل الفرقتين 17 و18 غير العاملتين والمعدتين للاحتياط فقط، واضمحلال عدة فرق عسكرية سورية كاملة لم يبق من كتائبها إلا أفراد جرى فرزهم إلى قطع عسكرية تتبع فرقاً أخرى. وبالتوازي، جرى تأسيس مليشيات الدفاع الوطني التي من شأنها أن تضمن الولاء الطائفي، وتعمل بالتعاون مع مليشيات حزب الله، ومن ثم المليشيات العراقية الطائفية التي أصبح الاعتماد عليها أكثر فأكثر وازداد اتهام فرق الجيش بعدم الفاعلية والجبن، أو اللاجدوى[8].

(7) كعينة على تلك المواقف التي تشكلها تلك الجهة، انظر المصادر التالية:

1. موقع متخصص بعرض بطولات الجيش السوري: http://www.syria-victory.com/.
2. كيف انتصر الأسد، موقع سبوتنيك، 2017/10/4، https://goo.gl/7wt1Jx.
3. القومي: انتصار جيش سورية بالغوطة الشرقية يرسخ معادلة الصمود والمقاومة، موقع النشرة، 2018/4/3، الرابط: https://goo.gl/fGyvDM.
4. انتصار بواسل الجيش في الغوطة يعيد رسم الأحداث في المنطقة، موقع جريدة الثورة، 2018/2/26، الرابط: https://goo.gl/mjU2WU

(8) رضوان زيادة: كيف انهار "الجيش العربي السوري"؟، العربي الجديد، 2018/4/19، الرابط: https://goo.gl/u2vbma.

ولتبيان الوضع الراهن للجيش وتلمس قدرته على التماسك الذاتي ورعاية أي "استقرار" تفرزه عملية سياسية ما، نقيم في الأسطر التالية عدة عناصر من شأنها أن توضح معايير القدرة كالجهوزية البشرية، التحكم في غرف العمليات، قوة البنية.

ففيما يتعلق بالجهوزية البشرية، يمكن اعتبار تدخل الحلفاء مؤشراً على تدهور هذه الجهوزية سواء كمياً أم نوعياً، الأمر الذي يتيح لنا أن نقدر أن لحظة الاستنزاف الأعلى التي مر بها الجيش هي تاريخ تدخل موسكو في نهاية عام 2015 الذي عُدّ خطوة فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية والعسكرية الحرجة في الملف السوري، حيث تبدت ملامح الخسارة الاستراتيجية للأدوات الخارجية الروسية واحتمالية تزايد فرص تعاظم هذه الخسارة أمام تزايد الإنجازات العسكرية لقوى لمعارضة في مقابل عجز متدحرج لقوى النظام السوري وميليشياته، الأمر الذي اقترب من قلب الموازين العسكرية في الجغرافية السورية ويهدد مشروع الحفاظ على ما بات يعرف بـ"سورية المفيدة"، وخلال أربع سنوات (2011 حتى 2015) شهدت البنية البشرية عدة استنزافات بحكم العوامل التالية:

1. الانشقاقات على المستوى الأفقي، والتي عززت عوامل التحلل[9].
2. انخفاض القوة الاحتياطية، وازدياد معدلات التهرب من الخدمة العسكرية[10].
3. عدم القدرة على معالجة النزيف البشري وظهور ثغرة واضحة في صف الضباط المجندين والضباط ذوي الرتب (ملازم وملازم أول ونقيب ورائد ومقدم وعقيد)[11].
4. غياب المكون السني في صفوف العسكر العاملين (المتطوعين)[12].
5. تأسيس قوات الدفاع الوطني والفيلق الرابع والفيلق الخامس كتغطية لهذه الخسائر البشرية.
6. زيادة الخسائر البشرية إذ تشير التقديرات إلى أن أعداد قتلى قوات النظام بلغت 63 ألف عنصر، حيث غالبيتهم من (الفرقة الثالثة، والفرقة التاسعة، والفرقة الرابعة، والفرقة السابعة والفرقة الأولى)[13].

(9) تسارع وتيرة الانشقاقات في الجيش السوري، موقع سكاي نيوز، 2012/7/30، الرابط: https://goo.gl/TxagFx.

(10) الشباب السوريون وشبح الخدمة العسكرية الإلزامية، موقع حكايات سورية/ 2016/11/24، الرابط: https://goo.gl/QghTc4.

(11) رامي سويد: خريف جيش النظام السوري وربيع المليشيات، العربي الجديد،2016/11/24 الرابط: https://goo.gl/4DnHEF.

(12) الانشقاقات داخل الجيش السوري تنخر عظام نظام الأسد، زمان الوصل، 2012/7/8، الرابط: https://goo.gl/p795uS.

(13) الخسائر البشرية لقوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية والفصائل الثورية خلال 6 سنوات، موقد الدرر الشامية، 2017/3/12، الرابط: https://goo.gl/88eYjC.

7. استنزاف البيئات الموالية للنظام، إذ يأتي "الساحل السوري، وريفي حماة وحمص الغربيين" في مقدمة المناطق التي دفعت خسائر بشرية كبيرة ضِمن صفوف قوات النظام السوري[14].

ويلحظ ظهور مؤشرات تعافٍ خفيفة بعد عام 2015 بحكم تغيير الإسناد الجوي الروسي والدعم الميداني الإيراني الذي خفف من حركة التدهور وحوّل القوى البرية في الجيش لقوى "تمشيط" ليتحسن بشكل أوضح قليلاً بعد عمليات المصالحة التي شهدتها الجغرافية منذ مطلع عام 2018، ويعود ذلك إلى تقلص حجم الجبهات سواء الناجمة عن فرض معادلة شرق النهر وغرب النهر أم الناجمة عن عمليات استرجاع المناطق الخارجة عن سيطرة النظام كالغوطة الشرقية والغربية وجنوب دمشق والقلمون ودرعا وريفي حمص وحماه. كما ساهمت شروط المصالحات التي أكدت على وجوب التحاق المتخلفين في هذه المناطق بالجيش وعززت من القدرة على الوصول إلى المطلوبين أيضاً للاحتياط. (يبين الشكل أدناه حركة الجهوزية البشرية منذ آذار 2011 حتى تاريخه إذ تشير أعلى نسبة وصلها الاستنزاف هي 40% من القوة الميدانية)

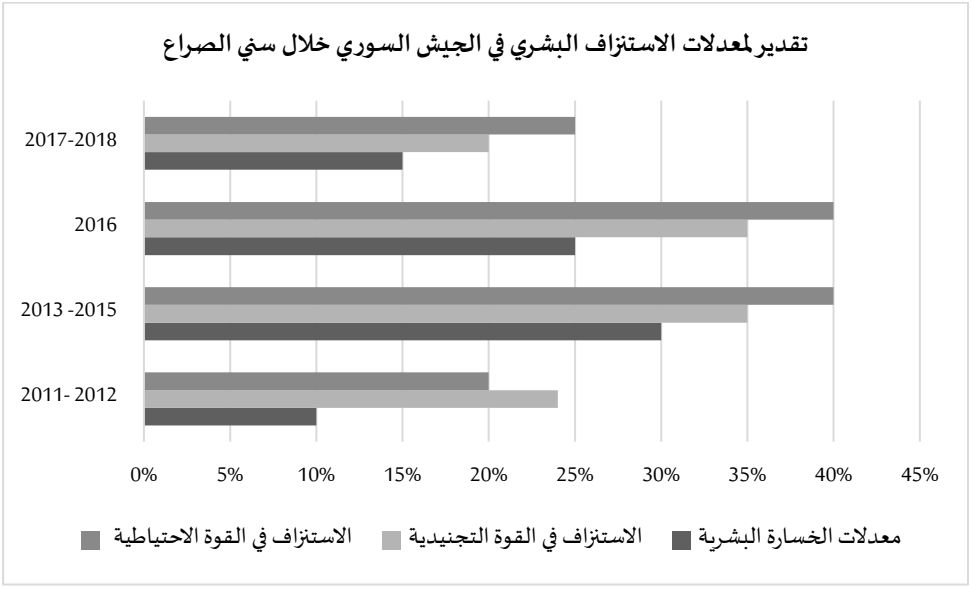

رسم توضيحي 4: معدلات الاستنزاف البشري في الجيش السوري

(14) ونقلاً عن "حركة أحرار العلويين" المناهِضة للنظام السوري حيث وثقت خسائرَ الطائفة العلوية من المقاتلين منذ بدء الحرب في سورية 2012، وذكرت الحركة أن أعداد القتلى تجاوزت الـ 133 ألفًا فيما بلغ عدد المُعاقِين 67 ألفًا و3800 مفقود، مضيفة أن في مدينة طرطوس فقط لقي "89567" مقاتلًا مصرعهم، وأُصيب بحالة إعاقة "58216" آخرون وفي اللاذقية "28589" قتيلًا و "4568" مُعاقًا وفي حمص 6543 قتيلًا وفي حماة 8760 قتيلًا.

وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة للجيش السوري التي مني بها سواء بالأرواح أم بالعتاد ولكنه لايزال يحتفظ بهيكليته وبنائه التنظيمي، ولاتزال جميع الأفرع والمؤسسات التابعة له تحت قيادة وإدارة ومركزية تتبع وتدين بالولاء للنظام، وبالرغم من كل الزعامات والميليشيات التي نشأت ولكنه لايزال صاحب الكلمة العليا في الدولة بما يتضمنه من أفرع أمنية وعسكرية، إلا أن هذا لا يخفي الارتكاس النوعي الذي تعرضت له هذه البنية، فمن الناحية النوعية فقد أكدت معظم المقابلات التي أجراها البحث مع ضباط منشقين من مختلف صنوف القتال على الملاحظات التالية:

1. غياب القيادة المركزية للتشكيلات والقطعات وتعدد مصادر القرار العسكري.
2. تجاوز الهيكلية العسكرية بالجيش وغياب دور القادة السوريين بوجود العسكريين الروس والإيرانيين.
3. عناصر بشرية لم تتلقَ التدريب الكافي لتصبح عناصر مقاتلة إذ تم اختصار الكثير من الفترات التدريسية والتأهيلية.
4. ساهمت المجموعات الجديدة المشكلة (كقوات النمر وعصام زهر الدين) بتفريغ القطع العسكرية من عناصر قوتها بعد أن تم ندبهم إلى تلك المجموعات.

أما فيما يتعلق بالتحكم في غرف العمليات المشكلة، فإن لغرفة العمليات العسكرية دور محوري وهام لتطبيق التعليمات والمخططات العسكرية وترجمتها على الأراضي ورسم خرائط التقدم بناءً على مدى فعالية القوات التابعة لتلك الغرفة، ومن هذا المنطلق، أخذت غرفة العمليات المتشكلة في سورية شكلاً وطبيعةً تتناسب وتوجه الجهة الداعمة عسكرياً وسياسياً ومالياً.

وكان هناك غرفة عمليات مبنية بعمق (30 متراً) ومصفحة ومجهزة لتكون غرفة قيادة العمليات العسكرية ضد العدو الإسرائيلي، ولكنها تحولت مع بداية الثورة إلى غرفة عمليات لقيادة الأعمال العسكرية ضد الحراك الشعبي والثوري واتسمت بقيادة مركزية للجيش السوري وقياداته، وكانت طبيعة تلك الغرفة تتناسب وطبيعة العمليات المطلوبة بحسب درجة تدخل القوات النسبية وغير الكثيفة.

كما تم في بداية الثورة تشكيل "خلية إدارة الأزمة" وكانت تضم رؤساء بعض الإدارات الأمنية والعسكرية وبعد تفجيرها[15] تشكلت غرف عمليات في كل محافظة تتبع إلى الغرفة الرئيسية

(15) للمزيد انظر تقرير قناة الجزيرة حول خلية إدارة الأزمة في سورية على الرابط التالي: https://goo.gl/JT8Mx3.

بدمشق، ثم قام النظام بإنشاء غرف عمليات موازية بقيادة سهيل الحسن تسخر له كافة الأسلحة وأصناف القوات مهما تطلب الأمر، لتحقيق "الانتصارات"[16].

وبعد دخول العام الثالث والرابع، تم تشكيل غرفة عمليات شيعية بقيادة إيرانية، وصولاً لغرف عمليات بإشراف روسي، ومن خلال السرد لطبيعة غرفة العمليات ومجالات إبحارها في العمل العسكري حسب القيادة والسيطرة، نجد أن دور الجيش السوري في القرار ضمن غرف العمليات بدأ بالانحسار مع مرور الوقت وتكبله بقيود الحسابات الدولية وليست المعطيات العسكرية[17].

أما فيما يخص القوة البنيوية: توضح الجداول والخرائط أدناه حركية الجيش التي فرضتها الجبهات واختلاف نسب سيطرته، وما أثرت على بنيته، الأمر الذي ساهم في اضطراب فهم آليات الحركة ومبرراتها الإدارية والذي رافقه تآكل واضح في القطع والوحدات العسكرية، وعكس حجم الهوة والاختلال في البنية[18].

1. تحركات عام2011 والتي كانت ببوصلة "محاصرة واجتياح الوحدات الإدارية الثائرة"

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار
الفوج 555	الفرقة الرابعة	غرب دمشق	درعا / معضمية الشام/داريا/ القابون /بابا عمر الخالدية البياضة - حمص
الفرقة 18	الفيلق الثالث	حمص	حمص/ تلبيسة/الرستن، حماه
اللواء 62	الفرقة العاشرة	قطنا	قطنا/الشيخ مسكين – درعا
الفوج 35	قوات خاصة	طريق دمشق	درعا/**بانياس**
الفوج 45	قوات خاصة	مصياف	بانياس والبلدات المحيطة/ إدلب/ حمص
الفوج 46	قوات خاصة	غرب حلب	إدلب/حماه
اللواء 85	الفرقة 10	قطنا	المسطومة/ أريحا/ جسر الشغور/ الغاب
الفوج 554	الفرقة 14		بانياس
اللواء 105	حرس جمهوري	دمشق	دوما /**حرستا/نوى – درعا**
الفرقة السابعة	الفيلق الأول	جنوب مشق	حمص/ إدلب
اللواء 40	الفرقة الرابعة	غرب دمشق	معضمية الشام/ داريا/حي القابون/درعا، بانياس/الزبداني
اللواء 106	الحرس الجمهوري	دمشق	الغوطة الشرقية
اللواء 104	الحرس الجمهوري	دمشق	الغوطة الشرقية/بابا عمرو - حمص

(16) مقابلات مع مجموعة ضباط من مختلف الصنوف في شهر حزيران عام 2018.

(17) المرجع نفسه.

(18) تم رصد الحركية وفق نموذج رصد خاص بوحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

اللواء 42	الفرقة الرابعة	غرب دمشق	داريا/معضمية الشام/ حي القابون،درعا
اللواء 90	الفيلق الأول	القنيطرة	منطقة مثلث الموت/(التقاء محافظات دمشق وريفها – درعا - القنيطرة)
الفوج 826	مستقل	اللاذقية	بانياس/اللاذقية/جبلة
اللواء 65	الفرقة 3	القلمون	دوما/درعا
الفرقة الخامسة	الفيلق الأول	درعا	درعا
الفرقة التاسعة	الفيلق الأول	درعا	درعا/حماه
الفرقة 11	الفيلق الثالث	حماه	إدلب/ حماه
الفرقة العاشرة	الفيلق الثاني		
الفرقة 15	مستقلة	السويداء	درعا/ السويداء
البحرية السورية	مستقلة	اللاذقية	اللاذقية

2. عام 2012: عام الحملات المستمرة والهجوم المعاكس

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار
الفوج 555	الفرقة الرابعة	غرب دمشق	حماه/ الزبداني ريف إدلب الجنوبي
الفوج 154	الفرقة الرابعة	غرب دمشق	حمص
اللواء 12	الفرقة الخامسة	ازرع – درعا	إدلب
اللواء 45	قوات خاصة	مصياف	إدلب
اللواء 33	الفرقة التاسعة	الصنمين	حماه
اللواء 40	الفرقة الرابعة	غرب دمشق	نهر عيشة
اللواء 106	الحرس الجمهوري	دمشق	حلب
اللواء 104	الحرس الجمهوري	دمشق	مسرابا/حلب/تل منين دير الزور
اللواء 57	الفرقة الأولى	ريف دمشق	حلب – عندان – اعزاز
اللواء 76	الفرقة الأولى	ريف دمشق	معمل القرميد – إدلب
الفرقة الرابعة	مستقلة	ريف دمشق	إدلب
الفرقة الخامسة	الفيلق الأول	درعا	إدلب

3. عام 2013 عام انتشار الميليشيات (المحلية والأجنبية) والذي يعد "تكتيكاً يقلل الكلف"

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار	ملاحظة
في هذا السنة وما يلها حتى لم تعد حركة القوات كما هي بالسابق حيث حاولت قوات النظام التشبث بمواقعها في وجه تمدد الجيش الحر واستهداف المناطق الثائرة عبر أسلحة المدفعية والصواريخ، وتم اعتماد إرسال تعزيزات بين المواقع القريبة وتعزيزات من الميليشيات التي بدأت تظهر بشكل فعلي في النصف الثاني من عام 2013				
قوات النمر	إدارة المخابرات الجوية	مطار حماه العسكري	بدأت تتشكل نواة قوات النمر في مطار حماه العسكري بعد إيفاد العميد سهيل الحسن إلى مطار حماه، وشاركت في معظم وأهم المعارك في سورية سواء ضد المعارضة أم ضد تنظيم الدولة	

4. عام 2014: تعدد الجبهات في العقد الجيوسياسية الهامة

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار
الفرقة الرابعة	مستقلة	غرب دمشق	المليحة
الحرس الجمهوري	مستقل	دمشق	المليحة
قوات النمر	إدارة المخابرات الجوية	مطار حماه العسكري	-
الفرقة الحادية عشرة	الفيلق الثالث	حماه	حمص

5. عام 2015: انهيارات متدحرجة. وكان أبرز تحرك كما هو موضح

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار	ملاحظة
اللواء 105	الحرس الجمهوري	دمشق	دمشق	كان على عاتقه التصدي لمعركة "الله غالب" التي أطلقها جيش الإسلام في شهر أيلول من عام 2015

6. عام 2016: وقف الانهيار وامدادٌ روسي

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار	ملاحظة
قوات النمر	إدارة المخابرات الجوية	حماه	حلب/ريف حمص الشرقي	شاركت في معركة حلب
الفرقة الرابعة	مستقلة	دمشق	حلب	شاركت في معركة حلب
الحرس الجمهوري	مستقل	دمشق	حلب	

7. عام 2017: توسيع بقع السيطرة

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار	ملاحظة
الفرقة الأولى	مستقلة	ريف دمشق	البادية السورية	المشاركة في معارك تدمر
الفرقة الثامنة	الفيلق الثالث	حماه	حماه	شاركت في معارك ريف حماه الشمالي
الفرقة التاسعة	الفيلق الأول	الصنمين	حرستا	شاركت في معارك إدارة المركبات بحرستا
اللواء 42	الفرقة الرابعة	الديماس	حرستا	قوات الغيث التي يقودها العقيد غيث دلّا
قوات النمر	إدارة المخابرات الجوية	حماه	ريف حماه الشمالي	شاركت في معارك ريف حماه الشمالي
الفيلق الخامس	مستقل	-	حماه	شارك في معارك ريف حماه الشمالي

8. عام 2018: في طريق الحل الصفري

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار
قوات النمر	إدارة المخابرات الجوية	مطار حماه العسكري	أرياف إدلب + حلب + حماه الغوطة الشرقية
الفيلق الخامس	مستقل	-	أرياف إدلب + حلب + حماه
اللواء 42	الفرقة الرابعة	غرب دمشق	الغوطة الشرقية/القنيطرة
الحرس الجمهوري	مستقل	دمشق	الغوطة الشرقية
الفرقة الخامسة عشرة		السويداء	درعا
الفرقة التاسعة		درعا	الغوطة الشرقية/ جنوب دمشق/درعا
الفرقة الخامسة		درعا	درعا
الفرقة السابعة		درعا	درعا
الفرقة الأولى	مستقلة	الكسوة	القنيطرة

كما توضح تبدلات السيطرة وكثرة القواعد الأجنبية في سورية حجم الإرهاق التي تكبدته المؤسسة العسكرية.

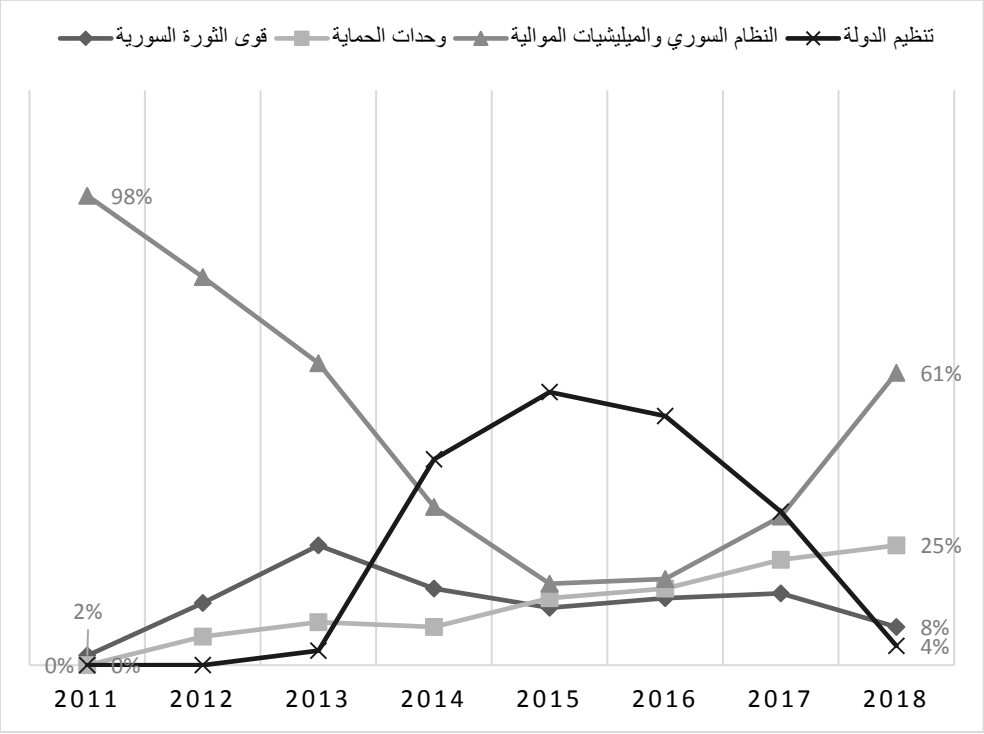

رسم توضيحي 5: التفاوت في نسب السيطرة بين عامي 2011 و2018

القوى المحلية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قوى الثورة السورية وفصائل أخرى	**2%**	13%	25%	16%	12%	14%	15%	**8%**
وحدات الحماية الشعبية وقسد	**0%**	6%	9%	8%	14%	16%	22%	**25%**
النظام السوري والميليشيات الموالية	**98%**	81%	63%	33%	17%	18%	31%	**61%**
تنظيم الدولة "داعش"	**0%**	0%	3%	43%	57%	52%	32%	**4%**

يوضح الجدول والشكل البياني في الأعلى[19]، أنه مع مطلع عام 2013 بدأت قوات النظام تتلقى ضربات على جبهات مختلفة والعديد من طرق إمدادها كانت تعتبر غير آمنة على الصعيد العسكري والمدني، وبسبب قلة العدة والعتاد لدى النظام وعدم قدرته تغطية الجبهات كاملة، قام النظام بالتركيز على استرجاع المواقع التي خسرها في أواخر عام 2012 بمحيط العاصمة دمشق، مع عدم قدرته استعادة ما خسر في حلب أو تأمين طريق دمشق- حمص إلى أن قام النظام بالاستنجاد بقوات حزب الله اللبناني في شهر يونيو 2013 والتي استطاعت استرجاع مدينة القصير الاستراتيجية ومنها شن حملات عسكرية على مواقع في القلمون الشرقي والغربي، ومع بداية عام 2014 انخفضت نسبة سيطرة النظام لتصبح (33%) .

كثف تنظيم الدولة من هجماته على مواقع النظام السوري في ريفي حمص ودمشق خلال عام 2015 وتحديداً في شهري أيلول وتشرين الأول، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في نسبة سيطرة تنظيم الدولة قُوبل بانخفاض في نسبة سيطرة باقي القوى المحلية في سورية، وبحسب خريطة عسكرية خاصة صادرة عن وحدة المعلومات في مركز عمران بتاريخ 05 تشرين الأول/أكتوبر 2015[20]، كانت نسب السيطرة في سورية على الشكل التالي: (قوى الثورة السورية وفصائل أُخرى (12%)،وحدات الحماية الكردية (14%)،قوات النظام والميليشيات الموالية (16%)، تنظيم الدولة (43%)،مناطق صحراوية وجبلية لا تخضع لسيطرة جهة معينة (15%).

مع نهاية شهر يونيو 2018 وصلت سيطرة قوات النظام والميليشيات الموالية إلى (58%) بحسب خريطة عسكرية خاصة صادرة عن وحدة المعلومات بمركز عمران[21]، وذلك لعدة أسباب كان أبرزها الحملات العسكرية التي شنها النظام مع حليفيه روسيا وإيران على مناطق خفض التصعيد في سورية، والتي نتج عنها سيطرة النظام على كلٍ من (القلمون الشرقي، الغوطة الشرقية، ريف حمص الشمالي، الجهة الجنوبية) بالإضافة إلى تصريحات الروس حول سيطرت النظام الكاملة على (ريف حمص الشرقي، ريف دير الزور الجنوبي) وطرد تنظيم الدولة منها، ولكن هنا وجب الإشارة إلى صعوبة السيطرة على المناطق الصحراوية والتصريح الروسي كان أشبه بالتسويق لفاعلية دور النظام وروسيا في الحرب على الإرهاب.

(19) ملاحظة: لم يتم احتساب مساحة مواقع الاحتلال الإسرائيلي في كلٍ من الدول والشكل في البيان، كما أن نسبة السيطرة توضح السيطرة العامة، وليس السيطرة الحيوية.

(20) انظر تقارير وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية على الرابط: https://goo.gl/MDjUps.

(21) انظر التقارير الخاصة لوحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية على الرابط: https://goo.gl/3LpSnE.

أما تنظيم الدولة فقد خسر المزيد من مناطق سيطرته وتقلصت مساحة سيطرته إلى (4%)، وذلك على حساب النظام السوري والميليشيات الموالية له بعد التقدم الذي أحرزه في بادية محافظة السويداء، وحساب وحدات الحماية الكردية وقوات سورية الديمقراطية التي حققت تقدماً شرق الفرات.

فيما تقلصت مساحة قوى الثورة السورية والفصائل الأُخرى بشكل كبير، نتيجة خسارتها لكامل مناطق سيطرتها في الجنوب السوري، وبلغت نسبة سيطرتها (8%). وقد ارتفعت مساحة سيطرة وحدات الحماية الكردية وقوات سورية الديمقراطية إلى (25%).

عموماً تسجل المعطيات أعلاه تحولات بالغة الأثر على المؤسسة العسكرية في المدى المتوسط والبعيد، ما كان من شأنه أن يحدث اختلالاً هيكلياً وبنيوياً في هذه المؤسسة التي تجد نفسها أمام واقعٍ جردها من القوة التنظيمية والنوعية، وباتت إحدى الفواعل وليس الفاعل الوحيد في المشهد العسكري وإن تبدلت نسب السيطرة، فالقوى المحلية ومن خلفها الإقليمية والدولية جعلت من هذه المؤسسة أسيرة شبكات ناشطة سواء تلك الشبكات الروسية والإيرانية المتحكمة في قطاع الدفاع السوري أم الشبكات الأمريكية والتركية و...إلخ الفاعلة في الجغرافيات الأخرى الخارجة عن سيطرة النظام، هذا وغيره من الأسباب المتعلقة بعدم الحياد والتكوين الاجتماعي المختل والعقيدة والأيديولوجية الحزبوية تحتم ضرورة سياسات إعادة البناء التي لا تزال تغيب عن أجندة النظام وحلفائه لصالح إعادة الترميم وفق مبدأ عودة التحكم والسيطرة وجعل الجيش أداة في ذلك.

ثالثاً: المسار الوطني للإصلاح: أولويتا الحياد السياسي وتعزيز العلاقات المدنية العسكرية

"أدرك النظام باكراً" أن أي خلل في الحسابات العسكرية والأمنية من شأنه نقل الملف من مرحلة الضبط والتحكم إلى مرحلة الانفلات ومن ثم الخسارة، فالمكسب العسكري وفق اعتقاده هو أساس في ضبط العملية السياسية وإعادة تعريفها، لذا ومنذ الساعات الأولى تكشف النقاب عن خطط الأسد والتي تبين إعدادها المسبق وذلك من خلال سرعة الفعل وسرعة التجهيزات اللازمة للدعاية السياسية الرسمية، هذا الإعداد تم منذ لحظة هروب الرئيس التونسي زين العابدين ويمكن اعتبار ملاحقة المحكومين جنائياً عبر حملة منظمة وسريعة وجلب أكثر من ستين ألف مطلوب للعدالة واخضاعهم لمعسكرات تدريبية وثم الإفراج عنهم بالعفو الرئاسي الأول (خلال الثورة)، مؤشراً على

نية النظام التجهيز لعمل بالغ التعقيد توكل إليهم فيه مهمة القمع وهذا ما عرف بعد الثورة بمجمعات الشبيحة بالإضافة إلى مؤشرات عدة نذكر منها:[22]

- تغييرات أمنية واستنفار أمني منذ الأول من شهر شباط.
- استشهاد عدد من المتظاهرين ومنذ اليوم الأول عن طريق قوات خاصة قامت بعملية إنزال جوي.
- الزيارات الإيرانية المكثفة للقطر.
- خطاب بشار الأسد الأول في مجلس الشعب بعد أحداث درعا الذي لم يكن ليناً وكان مليئاً بلغة التخوين والعمالة وبحجم أكبر من التأثير الحقيقي للمظاهرات الاحتجاجية آنذاك.
- قرار القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة بتاريخ 2011/4/27 القاضي بوقف التسريح في الجيش إلى إشعار آخر.

وانطلق إلى تطبيق استراتيجية قائمة على فرض القوة والسيطرة على مناطق الحراك الثوري (متظاهرون وحاضن شعبي) بأي وسيلة، عبر أداتين رئيسيتين كبداية وهما: المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية. ويتفرع عنها عدة سياسات ممنهجة تراعي تحقيق الغاية دون الانتباه إلى الخسائر على صعيد الإنسان أو على صعيد التراث أو حتى على صعيد المؤسسات، وتعمل مؤسسات أخرى على دعم هذه السياسات بالإعلام أو بالسياسة أو بالاقتصاد. حيث أُسديَ إلى المؤسستين العسكرية والأمنية مهمة إنهاء الحراكات الاحتجاجية بأي وسيلة، وبالبداية تم الاعتماد على فئات معينة داخل هاتين المؤسستين ثم انتقل مع توسع الحراك الثوري لتصبح كل قطعة عسكرية مسؤولة عن المنطقة القريبة منها مع الحفاظ على المناطق والعقد الاستراتيجية لتكون من نصيب تلك الفئات المعينة **ومنذ تلك اللحظة خسرت المؤسسة العسكرية شعبياً رمزيتها النظرية، لتتعزز مقاربة أن المؤسسة العسكرية لن تكون مؤسسة محايدة سياسياً.**[23]

ولتفسير التدخل العسكري في الحياة السياسية ينبغي الوقوف على الدور ما فوق العسكري للجيش وتحليل الظاهرة العسكرية التي تجاوز تأثيرها البيئة المحلية والإقليمية، ويمكن اختصارها بالعوامل والمميزات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية كتنظيم تسيطر عليه مؤسسة الرئاسة وتتحكم فيه باعتبار "الرئيس" قائداً للجيش والقوات المسلحة، وهذا ما يجعل تلك المؤسسة خاضعة لمبدأ المنافسة السياسية مع المعارضة بحكم ما تملكه نظرياً من تماسك سياسي داخلي متأتٍ من المجموعات

(22) معن طلاع: الثورة السورية قصة البداية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 11.
(23) المصدر نفسه.

النوعية المتحكمة في الجيش والتي تدين بالولاء للنظام والقادرة على جر الجيش كله لتحسين شرط السلطة السياسي، وبحسب "موريس جانويتز" وهو أحد المؤسسين لنظرية العلاقات المدينة - العسكرية، فإن الربط بين الطموح السياسي للعسكريين وبين أصولهم وخلفياتهم الاجتماعية وكذا درجة التعليم وموقفهم من طبيعة العلاقات بين الجيش والحكومة سيكون حافزاً على زيادة التوقع بالتدخل المستمر للجيش في السياسة، كما توجد عوامل تخص العسكريين أنفسهم كعلاقات القرابة والولاء السياسي والطائفي التي عززتها الهندسة والتكوين الاجتماعي للجيش.[24]

ناهيك عن العوامل العقائدية الخاصة بالمؤسسة العسكرية، فعلى الرغم من إنهاء العمل بالمادة الثامنة من الدستور المتعلقة بأن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، إلا أن مفاعيل هذه المادة لاتزال سارية، لا سيما بالجيش الذي يخضع سياسياً لسيطرة البعث الذي لاتزال حلقاته تشهد اجتماعاتها الأسبوعية بتواصلٍ مستمرٍ دون انقطاع، ولا تزال الدراسات الأمنية التي تعدها المخابرات لطلاب الضباط المرشحين تعلي الشرط البعثي والموالي على حساب الشروط المهنية والوطنية الأخرى.

وفقاً لأعلاه وقبل الأسئلة التقنية المتعلقة بإصلاح المؤسسة العسكرية تبرز أولويتا الحياد السياسي وتعزيز العلاقات المدنية العسكرية عبر الآليات التالية:

1. **المقاربة الدستورية**: فالتغيير الدستوري له دور مهم في إرساء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، من خلال تقييد الجيش ومهمته دستورياً وتضييق المساحات للمشرع، لكن النصوص لا تتحول بالضرورة إلى واقع، لذا يحتاج هذا الإصلاح الدستوري أن يتبع بسياسات وإجراءات أخرى كسن التشريعات والقوانين الناظمة لتلك العلاقة.
2. **ثقافة الاحترافية**: فهي التي تقي الجنود من انتهاك المبادئ والمعايير الديموقراطية، إذ ينبغي إعادة تعريف مهمة المؤسسة العسكرية الأساسية وأخلاقيات مهنتها وأن تتطور ثقافة مؤسسية تستند إلى قيود ذاتية وتحترم القانون والسلطة المدنية.
3. **المعايير الاجتماعية والتجنيد**: فمكانة المؤسسة العسكرية، تعتمد على القبول الاجتماعي لها، ويتحقق هذا بأن تعكس المؤسسة العسكرية المكونات الاجتماعية والإثنية والجغرافية

(24) تم الاعتماد على منهجية التفسير تلك بعد الاستناد إلى المرجع التالي: محمد دخوش: "كيف، متى، ولماذا يتدخل الجيش في السياسة؟"، موقع سبق الالكتروني، https://goo.gl/HNWfbW.

للمجتمع، وكما أن وضوح سياسات التجنيد الإلزامي وآلياته من شأنه الحد من الاستغلال والفساد.

4. **الأدوار البرلمانية**: إذ ثمة مهام رئيسية ينبغي أن تضطلع البرلمانات بشكل عام بها:[25]

أ. دقة الإطار وعلانية ولاية قطاع العسكري وصلاحياته القانونية وتنظيمه وطريقة عمله.
ب. المساءلة من خلال الرقابة المدنية الديمقراطية ضمن إطار عمل يحمي السرية.
ج. عدم مخالفة القانون خلال القرار أو التنفيذ والتأكد من مراعاة القواعد والمعايير الدولية بما في ذلك حماية حقوق الإنسان والمساواة الدينية والنوع الاجتماعي.
د. المشاركة في تقدير الموقف العسكري وقرارات الحرب والسلم.
هـ. الميزانية العامة للجيش، مع العلم أن الصلاحية التي يملكها البرلمان تختلف من نظام لآخر فهي: صلاحيات غير محدودة كما في السويد التي يمتلك برلمانها الحق في تعديل بنود الموازنة بما فيها البنود المتصلة بقطاعي الأمن والدفاع، وتستطيع البرلمانات تعديل البنود حتى لو تمخض هذا التعديل عن زيادة مبلغ النفقات أو إدخال بنود جديدة على الموازنة، كما يوجد صلاحيات مقيدة كما في سويسرا وإسبانيا التي تستطيع برلماناتها إدخال التعديلات على الموازنة ولكنها لا تملك تعديل المبلغ الكلي المرصود للنفقات فيها، بالإضافة إلى الصلاحيات المحدودة كما في بريطانيا وكندا إذ لا تستطيع البرلمانات إلا تقليص النفقات المرصودة في الموازنة.

5. **التحاور والتكامل**: وذلك بين أطراف ثلاثة: النخبة العسكرية والنخبة السياسية والمواطنين (أو المجتمع المدني). ذلك أنه في حال اتفاق هذه الأطراف على تسوية، تراعي هواجس المؤسسة العسكرية، وتلبي مصالحها كمؤسسة، وتكرس مدنية الدولة والسياسة، يفضي هذا الاتفاق إلى تدخل عسكري أقل في السياسة. وهذا يحتاج لمنظمات سياسية قوية ترتكز على قاعدة اجتماعية واسعة، تكون موازنة لقوة العسكر. فمآلات العلاقات المدنية - السياسية تتحدد بمدى قوة الأحزاب والقوى السياسية، ونجاحها في تشكيل كتلة ديموقراطية مدنية في مواجهة الجيش وطموحاته السياسية، فكما أن انقسام النخب، يزيد من فرص تدخل العسكر، فإن العكس أيضاً صحيح. كما أن الجيش لا ينسحب من السيطرة على الحياة السياسية، إذا كان متأكداً من أن البديل ضعيف، وغير قادر على السيطرة في ظل نظام حزبي منقسم وحياة سياسية منقسمة.

(25) التغيير الأمني في سورية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص 48- 54.

6. **تضافر الأدوار المحلية مع الأدوار الحكومية** في مواجهة المهددات الأمنية ولا سيما الإرهاب، الأمر الذي يتطلب تحولات جذرية في بنية مؤسسات الدولة، كي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية، والاجتماعية، والسياسية بكفاءة تستند إلى الشرعية والرضا والمشاركة المجتمعية، والمساهمة المحلية في إعادة هيكلة العلاقات المدنية – العسكرية: وذلك من خلال نزع سلاح، وحل الميليشيات المسلحة، أو دمجها في المؤسسة العسكرية، ونشر ثقافة السلام والقيم المصاحبة لها، إذ يعد الدور المحلي المعبر الحقيقي عن الإرادة الحقيقة لإعادة بناء الدولة الوطنية.

كما أنه ينبغي للعملية الإصلاحية أن تدرك محلات التغيير في المؤسسة العسكرية وملاحظة الأجندة الوطنية التالية:[26]

1. محلات التغيير ينبغي لها أن تشمل: هيكلية الجيش وتبعيته وتنظيمه وسلوكيته، وعملية الإصلاح العسكري عملية معقدة نتيجة التدخلات الكثيرة والاختلاطات في المشهد السوري ككل والأفضل أن تتم عملية الإصلاح على مراحل متسلسلة وفق جدول زمني.
2. انطلاق الإطار الزمني للتغيير من لحظة الاتفاق السياسي المفضي للاستقرار الأمني في البلاد وبعد تحديد دور الجيش في الدستور وضمان حياده السياسي. وعودة جميع الوحدات العسكرية إلى قطعاتها خارج المدن.
3. مراعاة شروط التغيير بأن يكون نحو الأفضل، بحيث يسود الأمن محل الخوف، والوطنية محل العمالة، والاستقرار محل الفوضى، والمساواة محل التمييز، والهيبة محل الكره. وأن يكون الإصلاح مستمراً ولا يتم التراجع عنه، لأن التغييرات المؤقتة، لا تُعتبر إصلاحاً.

خاتمة: الإصلاح كشرط موضوعي لتحقيق الاستقرار

لقد كان التدحرج السريع للجيش السوري والمجموعات المحلية والأجنبية المساندة له في منتصف عام 2015 عاملاً مساهماً في أن تكون سمة التحول واللاستقرار هي السمة الأكثر توقعاً في بنية الجيش الذي لا يزال يشهد اضطراباً في بوصلته المستقبلية، وذلك بحكم تعدد الجهات غير السورية المؤثرة على صنع قراره وآليات إعادة بنائه كما تم التوضيح آنفاً، وبحكم تشظي شرعية الدولة وتآكل وظائف وبنى مؤسساتها، وهذا ما انعكس بشكل واضح على الواقع الأمني والعسكري الذي بات

(26) مقابلات بحثية مع ضباط، مرجع سابق.

يحكمه عدة مقاربات متباينة ومختلفة المرجعية والأدوات والمنهجية الأمر الذي زاد المشهد السوري واستحقاقاته السياسية صعوبة.

ولأن ارتباط الشرعية وإعادة بناء المؤسسات بالبنى الأمنية والعسكرية ومدى قدرتها على فرض النظام العام وفق آليات حوكمية راشدة هو ارتباط عضوي، فإن هذا التحدي يلقي بظلاله على الواقع العسكري ويزيد من أعباء البنى العسكرية وتحدياتها خاصة في ظل ما تتطلبه إعادة هيكلة ترتيبات السلطة الجديدة في مراحل ما بعد الصراعات الدولية، وما تستوجبه من إدخال تحولات جذرية على بنية مؤسسات الدولة كي تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والدفاعية والاجتماعية والسياسية بكفاءة تستند إلى الشرعية والرضاء المجتمعي. وتركِّز عملية إعادة بناء الدولة عموماً على عدة أبعاد:

1. بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وضمان امتلاكها للحد الأدنى لتأدية وظائفها في إطار مفهوم الدولة القابلة للبقاء.
2. إقرار قواعد وترتيبات جديدة لتداول السلطة وطبيعة نظام الحكم.
3. إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية لاستيعاب المجموعات المسلَّحة ومنع تجدُّد الصراع بين الفصائل المختلفة.

ومن المرجَّح أن تتأثر عمليات إعادة بناء الدولة في سورية بعدة عوامل، يتمثل أهمها في:[27]

1. هياكل التكوينات الاجتماعية حيث تتسم سورية بتعددية دينية وقومية واثنية متداخلة ومركَّبة.
2. اتجاهات العداء والعنف إذ ترتبط عمليات إعادة بناء الدولة برسم خريطة العداء والتحالفات الداخلية والإقليمية التي تحدد مسارات الصراع في سورية.
3. تأثير خريطة توزيع الموارد خاصة النفط، والموارد المائية، والأراضي الزراعية الخصبة، على عمليات إعادة بناء الدولة.

ولعل العامل الأهم يتمثل في دور الفواعل الخارجية، فعملية إعادة بناء الدولة تتطلب توافقاً في مصالح الفاعلين الخارجيين، وهو ما يفرّق بين عملية ناجحة لبناء الدولة، على غرار ما حدث في كوسوفو ودول البلقان، وعمليات أخرى لم تحقق القدر ذاته من النجاح، مثل الصومال، وجنوب السودان، والعراق، حيث إن القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراعات الداخلية، والتي

(27) محمد عبد الله يونس: "كيف يمكن إعادة بناء الدولة السورية بعد التسوية"، موقع مجموعة الخدمات البحثية، الرابط: https://goo.gl/n4QAoP

تقوم بالإشراف على عملية التسوية، قد تسهم في استقرار ورسوخ مؤسسات الدولة عقب انتهاء الصراعات، إذا كان ذلك يحقق مصالحها، وقد تسعى لتقويض دورها وتضعف من قدراتها، مما يؤدّي لنشأة دولة ضعيفة غير قادرة على أداء وظائفها الأساسية.

ولضمان البدء بعملية إصلاح المؤسسة العسكرية فإنه يتطلب الشروع بعملية إعادة بناء الدولة التي ينبغي لها أن تستهدف التوازنَ بين التوافقات السياسية والمجتمعية لتثبيت معادلات تقاسُم السلطة وهو ما يرتبط بالوصول إلى "التسوية السياسية" حيث يمثِّل التوافق بين النخب السياسية وأطراف الصراع نقطةَ البداية في عملية إعادة بناء الدولة، إذ إن عملية بناء الدولة عادةً ما يحكمها ما يتم التوافق عليه بين أطراف الصراع حول شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم، باعتبار هذه الأبعاد ضمنَ معادلات تقاسُم السلطة بين الفرقاء المتصارعين، ومن الضروري تضمين كافة أطراف الصراع، وعدم استبعاد أيٍّ منهم كي تعبِّر التسوية السياسية عن مصالح الجميع، وتصبح قابلةً للبقاء والاستمرار. فعلى سبيل المثال يرجع انهيار التسوية السياسية في ليبيا نتيجةً لعدم مشاركة بعض الأطراف السياسية في صياغة اتفاق الصخيرات الذي نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية تضم ممثلين عن كافة الفرقاء السياسيين والمجتمعيين، فضلًا عن تشكيل مجلس أعلى للدولة، ومجلس أعلى للإدارة المحلية، وهيئة لإعادة الإعمار، وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن، وعلى الرغم من مراجعة الاتفاق وإعادة صياغته أكثر من مرة لمراعاة مصالح مختلف الأطراف، إلا أنه لم ينجح نتيجة لمحاولة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برناردينو ليون طرح أسماء محددة لقيادة حكومة الوحدة الوطنية، وهو ما لم يلقَ قبولًا من جانب الفرقاء السياسيين في ليبيا وأدى لانهيار التسوية الهشة قبل البدء في تطبيق ما توافق عليه أطراف الصراع[28].

ولأن تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحات الوطنية سيكون عاملاً دافعاً باتجاه تحسين الواقع الأمني وبالتالي تعزيز فرص الإصلاح والتغيير وامتلاك القدرة على مواجهة التحديات، فإنه ينبغي توضيح أثر الدفع باتجاه خلق بيئة آمنة مولدة للثقة على الاستقرار المجتمعي ودعمه لخطط الإصلاح لا سيما العسكري.

وهذا كله لا ينفك عن ضرورة مأسسة العلاقات المدنية العسكرية، حيث تتوقف استدامة التسوية السياسية واستقرارها على إعادة هيكلة العلاقات المدنية العسكرية بالتوازي مع مسارات الانتقال السياسي من خلال نزع سلاح المواطنين والفصائل السياسية الراغبة في الانخراط في العملية السياسية ودمج الميليشيات المسلَّحة في المؤسسة العسكرية كأفراد وليس

(28) المرجع نفسه.

كمجموعات فرعية داخل الجيش، فضلاً عن وضع مجموعة ضمانات لمنع انجراف المؤسسة العسكرية عن دورها في الدفاع عن مصالح الدولة دون التدخل في التدافع عن السلطة، ومن أهم الضوابط القانونية والمؤسسية لضمان الحياد السياسي للمنتمين للمؤسسة العسكرية والأمنية عقب نهاية الصراع في وضع إطار قانوني ومؤسسي لتنظيم سيطرة المؤسسات السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية، ومراجعة مستوى الإنفاق العسكري وحجم الجيش ومستوى تسليحه وإعادة صياغة العقيدة العسكرية، وإعادة صياغة سلسلة الأوامر والقيادة لضمان إدارة المؤسسات المنتخبة للمؤسسة العسكرية التي يتركز دورها في أداء وظيفتي الأمن والدفاع.

الملحق الأول | أبرز تحولات الجيش 1945–2011

العقيد أحمد حمادة*

* العقيد أحمد حمادة متطوع في الجيش من تاريخ 1980 وحتى انشقاقه في 2012، وله العديد من المشاركات الإعلامية كخبير ومحلل عسكري للواقع الميداني في سورية.

الملحق الأول: أبرز تحولات الجيش 1945-2011

مرت عملية التشكل البنيوي والوظيفي للمؤسسة العسكرية السورية بمراحل عديدة ، منها ما ارتبط ببوصلة البناء المهنية وضرورات التطوير ومنها ما استدعته رغبة استحواذ السلطة الحاكمة على الجيش، ومنها ما أملته الحروب التي شهدتها سورية عموماً، لذلك وانسجاماً مع الجهد البحثي سيسعى هذا الملحق للتوصل لأجوبة واضحة وموضوعية حيال العناصر المختلة في بناء الجيش وعقيدته ووظيفته وعلاقاته المدنية العسكرية، والتي قد يعود أثرها إلى مرحلة التشكيل والمأسسة وتمتد حتى آذار عام 2011 ، وباتت أكثر حدية بعد عام 2011 بحكم تعدد الصراع ومستوياته وباعتبار أن الجيش بات طرفاً رئيسياً في الصراع المحلي، وتعرض لهزات بنيوية وبشرية استلزمت عناصر غير سورية داعمة سواء على مستوى الدول أم المجموعات. ولضرورة متعلقة بالتحقيب التاريخي تم تقسيم هذا الملحق إلى خمس فترات زمنية وفقاً لمعيار "العامل الأكثر حسماً في عملية التشكل والبناء"

أولاً: 1945-1948: عملياتُ تَشكُّلٍ مضطربة

تعود إرهاصات التشكل المؤسسي للقوة العسكرية السورية إلى عام 1916 إبان "الثورة العربية الكبرى" حيث تم البدء بتشكيل جيش الشمال الذي وصل إلى دمشق في تشرين الأول من عام 1918 وبعدها إلى حمص وحماه فأصبح عامل استقطاب للضباط والجنود العرب[1]، وفي الخامس من تشرين الأول من عام 1918 أعلن فيصل تشكيل حكومة في دمشق والبدء بتشكيل الجيش العربي الذي يتكون ملاكه من ثلاث فرق على الشكل التالي[2]:

1. **الفرقة الأولى:** مقرها دمشق وبلغ تعدادها بحدود 5000 مقاتل، وامتدت منطقة عملها من حمص شمالاً وحتى الشيخ مسكين جنوباً، ومن البادية شرقاً وحتى الخط الذي يمتد بين تل كلخ وسهل البقاع والقنيطرة غرباً، وهذه الفرقة التي واجهت الجيش الفرنسي في ميسلون.

(1) تألفت القوات العربية من ثلاثة جيوش هي: الجيش الجنوبي بقيادة الأمير علي ومركزه رابغ، الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل ومركزه ينبع، الجيش الشرقي بقيادة الأمير عبد الله ومركزه وادي العيص، وبلغ مجموع قوات الثورة العربية الكبرى ما بين (25 – 30) ألف مقاتل بينهم حوالي الألفين من الجنود النظاميين، للمزيد انظر: معارك الثورة العربية الكبرى 1916 -1918، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية/ الجيش العربي، الرابط: https://goo.gl/VKU8TP.

(2) تاريخ القوات البرية في القوات المسلحة العربية السورية، موقع وزارة الدفاع السورية، الرابط: https://goo.gl/kGjCuN

2. **الفرقة الثانية:** مقرها درعا وكانت منطقة انتشارها من الشيخ مسكين شمالاً وحتى معان والعقبة جنوباً، وغرباً حتى فلسطين التي كان تحت سيطرة القوات الانكليزية.
3. **الفرقة الثالثة:** مركزها حلب وتنتشر من حماة جنوباً، وشمالاً حتى جرابلس، وشرقاً حتى العراق، وغرباً حتى الساحل السوري الذي تسيطر علية فرنسا.

وكانت كل فرقة تضم ثلاثة ألوية مشاة ولواء مدفعية، ويتألف كل لواء مشاة من ثلاثة أفواج، ويضم كل فوج ثلاث سرايا وسرية رشاشات.

وبعد إنذار قائد القوات الفرنسية الجنرال غورو لحكومة فيصل في تموز/يوليو 1920 الذي نص على تسريح الجيش العربي وتسليم المرافق العامة وتسليم الثوار المناهضين لفرنسا، ولاحقاً قبول حكومة فيصل بالإنذار مع استمرار زحف القوات الفرنسية نحو دمشق، تم اتخاذ قرار مواجهة الحملة الفرنسية في ميسلون بتاريخ 1920/7/24 بقيادة وزير الحربية آنذاك يوسف العظمة والتي أدت إلى استشهاده، ودخول القوات الفرنسية دمشق. وبعد دخول فرنسا كدولة منتدبة من قبل عصبة الأمم بدأت بتأسيس قطعات الشرق الخاصة بعد أن قامت بحل الجيش الذي تم تأسيسه من قبل حكومة الملك فيصل وبقيادة وزير الحربية يوسف العظمة، حيث بدأت وزارة الحرب الفرنسية بتأسيسه ليعد أحد تشكيلاتها العسكرية في سورية لينفذ سياسة دولة الاحتلال، فكان معظم جنود هذا الجيش من الأقليات وخاصة الطائفة العلوية الذين التحقوا به كمتطوعين، وهي وحدات عسكرية محلية منفصلة عن جيش المشرق. وفي عام 1936 تم توقيع اتفاقية مع دولة الانتداب فكانت الحكومة السورية تريد تأسيس جيش وطني قوامه هذه القطعات إلا أن فرنسا ماطلت في تسليم تلك القطعات، وبعد أن سلمت القوات الفرنسية مسؤولية الوحدات السورية في القطعات الخاصة إلى سلطة الحكومة السورية بحسب اتفاق 1945/7/30، تلاه في 1 آب تسمية ذلك اليوم عيداً رسمياً للجيش العربي[3].

بعد هذا التاريخ بدأ تنظيم الجيش السوري على أسس جديدة، فأصدرت قيادة الأركان الحربية الأمر 3/55 في 1945/8/29 الذي قسم الأراضي السورية إلى ثلاث مناطق عسكرية هي المنطقة الجنوبية: مركزها دمشق وتضم السويداء ودرعا والقنيطرة وحمص وحماة، المنطقة الشمالية:

(3) يتم أحيانا الخلط بين جيش الشرق وبين قطعات الشرق الخاصة، فجيش الشرق جيش فرنسي بالكامل على عكس قطعات الشرق الخاصة: للمزيد انظر المرجع السابق.

مركزها حلب وتتبعها اللاذقية، المنطقة الشرقية: مركزها دير الزور وتتبعها الحسكة، وقد قسمت هذه المناطق الكبرى إلى مناطق ثانوية على الشكل التالي[4]:

- المنطقة الجنوبية: تضم المنطقة الأولى دمشق وتحوي القيادة العامة، والمنطقة الثانية السويداء، والمنطقة الثالثة حمص وحماة.
- المنطقة الشمالية: تضم المنطقة الرابعة حلب، والمنطقة الخامسة اللاذقية.
- المنطقة الشرقية: وتضم المنطقة السادسة في دير الزور، وتشمل المنطقة السابعة الحسكة والقامشلي والرقة.

كما تم دمج أفواج الجيش المشكلة تنظيمياً على شكل أفواج لتصبح على ترتيب ألوية كما يلي: (1) اللواء الأول: يتمركز في دمشق، (2) اللواء الثاني: يتمركز في حلب، (3) اللواء الثالث: يتمركز في دير الزور ويتألف كل لواء من: ثلاث كتائب وتتكون الكتيبة من أربع سرايا وتضم كل سرية 150 فرداً، وتم تعزيز كل لواء بفوج ميكانيكي وفوج مدفعية.

وتتشكل البنية التنظيمية للواء مشاة من: (1) قائد اللواء، (2) رئيس أركان اللواء، (3) فوجين مشاة، (4) فوج ميكانيكي (مصفحات ومدرعات)، (5) فوج مدفعية، (6) سرية مقر[5]. وأصبحت البنية التنظيمية للجيش السوري كالتالي[6]:

- رئاسة الأركان: ويتبع لها الشعبة الأولى والثانية والثالثة والرابعة.
- المناطق: وهي الشرقية والشمالية والجنوبية والصحراوية.
- الألوية: اللواء الأول والثاني والثالث ولواء البادية.
- الكلية العسكرية، سرية الطيران، سرية الإنشاءات، سرية الميرة، سرية المخابرات، سرية الصحة والمستشفيات سرية المقر العام، سرية النقل، كتيبة الفرسان.

(4) المرجع السابق.

(5) وقد اشتمل الأمر 3/55 على تشكيلات وملاكات الجيش السوري والمكاتب التابعة له كالشعبة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ودائرة الإحصاء وقلم الأوراق، كما حدد هذا الأمر الإداري أسماء قادة وضباط الألوية الثلاثة، بالإضافة لهذه التشكيلات تم تشكيل وحدات إدارية مرتبطة بقيادة الأركان سرية الميرة وسرية الإشارة (المخابرات) والإنشاءات والنقل والمقر العام وسرية صحية مقرهم جميعاً دمشق، كذلك تم تشكيل سربي طيران يتمركز السرب الأول في مطار المزة القريب من دمشق ويتمركز السرب الثاني في قاعدة النيرب قرب حلب وتتمركز الكلية الحربية لتخريج الضباط في منطقة حمص، واعتمدت هذه التشكيلات اللواء كوحدة أساسية في الجيش بدلاً عن الفوج.

(6) المرجع نفسه.

بتاريخ 1 تشرين الأول للعام 1945 تم توسيع قوى البادية لتتحول السرايا الثلاثة الموجودة إلى أفواج، وتنضم هذه الأفواج لتتشكل ضمن تشكيل جديد بمسمى لواء البادية، وتم تقسيمه إلى ثلاثة أفواج هي: الفوج الأول: مركزه الضمير بمهمة حراسة الجزء الجنوبي من بادية الشام، والفوج الثاني: مركزه تدمر وينتشر في الجزء الأوسط من البادية حتى بلدة السخنة، أما الفوج الثالث: مركزه مدينة دير الزور ومنطقة عمله في الجزء الشمالي الشرقي من بادية الشام والجزيرة، ويتكون كل فوج من أربع سرايا وهي: سرية القيادة وسرية المصفحات وسرية هجانة وسرية مختلطة بين الجمال (الهجن) والمصفحات بالإضافة إلى سرية هجانة مستقلة في حلب لمراقبة العشائر[7].

وفي 12 تشرين الثاني تم إصدار المرسوم 1271 الذي حدد ملاك الجيش وفق الجدول التالي[8]:

مسلسل	الضباط	العرفاء	جندي أول	جندي
القطعات النظامية	474	834	1400	5100
القطعات غير النظامية	112	401	665	2400
المجموع	586	1235	2065	7500

في 1946/11/16 تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 49 القاضي بتنظيم وزارة الدفاع تنظيماً جديداً حيث أصبحت تضم ثلاثة عشرة مديرية ودائرة وهي (الغرفة العسكرية والأركان العامة ومديرية الطيران ومديرية البحرية ومديرية التموين والصيانة ومديرية المستودعات ومديرية الصحة العسكرية ومديرية العدلية والقضاء العسكري ودائرة التفتيش والمراقبة ودائرة السجل والإحصاء ودائرة التجنيد العام ومديرية المحاسبة والديوان)، أما في مجال التنظيم فعينت لجنة برئاسة أحمد اللحام لاستكمال التنظيم في الجيش على مستوى إدارات، وفي مجال التدريب تعاقدت القيادة مع خبراء لتدريب الجيش في المجالات التي لا يوجد فيها مدربون سوريون في الطيران وهندسة الطيران واللاسلكي والأرصاد الجوية[9].

(7) تنظيم الجيش السوري 1945- 1947، وزارة الدفاع السورية، الرابط: https://goo.gl/RpvuaJ.

(8) وقد وقع على المرسوم الرئيس شكري القوتلي ورئيس الوزراء سعد الله الجابري الذي كان وزيراً للدفاع كذلك، وبالإضافة إلى ما سبق ولاستكمال تدريب الجيش تم إيفاد عدد من الضباط والرتباء إلى مصر للتدريب في مجال المخابرات والإشارة، كما تم الاهتمام بالمجال الصحي والتعاقد مع أطباء. للمزيد حول المرسوم المذكور، انظر: المرسوم 1271، وزارة الدفاع السورية، الرابط: https://goo.gl/4s7nfU.

(9) تنظيم الجيش السوري 1945- 1947، مرجع سابق.

وفي 1947/2/22 وبموجب قرار وزارة الدفاع رقم 232 تم إرسال ضباط وصف ضباط إلى الولايات المتحدة للتدريب والتخصص في ميكانيك وهياكل الطيران[10]، وإرسال عشرة طلاب إلى بريطانيا كلية "ساند هيرست" العسكرية ببريطانيا لتلقي العلوم الأساسية لمدة سنتين[11]، وبحسب المرسوم التشريعي رقم 831 تاريخ 1947/8/11 تم إيفاد عدد من صف الضباط إلى مصر للتدرب على محركات الطيران والأسلحة والتصوير الجوي والمظلات، كما توجهت بعثة إلى العراق لتشمل دراستهم تشكيلات الأركان والقوانين في العراق وتشكيلات مختلف وحدات الجيش العراقي وملاكاتها حيث تم إيفاد أربعة ضباط الى كلية الأركان العراقية لمدة سنتين، كما تم تخريج دورة من الكلية الحربية في حمص في كانون الأول من عام 1947وخرجت مدرسة الأخصائيين دورتين من صف الضباط في مجال التسليح [12].

وفي تلك الفترة كان تسليح وحدات المشاة بالبندقية الفرنسية عيار 8 مم طراز 1892وبنادق عيار 7 ونصف طراز 1935 والرشاش عيار 8 مم طراز FM، وأما أسلحة المشاة الجماعية فهي: الرشاش (M1916) والهاون (60مم) و(80مم) ومدافع م/د عيار (25مم) طراز 1935، أما بالنسبة للوحدات المدرعة كانت وحدات تضم في عام 1947 مصفحات نوع دودج مسلحة برشاش واحد ومجنزرات (ت 16) وزنها 2 طن عددها 3 ومصفحات مارمون الإنكليزية مسلحة بمدفع عيار 37مم قصير ورشاش 7/5 مم ودبابات فرنسية طراز رينو عددها (9).

أما المدفعية وبعد استلام هذه القطعات من الفرنسيين كان هناك فوجين من مدفعية الميدان عيار 75مم، الأول يتمركز في ثكنة الجبخانة في دمشق بقيادة الرئيس عزيز عبد الكريم وانتقل الفوج إلى القابون وبقيت مديرية التسليح في ثكنة الجبخانة، وتمركز الفوج الثاني في حلب برئاسة الرئيس آرام قرة مانوكيان وكان يشمل بطاريتين. وفي أواخر 1947 تشكل فوجان جديدان: الفوج 35 وتم تسليحه بمدافع 105 مم ألمانية، والفوج 36 تم تسليحه بمدافع 105 فرنسية. وعملت القيادة على زيادة التسليح استعداداً لحرب فلسطين، أما بالنسبة للقوى البشرية فتمت دعوة احتياطية للمسرحين والمستقيلين والمتقاعدين إلى الخدمة بموجب القرار 788 تاريخ 12 تشرين للعام 1947 الصادر عن وزارة الدفاع الوطني[13]، كما تم إيقاف تسريح الضباط وصف الضباط والجنود بما في ذلك اللذين بلغوا سن التقاعد بموجب القرار 792 تاريخ 16 تشرين الثاني 1947.

(10) القرار الوزاري رقم 760ت 1947/9/9صفحة 1758 - الجريدة الرسمية لعام 1947 ص17-58.

(11) القرار الوزاري رقم 4467 ت 1947/3/28) - الجريدة الرسمية للعام 1947ص80-2.

(12) الجريدة الرسمية 1947 الصفحة 12-35.

(13) الجريدة الرسمية لعام 1947 الصفحة 4-19.

وفي هذه المرحلة تم فرض الخدمة الإلزامية لمدة سنة مبدئياً بنص القانون 356 ت 15 كانون الأول 1947وفي تاريخ 12 نيسان 1948 وتم إصدار القانون (874) المنظم لأعمال مديرية التجنيد العامة وشعبها، ورافق ذلك استدعاء عدد كبير ممن سبق لهم العمل كضباط تجنيد في الجيش العثماني والفيصلي للقيام بأعمال سوق المكلفين، وكانت أول قرعة تم سوقها لأداء الخدمة الإلزامية بموجب القانون (874) من مواليد 1929 وكان تعدادها 45029 سيق منهم 20911 ومن لم يُساق كان لهم أوضاع تأجيل دراسي وصحي ودفع بدل نقدي وموانع أخرى حددها القانون[14].

وفي 16 تشرين الأول 1946 تم تأسيس سلاح الطيران وفق قرار رسمي تضمن تعيين العقيد عبد الوهاب حكيم قائداً للسلاح وقد تم إتباع المصالح التالية بسلاح الطيران: مدرسة الطيران مركزها المزة وكان مدربوها من مصر وبعض الأوروبيين، والورشات العامة تضم مجموعة من المهندسين بالإضافة إلى بعض الخريجين من مدرسة رياق زمن فرنسا، وهناك مصلحة المستودعات الفنية والمستوصف وسرية الخدمات. وتم تخريج أول دفعة من مدرسة الطيران في 28 شباط 1948وضمت 8 طيارين وكان عدد طائرات القتال سربين من طراز هارفارد ملاك كل سرب 12 طائرة، وسرب طائرات نقل من طراز داكوتا عدد 3 طائرة، وبعد أن ضاق مطار المزة لكثرة المصالح تم نقل مدرسة الطيران إلى النيرب بحلب، وشهد النصف الأخير من العام 1948 تأسيس القوى البحرية حيث قام الملازم أول نزار غزال بتشكيل نواة القوى البحرية، وكانت عبارة عن مخافر منتشرة على طول الساحل السوري أخذت بداية اسم حرس الشواطئ وتم ربطها بقيادة المنطقة الساحلية[15].

ثانياً: 1949-1961: الجيش عنصرٌ رئيسيٌّ في المشهد السياسي

على أثر هزيمة عام 1948، توترت الأوضاع الداخلية وخاصة بين الحكم المدني والعسكر، مما أدى إلى استقالة وزير الدفاع أحمد الشرباتي حيث كشفت التحقيقات عن وجود فساد في الجيش، وفي 1949/6/22 صدر المرسوم التشريعي رقم (151) المتضمن تشكيل وزارة الدفاع الوطني والذي نصت المادة الأولى منه على أن رئيس الجمهورية هو القائد العام الأعظم والمرجع الأعلى لجميع القوات المسلحة كما صدر المرسوم رقم (152) المتضمن قانون الجيش[16].

(14) تنظيم الجيش السوري 1945- 1947 مرجع سابق.

(15) القوى الجوية، موقع وزارة الدفاع السورية، الرابط: https://goo.gl/zu4CEH .

(16) مجلة الفكر العسكري العدد الثاني للعام 2012.

ومنذ عام 1954ومع زيادة عناصر الجيش وزيادة تشكيلاته المقاتلة وتزويده ببعض الأسلحة تم إعادة تنظيم الدفاع وإنشاء خط الدفاع الأول وخط دفاع ثان وتشكيل احتياطات في العمق، وضمت التشكيلات وحدات الصنوف (المدفعية والهندسة) وبعد وصول السلاح الشرقي من تشيكوسلوفاكيا وبولونيا والاتحاد السوفييتي تم إحداث تشكيلات أكبر من مستوى اللواء تسمى الجمهرة، كما تم تشكيل قطعات مدفعية ووحدات مدفعية مضادة للطيران[17].

وعلى إثر الخلافات وهزيمة فلسطين والإرث الفرنسي للضباط وما رافقه من انقلابات أدت إلى شلل في مؤسسات الدولة، حيث أن القاسم المشترك للقيادات العسكرية بأنها لم تكن تمثل خطاً سياسياً موحداً بل تيارات متباينة، وأدى انقلاب العقيد أديب الشيشكلي الى إعادة توزيع المناصب في الجيش على أساس الولاءات[18]، **وفي شباط 1954 ظهرت بوادر انقلاب خامس، بدأ** بتمرد حامية حلب وانضمام حاميات دير الزور واللاذقية وحمص وحوران، وكان مجموع من أيد الانقلاب 16.000جندي من مجموع الجيش العام 20.000، وعلى أثرها غادر الشيشكلي وتم تشكيل حكومة جديدة في آذار1954، وفي 1955تمت زيادة كبيرة في إنفاق الجيش وصل إلى 45.000.000 دولار، وانعكس ذلك على زيادة العدد حيث بلغ 40.000 من العاملين و90.000 من الاحتياط من الضباط وصف الضباط والجنود[19].

كذلك وفي هذه الأثناء بدأ تسلل قيادات للبعث إلى سلم قيادة الجيش، ففي الأول من نيسان 1957 تم الاتفاق بين قيادات الجيش على تشكيل مجلس قيادة يتألف من 23 ضابطاً من مختلف صنوف الأسلحة[20]، وتم تمثيل القيادة العسكرية بـ: اللواء عفيف البرزة رئيس الأركان، العميد أمين

(17) تاريخ الجيش العربي السوري المجلد الأول والثاني - مركز الدراسات العسكرية.

(18) فتم إسناد المناصب التالية: رئيس الأركان: العميد أنور بنود، العقيد عزيز حكيم قائداً لسلاح المدفعية بدلاً عن آرام كرة موكيان (أرمني)، العقيد محمد ناصر قائداً لسلاح الطيران بدلاً عن العقيد صلاح الدين خانكان، العميد شوكت شقير قائداً للواء الرابع في حمص، العقيد سعيد صبحي رئيساً للشعبة الثانية بدلاً عن محمود الرفاعي. وفي عام 1957 تولى الشعبة العقيد عبد الحميد السراج، العقيد هشام السمان رئيس الشعبة الثالثة. الشرطة العسكرية للمقدم إبراهيم الحسيني بدلاً عن محمد معروف، اللواء الأول المقدم أمين بوعساف بدلاً عن العقيد الشيشكلي الذي أصبح نائباً لرئيس الأركان، قوات المدرعات بقيادة النقيب عبد الحق شحادة.

(19) خالد محمد الصافي: "اتجاهات انقلاب حسني الزعيم سورياً وعربياً ودولياً، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، العدد 28، شتاء 2016، ص: 133.

(20) وهم: (العميد عفيف البزرة، العقيد أمين النفوري، المقدم عبد الحميد السراج، المقدم مصطفى حمدون، المقدم طعمة العودة الله، المقدم أحمد عبد الكريم، المقدم بشير صادق، المقدم أكرم الديري، المقدم جادو عز الدين، المقدم إبراهيم فرهود، المقدم أحمد حنيدي، المقدم أمين الحافظ، المقدم عبد الغني قنوت، المقدم لؤي الشطي، المقدم زهير عقيل، المقدم ياسين فرجاني، المقدم جاسم علوان، المقدم عبد الله جسومة، المقدم حسين حدة، المقدم غالب الشقفة، المقدم بكري الزوبري، المقدم جمال الصوفي، المقدم مصطفى رام حمداني.

النفوري نائب رئيس الأركان، والمقدم عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية، والمقدم أحمد عبد الكريم رئيس الشعبة الثالثة، مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى.

في 22 شباط 1958 تم إعلان الوحدة بين سورية ومصر وتوحيد الجيشين، فكان تعداد الجيش السوري آنذاك 30 ألفاً، وتم استخدامه كجيش محترف يهتم بالأمور العسكرية فقط، وبدأ الانتقال للعقيدة القتالية الشرقية، وساهم الخبراء السوفييت والمصريون بشكل ملموس في التطوير التنظيمي والتدريبي لوزارة الدفاع ولقيادة الجيش الأول، كما تم تحديث الأنظمة العسكرية القتالية والإدارية وتم إحداث تشكيلات وقطعات جديدة وتنظيمها، وتم تطوير قوات الاحتياط وشكلت وحدات للحرس الوطني في المنطقة الحدودية مع فلسطين من السكان المحليين، وأعيد تنظيم القوى البحرية والقوى الجوية وزيادة قوة الجيش النارية، وتم إنشاء منشآت تعليمية جديدة ووضع نظام للتعبئة القتالية، **كما تطور الهيكل التنظيمي والتسليح بشكل كبير خلال تلك السنوات إضافة لتطوير القوات الاحتياطية، وإعادة تنظيم قيادة الجيش وتم إنشاء هيئات وإدارات ما زالت قائمة حتى الآن كهيئة التدريب وإدارة شؤون الضباط والمقر العام وغيرها، كما شملت عملية إعادة التنظيم القوى البحرية والقوى الجوية وكان لسنوات الوحدة الثلاث الأثر الكبير في عملية تطوير الجيش من كافة النواحي.**

وبالإضافة إلى تحديث الأنظمة المتعلقة بالعمل وخدمات الموظفين ألحق بديوان وزارة الدفاع بعض المصالح المدنية التي كانت مرتبطة بوزارات الدولة الأخرى كمصلحة الطيران المدني، ومصلحة الموانئ والمنائر، ومكتب مقاطعة إسرائيل. وأُستحدثت إدارتان هما: إدارة التعبئة، والمتحف الحربي، كما أُلحق بديوان الوزارة مؤسسة معامل الدفاع والمؤسسة الاجتماعية العسكرية ومصلحة الأرصاد الجوية[21].

واستمر ذلك حتى إعلان الانفصال عن مصر، وفي بداية عهد الوحدة تم عزل الفريق عفيف البزرة وتسمية الفريق جمال فيصل قائداً للجيش الأول في القطر الشمالي، وتم توحيد المصطلحات العسكرية والرتب في الجيش لتصبح كالآتي: قبل توحيد الجيشين السوري والمصري: ملازم- ملازم أول – رئيس- رئيس أول – مقدم- عقيد – زعيم – لواء – فريق - مشير. لتصبح بعد توحيد الجيشين كما يلي: ملازم- ملازم أول- نقيب- رائد- مقدم- عقيد- عميد – لواء - فريق- مشير.

(21) تاريخ الجيش السوري، موقع وزارة الدفاع السورية: http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=945.

والجيش الذي كان عاملاً قوياً للوحدة مع مصر هو نفسه الذي أصبح عاملاً مسبباً للانفصال وهدم الوحدة نتيجة الممارسات الخاطئة التي كانت تمارسها القيادة العسكرية والتي يتحكم فيها المشير عبد الحكيم عامر بحق الضباط السوريين[22]، وفي فترة الوحدة اشترط جمال عبد الناصر عدم الجمع بين السياسة والجيش أثناء التوقيع على ميثاق الوحدة بين القيادة في مصر والضباط السوريين الذين يفاوضون للانضمام للوحدة، وفي هذه الفترة كانت اللجنة العسكرية لا تزال تشكيلاً سرياً هيمن عليه الأقليات كالمقدم محمد عمران (علوي)، الرائد صلاح جديد (علوي)، المقدم عبد الكريم الجندي (إسماعيلي)، الرائد أحمد المير(إسماعيلي)، النقيب حافظ الأسد (علوي)، لقد كان هدف هذه اللجنة السرية ضمن الجيش القضاء على الوحدة مع مصر وعلى قيادة البعث التاريخية المتمثلة بميشيل عفلق والبيطار واختيار قيادة تناسب توجهاتهم السياسية[23].

ثالثاً: 1961-1970: سيطرة البعث والتحول البنيوي الأبرز

في نيسان من عام 1962 تم عقد مؤتمر ضم ممثلين عن وحدات الجيش وعددهم 40 ضابطاً، وتم انتخاب قيادة عسكرية تتألف من: (الفريق عبد الكريم زهر الدين قائداً للجيش، اللواء نامق كمال رئيساً للأركان، اللواء وديع مقعبري قائداً للقوى الجوية، اللواء ألبير عرنوق رئيساً لهيئة الإمداد والتموين، اللواء ميخائيل أندراوس ورد رئيساً لهيئة التدريب، العميد محمود صبري رئيساً لهيئة العمليات، المقدم هشام أورفلي قائداً لسلاح البحرية، العميد أكرم الخطيب رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة، العميد هاشم آغا رئيساً لشعبة المخابرات، العميد خليل موصلي رئيساً لإدارة شؤون الضباط)، ولم ترق هذه المناصب للضباط البعثيين والمتعاطفين معهم وعلى رأسهم العقيد جاسم علوان- العقيد لؤي الأتاسي- الملازم أول سعيد دباح - الملازم أول محمد إبراهيم العلي الذي أصبح فيما بعد قائداً للجيش الشعبي برتبة وزير- الرائد حمد عبيد، حيث توجه هؤلاء الضباط إلى حلب وأعلنوا العصيان باسم قيادة الضباط الأحرار وتم إفشال تمردهم، وبعد صراعات مريرة في صفوف الجيش وقرارات قيادة الجيش المتمثلة بالفريق عبد الكريم زهر الدين التي دفعت الناصريين

(22) فلقد ذكر اللواء أمين النفوري في مؤتمر جامعة الدول العربية في آب 1962بأن عدد الضباط الذين تم تسريحهم في زمن الوحدة بلغ 1100ضابط عامل و3000 ضابط احتياط وبلغ عدد الضباط الذين تم نقلهم إلى الإقليم الجنوبي مصر 500 ضابط وتم جلب 2300 ضابط مصري لاستلام مناصب قيادية في الجيش الأول.

(23) للمزيد انظر فقرة سقوط التيار السائد من حزب البعث في الستينيات وأسبابه من كتاب حنا بطاطو، فلاحو سورية: "أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم"، ترجمة عبد الله فاضل- رائد النقشبندي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2014،ص:327-336.

والبعثيين والقوميين لتدبير انقلاب عسكري في 8 آذار من عام 1963[24]. والإطاحة بحكومة خالد العظم، وتم خلع رئيس الجمهورية ناظم القدسي وأعادوا إلى الخدمة عشرات الضباط ممن سُرحوا في أعقاب الانفصال ومعظمهم من البعثيين أمثال الرائد صلاح جديد والمقدم محمد عمران والنقيب حافظ الأسد، قاد الانقلاب العقيد لؤي الأتاسي وتم منحه رتبة فريق وعين قائداً عاماً للجيش وللمجلس الوطني لقيادة الثورة، والعميد راشد قطيني الذي رقي إلى رتبة لواء وعين نائباً للقائد العام، والعقيد محمد زياد الحريري الذي رقي إلى رتبة لواء وعين رئيساً لأركان الجيش والقوات المسلحة[25].

بعد انقلاب 8 آذار 1963، عمدت الحكومة التي يقودها حزب البعث إلى **بناء الجيش العقائدي** بدلاً من الجيش الوطني، أي تحويل الجيش إلى مؤسسة تابعة لفكر البعث وإبعاد الجيش عن التدخل في شؤون الحكم، وتشكيل ألوية لتعزيز الدفاع وترسيخ مفهوم الجيش الشعبي العقائدي ذي التوجه القومي، وتم تغيير في العقيدة، حيث شهدت البلاد بشكل عام والجيش بصفة خاصة سيطرة حزب البعث، فتم إصدار مرسوم باسم مجلس قيادة الثورة يقضي بإعادة الضباط البعثيين المسرحيين وتعيينهم في مراكز عسكرية هامة في العاصمة وضواحيها، وتم الاعتماد على ضباط ينتمون للطائفة العلوية، وانقسم الضباط بين مؤيد للقيادة الحزبية القومية كمحمد عمران وأمين الحافظ وحسين ملحم ومصطفى الحاج، وبين مؤيد للقيادة القطرية كصلاح جديد وعبد الكريم الجندي وأحمد المير وحافظ الأسد وسليم حاطوم وحمد عبيد، وجميعهم من اللجنة العسكرية الحزبية. أما من الناحية الطائفية فأصبحت التكتلات كالآتي[26]:

- تكتل يضم اللواء صلاح جديد حيث التف حوله بعض الضباط العلويين والإسماعيليين.
- تكتل اللواء محمد عمران الذي كان منافساً لصلاح جديد وأمين الحافظ على الرئاسة.
- تكتل النقيب سليم حاطوم ويضم عدداً من الضباط الدروز كالرائد حمد عبيد والعميد فهد الشاعر.
- تكتل اللواء أمين الحافظ.

(24) بشير زين العابدين: "الجيش والسياسة في سورية 1918- 2000 دراسة نقدية"، دار الجابية، الطبعة الأولى 2008، ص: 309.

(25) مذكرات الفريق عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش من عام 1961وحتى وقوع انقلاب 1963.

(26) أعضاء اللجنة العسكرية الحزبية في الجيش بعد توسعتها: (اللواء محمد عمران، اللواء صلاح جديد، اللواء حافظ الأسد، سليمان حداد، عثمان كنعان، المقدم عبد الكريم الجندي، الرائد أحمد المير، النقيب سليم حاطوم، الرائد حمد عبيد، المقدم حسين ملحم، اللواء أمين حافظ، المقدم محمد رباح الطويل، مصطفى حاج علي، أحمد سويداني، موسى الزعبي).

ولقد أحكمت القيادة القطرية السيطرة على سورية بانقلاب عسكري قاده اللواء صلاح جديد في 23 شباط 1966، وتم طرد القيادة القومية والرئيس الفريق أمين الحافظ إلى خارج القطر، وكذلك اندلع صراع بين تحالف صلاح جديد وتكتل سليم حاطوم بعد تهميشه وعدم مكافأته على ما قام به في انقلاب 8 آذار، وأما محاولته اعتقال الرئيس نورالدين الأتاسي ورئيس الأركان اللواء صلاح جديد في مدينة السويداء فتم إفشالها بعد تهديد وزير الدفاع حافظ الأسد بقصف السويداء بالطيران فآثر اللجوء إلى الأردن وعلى أثرها تم إقصاء وتسريح عدد كبير من الضباط الدروز[27].

لقد كان للجنة الحزبية نفوذٌ كبيرٌ في الجيش والقوات المسلحة، فتولى اللواء صلاح جديد رئاسة الأركان واللواء محمد عمران وزارة الدفاع، بالإضافة إلى قيادة اللواء المدرع 70 ما بين 1963 و1966حيث تم طرد محمد عمران إلى بيروت واغتياله في نيسان 1972، وتمت تسمية اللواء حافظ الأسد قائداً للقوى الجوية ثم وزيراً للدفاع. هؤلاء هم الضباط الذين أشرفوا على تحويل المؤسسة العسكرية لصالح طائفتهم بملء وإشغال المناصب تحت مسمى الجيش العقائدي.

في الوقت الذي كانت أجهزة المخابرات السورية وقادتها منشغلين بملاحقة المناوئين والمعارضين لسياساتهم وبالتحقيقات الجارية معهم بشأن اشتراكهم بمحاولات الانقلاب المتتالية وخصوصاً بعد ترؤس العقيد عبد الكريم الجندي الأجهزة الأمنية السورية، كانت مخابرات الجيش الإسرائيلي والموساد تعمل على جمع التقارير والمعلومات عن الجيش السوري وتحصيناته في الجولان وإمكانياته العسكرية، حيث تمكن الجيش الإسرائيلي من السيطرة على الجولان السوري في حرب الأيام الستة وتم وقف إطلاق النار في العاشر من حزيران (1967)، حيث زجت إسرائيل (لوائين) مدرعين على الجبهة السورية في مواجهة القوات البرية السورية التالية[28]:

- القوات العاملة: ستة ألوية مشاة و2 لواء مدرع ولواء مدفعية مؤلف من خمسة كتائب، وأربع كتائب مدفعية مستقلة وفوج م/د وتسعة أفواج م/ط دفاع إقليمي و2كتيبة استطلاع و2 كتيبة مغاوير وكتيبة مظليين و3 كتيبة هندسة و2 كتيبة إشارة و2 كتيبة نقل وكتيبة وقاية كيميائية وفوج حرس حدود.
- القوات الاحتياطية: أربعة ألوية مشاة، وخمسة كتائب مدفعية ميدان وكتيبتين مدفعية م/ط وكتيبتين م/د.

(27) حنا بطاطو: فلاحو سورية، مرجع سابق ص:311.

(28) القوات البرية، موقع وزارة الدفاع السورية، مرجع سابق.

لقد خسر الجيش السوري 2500مقاتل و5000جريح وعدد كبير من الأسرى وتدمير قسم كبير من الأسلحة والعتاد، وتم تدمير 50 طائرة على مدارج المطارات بضربات إسرائيلية عليها، أما الحرب على الأرض فأثبتت إفلاس الشعارات الرنانة المطروحة وكذب البيانات، وخلال الأيام الستة خسر العرب ومنهم السوريون أراض هامة واستراتيجية كالجولان.

لقد كانت المعارك الداخلية التي سيطرت بموجبها اللجنة العسكرية الحزبية على الجيش والدولة أكثر قوة من المعارك في الجولان، حيث انسحب اللواء المدرع 70 والذي يقوده العميد عزت جديد بدون قتال، وبدأ التنافس بين صلاح جديد وحافظ الأسد يظهر على العلن فتمت إقالة عزت جديد من قيادة اللواء 70الذي كان له أهمية كبيرة وتمت محاصرة مقر العقيد عبد الكريم الجندي الذي كان يشغل منصب رئيس الأمن الوطني ورئيس إدارة المخابرات العامة وأشيع بأنه قد انتحر في ظروف غامضة[29].

وفي عام 1968شكل وزير الدفاع حافظ الأسد والقائد العام للجيش والقوات المسلحة لجنة برئاسة اللواء مصطفى طلاس رئيس أركان الجيش لإعادة تنظيم القوات المسلحة وتحديد حجمها وتشكيلاتها وفقاً للمهام التي أسندتها القيادة العامة لتتناسب مع طموحات الأسد باستيعاب المتطوعين الجدد لدعم توجهه الجديد فتم تشكيل الألوية ضمن فرق عسكرية.

وفي عام 1970 زج صلاح جديد بصفته أميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي بعدة ألوية و200 دبابة في أتون معركة أيلول الأسود بين الفلسطينيين والأردن والتي أدت إلى خسارة فادحة بالقوات والأسلحة بعد أن رفض وزير الدفاع حافظ الأسد تقديم الغطاء الجوي للقوات البرية الذاهبة للأردن، ونتيجة التنافس بين قطبي الجيش جديد والأسد اتخذ جديد قراراً يقضي بإعفاء حافظ الأسد ومصطفى طلاس من منصبيهما مما أدى إلى تحرك حافظ الأسد للقيام بانقلاب جديد أسماه "الحركة التصحيحية"، والزج بصلاح جديد الأمين القطري المساعد ورئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي ورئيس الحكومة يوسف زعين والعميد عزت جديد والعميد كاسر محمود قادة اللواء 70 بالسجن حتى وفاتهم. لقد أدرك حافظ الأسد بأن الحزب والمجتمع المدني هم الحلقة الأضعف من بين الفئات المتصارعة على السلطة، ولذلك جعل توازن النظام يقوم على مؤسسة عسكرية قوية

(29) للمزيد والتوسع انظر المرجع : عدنان سعد الدين، الحكم البعثي (العلوي) من عام 1963 حتى عام 1977،على الرابط التالي: https://goo.gl/jd3G46

تبسط نفوذها بشكل واسع من خلال تشكيل فرق عسكرية تستطيع حماية النظام وإعطائها بُعداً أمنياً[30].

وضمن فلسفة الجيش العقائدي الذي يعني الولاء المطلق للقائد الرمز، وهي فلسفة مستمدة من التجربة الكورية الشمالية ومدعومة بمنظومة أمنية موالية مهيمنة على الحياة العامة بالاعتماد على العنصر الطائفي، تم تطويع عدد كبير من طائفة حافظ الأسد وعشيرته في الجيش كما تم تطويع دورة في الكلية الحربية من الموالين وتمت تسميتها دورة البعث الأولى.

أما على صعيد التحول في بنية الجيش العسكرية تم بداية عام 1970 زيادة مستوى التسليح والتدريب في الجيش السوري وزيادة أعداد المنتسبين للجيش، فتم تشكيل لجان لتنظيم الجيش وفق نظام الفرق العسكرية بدلاً عن التشكيل القديم الذي كان يعتمد نظام الألوية والأفواج والكتائب، حيث أن اللواء 72 المدرع المتمركز في قطنا أصبح نواة الفرقة العاشرة، واللواء 70 المدرع المتمركز في الكسوة أصبح نواة الفرقة الأولى، واللواء 132مشاة المتمركز في ازرع أصبح نواة الفرقة الخامسة ميكا، واللواء 68 أصبح نواة الفرقة السابعة المتمركزة في زاكية، والفوج 38 مغاوير أصبح نواة الوحدات الخاصة[31].

وتتوزع عادة الفرق في الجيش السوري بين نوعين أساسيين وفق تسليح الفرقة: فإما أن تكون فرق دبابات كالفرقة الأولى، الفرقة الثالثة، الفرقة الخامسة، الفرقة التاسعة، الفرقة الحادية عشرة، وإما أن تكون ميكانيكية كالفرقة الرابعة والسابعة والعاشرة والسابعة عشرة، أو فرق قوات خاصة كالفرقة 14والفرقة 15.

رابعاً: 1970 -1985: مركزة القوة بمجموعات موالية

في 6 تشرين الأول 1973 بدأت القوات السورية بالاشتراك مع القوات المصرية بشن حرب ضد إسرائيل استمرت 18 يوماً، فشلت في تحقيق أهدافها المتمثلة بتحرير الجولان التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة 1965 بسبب ضعف التخطيط وتمركز الأوامر بيد القائد العام للجيش

(30) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، مرجع سابق، ص 370- 380.

(31) مقابلة بحثية أجريت مع العقيد الركن محمد الخطيب في هاتاي/ تركيا في 2018/6/23.

بطريقة تلغي المرونة التي تتطلبها العمليات العسكرية، والذي سبب عجزاً في اتخاذ القرار وأدى إلى نتائج كارثية بعد قيام الجيش الإسرائيلي بهجوم معاكس.

أما على صعيد التحولات التي أحدثها الأسد في الجيش فتتمثل في تشكيل قوى عسكرية موالية لدرء الانقلابات العسكرية وإسناد قياداتها للعائلة والمقربين ونذكر منها[32]:

1. سرايا الدفاع

تأسست في عام 1971وأسندت قيادتها إلى رفعت الأسد شقيق حافظ أسد، بقوام 20.000من عشيرة "المتاورة" التي ينتمي إليها الأسد، بنسبة 90 بالمئة من هذه العشيرة، وتشكلت السرايا من 20 كتيبة وتم انتشارها حول العاصمة دمشق. وفي حلول عام 1982 بلغ تعدادها 55.000 مقاتل بعد انضمام عدد كبير من الطائفة "المرشدية" لها، وأصبحت فرقاً خاصة مسلحة بأحدث الأسلحة من مدفعية ثقيلة ودفاع جوي وصواريخ ومروحيات وجهاز مخابرات خاص، يتولى قيادته العقيد سليم بركات، وتمتاز بمزايا خاصة للمنتسبين إليها، وأصبح لها جهاز مخابرات خاص لرصد العناصر المناوئة للنظام داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، وكان لها سجون خاصة بها ومستقلة عن جميع الأجهزة الأمنية. تم حل سرايا الدفاع بعد المحاولة الانقلابية التي قام بها رفعت الأسد ضد شقيقه حافظ الأسد في عام 1984[33].

2. الحرس الجمهوري

تأسس في عام 1976بمهمة الدفاع عن مؤسسة الرئاسة وهي الوحيدة التي يحق لها دخول العاصمة، وأسندت قيادتها إلى اللواء عدنان مخلوف ابن عم أنيسة مخلوف زوجة حافظ الأسد، وينخرط في هذه القوة العناصر والضباط الأكثر ولاءً للنظام، وتقوم بنيتها على ألوية تسند قيادة الألوية للمقربين، فمنهم أبناء حافظ الأسد باسل وبشار وماهر الذي تم نقله إلى قيادة الفرقة الرابعة ومناف طلاس ابن وزير الدفاع مصطفى طلاس وهذه هي الألوية: 103والـ105والـ104والـ106.

(32) بشير زين العابدين: الجيش والسياسة، مرجع سابق ص454- 455.

(33) الجدير بالذكر أن سرايا الدفاع ارتكبت مجزرة بسجن تدمر بقيادة المقدم معين ناصيف (صهر رفعت الأسد) راح ضحيتها 1200من معارضي النظام وسجناء الرأي ومن جماعة الإخوان المسلمين، كما اشتركت مع قوات الجيش بارتكاب أفظع مجزرة في مدينة حماة في عام 1982حيث قال الصحفي البريطاني روبرت فيسك إن أكثر من 25.000 من السكان قتلوا، وذهب الآخرون إلى عدد 60.000 من خلال الإعدامات الجماعية واعتقال الآلاف الذين لم يحدد مصيرهم حتى الآن. هذه الأحداث أسفرت عن اعتقالات عديدة في صفوف الجيش بتهم التعاطف أو الاشتراك في عمليات ضد أمن الجيش. وبعد هذه الأحداث برز العنصر العلوي كعنصر ينبغي له وفق مخيال السلطة أن يكون بمراكز القوى في الجيش والقوات المسلحة.

يبلغ تعداد الحرس الجمهوري بحدود 35.000 وأغلب الضباط من "العلويين"، ويتم تزويدها بأحدث الأسلحة، ووصل عدد الدبابات فيها إلى 350 دبابة طراز T72 الأحدث في الجيش، و350 عربة BMB ومدفعية ثقيلة، ومروحيات، ومنصات إطلاق صواريخ. واتخذت من منطقة قاسيون المطلة على العاصمة دمشق مقراً لألويتها وتتمتع بمزايا خاصة وتتدخل بالشأن العام[34].

3. الوحدات الخاصة

تتشكل الوحدات الخاصة من عدد من الأفواج المستقلة وهي: الفوج 35 والفوج 41 والفوج 45 والفوج 46 والفوج 47 والفوج 48 والفوج 53 والفوج 147يقودهم ضباط موالون، ومن أشهر قادة الأفواج العميد هاشم معلا بالاشتراك مع الفرقة الثالثة بقيادة العميد شفيق فياض، الذي ارتكب مجزرة المشارقة والكلاسة وأقيول وبستان القصر في حلب في 1980 وعدد من المجازر في لبنان، بلغ تعداد هذه القوة بحدود 20.000 ترأس قيادة هذه القوات اللواء علي حيدر منذ تشكيلها عام 1968وحتى عام 1994، وهو علوي من جبلة قرية حلة عارة من عشيرة الحدادين التي ارتبط اسمها بعمليات القمع في سورية ولبنان، وبعد عزل اللواء علي حيدر تم استبدال تسميتها بالقوات الخاصة وأسندت قيادتها الى اللواء علي حبيب الذي أصبح فيما بعد رئيساً للأركان ووزيراً للدفاع وهو من عشيرة الأسد المتاورة.

4. فرق عسكرية ذات قوة نوعية

كالفرقة الثالثة التي تأسست الفرقة في عام 1978بقيادة العميد شفيق فياض ابن عمة الرئيس حافظ الأسد، وتتمركز شمال العاصمة دمشق في منطقة القطيفة، واشتركت في عمليات قمع المدنيين في حلب في الأحداث مع سرايا الدفاع والوحدات الخاصة، و**الفرقة الرابعة التي** تأسست في عام 1984 على يد اللواء حكمت إبراهيم لاستيعاب جنود وضباط سرايا الدفاع التي تم حلها بعد المحاولة الانقلابية لقائدها رفعت الأسد شقيق الرئيس حافظ الأسد في 1984، ويقودها اللواء ماهر الأسد شقيق بشار الأسد وتتموضع حول طريق دمشق - بيروت.

5. الاستحواذ على شعبة المخابرات العسكرية

هي جهاز مسؤول عن التخطيط العسكري والعمليات الأمنية والمراقبة، وعمل اللواء علي دوبا رئيس الشعبة على ضمان الولاء لحافظ الأسد بكل الطرق، ومن خلال زرع جيشٍ من المخبرين في كل ما

(34) وتم تسليم قيادتها لضباط من الطائفة العلوية حصراً وهم: 1. اللواء عدنان مخلوف، 2. اللواء علي حسن، 3. اللواء نور الدين النقار، 4. اللواء شعيب سليمان، 5. اللواء بديع علي، 6. اللواء محمد عمار، 7. اللواء محمد يوسف، 8. اللواء محمد علي درغام.

يتعلق بحياة المواطنين، وتتبع شعبة المخابرات تنظيمياً للأركان العامة وترتبط من حيث المهام بالأمن القومي ومن الناحية القانونية تختص بتأمين الجيش من الأخطار الخارجية والداخلية وحماية الجيش وعناصره والحفاظ على أمنه وسلامته، ولكنها تتدخل في جميع القضايا المدنية والعسكرية وحتى السياسية والثقافية والقضائية كما هو حال الأجهزة الأمنية الأخرى ومن قادتها اللواء علي دوبا واللواء حسن خليل واللواء آصف شوكت زوج بشرى حافظ الأسد ويقودها اللواء محمد محلا.

6. تعزيز أدوار إدارة المخابرات الجوية

ترأس المخابرات الجوية لـ30 عاماً العميد محمد الخولي، والذي يتمتع بثقة كبيرة من حافظ الأسد، وهي المشرفة على البرامج السرية للجيش ومنها الملف الكيماوي، ولها فروع منتشرة على جغرافية القطر، ومن المفترض أن تكون مهمتها السهر على أمن القوى الجوية والدفاع الجوي وأمن الطيارين والحفاظ على سرية السلاح وكشف مدى التطور والتسليح في جيش العدو كما تسلم قيادتها اللواء إبراهيم حويجة، ويقودها حالياً اللواء جميل الحسن.

7. مكتب الأمن القومي

تم تأسيسه في القصر الجمهوري على خلفية تزايد نفوذ ضباط المخابرات وتدخلهم بالشأن العام ونشوء صراعات بين أجهزة المخابرات حول الصلاحيات والمنافع والمكاسب، ترأسه عند تأسيسه أحمد دياب، ومهمته التنسيق بين أجهزة المخابرات المختلفة وجمع التقارير الأمنية من كل الأجهزة الأمنية، ويعد أعلى سلطة أمنية في سورية، وفي عام 1978تم تكليف المهندس عبد الرؤوف الكسم رئيساً للجهاز وفي عام 2000 تم تكليف اللواء محمد سعيد بخيتان، في عام 2008 تم تغيير اسمه ليكون مكتب الأمن الوطني ويرأسه حالياً اللواء علي مملوك.

8. إعادة التنظيم وفق نظام الفيالق

في عام 1985 تم تكليف اللواء علي أصلان نائب رئيس الأركان بمهمة ترتيب الجيش بنظام فيالق لاستيعاب الضباط والأعداد المتزايدة في القوات المسلحة، حيث أصبحت على الشكل التالي[35]:

- **الفيلق الأول**: تم تشكيله من الفرق الخامسة والسابعة والتاسعة وعدد من الألوية والأفواج المستقلة، ويتمركز حول دمشق بمهمة تأمين المنطقة من دمشق حتى حدود فلسطين.

(35) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، مرجع سابق، ص 456-459.

- **الفيلق الثاني**: والمشكل من الفرقة العاشرة والفرقة الرابعة عشرة وعدد من الألوية والأفواج المستقلة، ويتمركز في الزبداني بمهمة تأمين المنطقة من شمال دمشق وحتى حمص تم تشكيله في عام 1988.
- **الفيلق الثالث:** تم تشكيله في نهاية الثمانينيات ويتشكل من منشآت الصواريخ وباتجاه البادية ودير الزور والحدود التركية والعراقية.
- حيث ارتفع تعداد القوات المسلحة بعد عام 1985 حتى وصل إلى 400 ألف من الضباط وصف الضباط العاملين و300 ألف من الاحتياطيين.

خامساً: 1980-2011: جيش عقائدي وسفيراً عسكرياً لم يستمر

ساهمت سياسة "الحزب القائد" التي كرسها دستور 1970 في تسخير كل إمكانات الدولة لمتابعة ما بدأته السلطة، لا سيما فيما يخص الجيش الذي سيدخل بعد إعادة ضبط البناء ببوصلة أمن الحكم ومركزة القوة مرحلة التبعية الحزبية[36].

إذ تبوأ أعضاء قيادة الجيش مكانة مرموقة في اللجنة المركزية لحزب البعث الحاكم كقائد الدولة والمجتمع، حيث بلغ عدد أعضاء اللجنة 18 عضواً منهم 12 من الطائفة العلوية، كان لهم التأثير في الأمور السياسية والتدخل به والتدخل في شؤون الحكم المدني، ففي عام 1980 كان أعضاء اللجنة المركزية للحزب من الجيش وهم: (الفريق حافظ الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة، اللواء علي أصلان نائب رئيس الأركان للجيش والقوات المسلحة، العميد رفعت الأسد قائد سرايا الدفاع، اللواء علي دوبا رئيس شعبة المخابرات العسكرية، اللواء علي حيدر قائد القوات الخاصة، اللواء علي الصالح قائد الدفاع الجوي، اللواء إبراهيم الصافي قائد الفرقة الأولى، اللواء محمد إبراهيم العلي قائد الجيش الشعبي، اللواء شفيق فياض قائد الفرقة الثالثة، اللواء عدنان بدر الحسن قائد الفرقة التاسعة، اللواء فؤاد عبسي رئيس إدارة أمن الدولة، اللواء محمد الخولي رئيس المخابرات الجوية، اللواء محمد ناصيف نائب رئيس إدارة أمن الدولة)[37].

وفي عام 1982 قام الجيش الإسرائيلي باجتياح لبنان بحجة ضرب منظمة التحرير الفلسطينية والتقدم على أثرها في الجنوب اللبناني واحتلال ما يقارب 10% من أراضيه، وتلك المساحة أصبحت ذريعة لتكاثر ونمو حزب الله اللبناني المدرب على يد الجيش السوري والموجه إيرانياً. وتم تأمين المناخ

(36) مقابلة مع الرائد مصطفى الكنج في الداخل السوري عبر السكايب بتاريخ 2018/6/24.

(37) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة، مرجع سابق.

الملائم للتسلح بحجة المقاومة وحماية الحدود من التمرد والعمل على طرد المحتل. وهنا أخذ الجيش السوري دور قوة الردع في لبنان بتكليف وتصريح من الداخل اللبناني والخارج العربي، وأضيف إلى ذريعة تطبيع الوجود الفلسطيني، وذريعة طرد الجيش الإسرائيلي.

واستمرت سفارة الجيش اللادبلوماسية حتى بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جبل الشوف اللبناني سنة 1983 واندلاع معارك دامية بين المسيحيين والدروز، واستغلال النظام السوري وجود الجيش السوري في لبنان لأخذ دور قوات الفصل والتحكم والتأثير على رجحان أي قرار أو نفوذ يمكن أن يؤثر على نمو وتكاثر القوى والميليشيات الشيعية المتمثلة بحزب الله اللبناني وحركة أمل، بالرغم من المرور بمرحلة تغيير قائد الجيش السوري بعد وفاة حافظ الأسد واستلام بشار الأسد من بعده سنة 2000، لأن توجه النظام نفسه باستخدام المؤسسة العسكرية لمتابعة ما بدأه[38].

وساعد على ذلك المرسوم الذي أصدره حافظ الأسد في 1984 باعتبار القادة العسكريين للفرق كحكام عرفيين في مناطق انتشار فرقهم، فتم إعطاؤهم صفة أمنية، حيث إن مدينة دمشق والغوطتين الغربية والشرقية مقسمة بين الفرقتين الأولى والثالثة، وجنوب دمشق للواء إبراهيم الصافي وشمال دمشق لشفيق فياض، وكان هذا المرسوم من أهم مظاهر الفساد في الجيش وينص: (القائد يستطيع التعامل مع أي حدث ضمن قطاعه)، من دون طلب إذن القيادة.

بعد دخول الجيش السوري إلى لبنان تحت ذريعة إخضاع الفلسطينيين المتواجدين في لبنان وطرد الجيش الإسرائيلي من جنوبه، بالإضافة إلى طلب الرئيس اللبناني فرنجية آنذاك تدخل الجيش السوري لحماية المسيحيين. فدخل الجيش السوري ووقف إلى جانب الميليشيات المسيحية واقتحم مواقع الفلسطينيين وأرسى بالمقابل أول قاعدة، والتي ستكون مراكز تدريب للميليشيات الطائفية مثل حزب الله اللبناني وحركة أمل، وإقامة تحالفات بين الأحزاب والتيارات.

كان لاغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005 الدور الأكبر والرئيسي في إنهاء دور الجيش السوري في لبنان وعودته للأراضي السورية، حيث عادت قطعات الجيش إلى مواقعها بعد مرور حوالي ربع قرن على وجودها في لبنان، وانكفأ نحو الداخل السوري، كما عادت القيادات الأمنية الرمزية إلى سورية أمثال غازي كنعان وجامع جامع ورستم غزالة، وهو بطبيعة الحال ما أفرز تغيرات في بنية الجيش حيث تم إنشاء الفرقة 15 قوات خاصة والفرقة 17.

(38) المرجع نفسه.

اعتمدت قيادات الجيش العليا أسلوب إشغال قطعات ووحدات وتشكيلات الجيش في كافة أنحاء سورية، ولكافة صفوف القوات بما فيها الكليات العسكرية، وكل صنف أو تشكيل أو كلية حسب مجال اختصاصها من خلال المشاريع التكتيكية الحية للقطع والتشكيلات العسكرية حسب حجمها أو صنفها، بالإضافة للاختبارات الرياضية المكثفة دون تهيئة البيئة المعنوية أو المادية للإبداع أو التفوق فيها، بالإضافة إلى القيام بالتجهيزات الهندسية على حدود المحافظات الحدودية بحجة زيادة تحصيناته واستعداداته وتطبيق تجارب تخريج دفعات ضباط في الكيان بغير الأسلوب أو المنهاج الذي كان يطبق في السنوات السابقة (وأثبت فشله الذريع)، مع إصرار قيادات الجيش عالية المستوى على الاستمرار به. مما ولد حالة من الضغط النفسي والتساؤلات لعدم جدوى تلك القواعد والأساليب التي تستخدمها قيادات الجيش، وبدأت تظهر الأسئلة التي لم تقابل بأجوبة مقنعة مثل تكرار التحصين وإنشائه مع ملاحظة من يقوم به بعدم جدواه تجاه العدو، أو تعطل الآليات واهترائها من خلال المشاريع الكثيفة وعدم الاكتراث بإصلاحها إذا ما كانت القطع العسكرية لا تتبع للحرس الجمهوري أو الفرقة الرابعة، اللتان تنعمان في تلك الفترة بالسيارات الحديثة والدبابات الحديثة مثل "T80"، مساكنهم المخدمة بشكل يختلف عن باقي قطعات وتشكيلات الجيش، مما يجعلهم أضعف معنوياً وأقل انتماءً، وللحول دون ذلك كان التوجه نحو الإشغال المرهق الذي تم اعتماده[39].

ملاحظات ختامية

- لم تستقر عمليات البناء والتشكل للمؤسسة العسكرية منذ بلورة أطره العامة على يد الملك فيصل عام 1916 حتى انقلاب 1970 إذ مرت هذه العمليات بعدة ارتكاسات جعلت البناء غير مكتملٍ منها: ما يتعلق بقطعات الشرق الخاصة التي فرضها الانتداب الفرنسي، ومنها ما يتصل بتناقضات وتباينات مرحلة الاستقلال إذ عانت القوات المسلحة منذ 1945 وحتى عام 1963 من التناقضات والصراعات والانقسامات الحزبية مما أدى إلى سلسلة من الانقلابات العسكرية وحركات التمرد والعصيان.

- على الرغم من دخول حكومات ما بعد الاستقلال ببلورة أطر بنيوية وتنظيمية وعقدية وتسليحية للجيش السوري، إلا أن عملية البناء تلك تعثرت بحكم وضوح رغبة السلطات الحاكمة في تلك الفترة في الاستحواذ على الجيش وإدخاله في معادلات تثبيت أمن السلطة على

(39) المرجع نفسه.

حساب أمن الوطن، وقد ساهم هذا في تغييب الأسئلة الموضوعية والوطنية في بناء الجيش لا سيما فيما يرتبط بالشق العقائدي الذي شابه تغلب منطق الحاكم وتحكمه على القيادة العسكرية ورجالاتها.

- كشفت حرب 1948 ونكسة عام 1967 مواضع الخلل البنيوي في الجيش الذي تعرض لتدمير لحوالي ثلثي سلاح الجو، الأمر الذي كان له أثر في تغليب الاستراتيجيات الدفاعية والاهتمام بها، وقد غيبت متطلبات الترميم والتطوير آنذاك بحكم ترتيبات حزب البعث للسيطرة على الحكم من جهة، وبحكم ترتيبات حافظ الأسد داخل حزب البعث لضمان تفرده بالحكم من جهة ثانية، إلا أن هذا لم يمنع السلطة آنذاك من محاولة تجديد الروح بالجيش السوري، وإحداث فرق عسكرية بدلاً من الألوية والأفواج، الأمر الذي كان له أثر في اتخاذ قرار حرب تشرين رغم انتكاسات ما أفرزته حرب الاستنزاف من ضعف في جوانب التخطيط التكتيكي والاستراتيجي.

- من أبرز التحولات التي طرأت في الجيش هو استحداث حافظ الأسد لمجموعات ووحدات عسكرية نوعية تدين بالولاء المطلق له، سواء عبر التدعيم الفني والتقني والتسليحي المطلوب أم من خلال السياسة الطائفية المتبعة في تشكيل تلك الوحدات والتي تدين بمعظمها للأسد بحكم المذهب الواحد (العلوية)، أو من خلال إطلاق صلاحيات القوة الاستخباراتية العسكرية وربطها مباشرة بـ"الرئيس"، وهذا يعزز من مقاربة أن عمليات التشكل تمت في هذه الفترة لضرورة تثبيت الحكم وصيانته من الانقلابات العسكرية.

- كرس دستور 1970 سلطة حزب البعث على الدولة والمجتمع عبر مبدأ الحزب القائد، وهذا ساهم بدوره في تحول الجيش لجيش عقائدي مرتبط ارتباطاً كلياً بالحزب الحاكم، وهو أمر حوّل الجيش لمؤسسة مضطربة وظيفياً فهي من جهة منتشرة وفق متطلبات "المواجهة" مع إسرائيل دون أن يرافق ذلك سياسات تنمية القدرات البشرية والتنظيمية وغلب على مناخات تفاعل الجيش داخل وحداته منهجية الفساد، ومن جهة ثانية، أُوكل للوحدات النوعية المستحدثة أو المعاد ضبطها مهام أمنية غولت من صلاحياتهم ضمن القطاعات المدنية.

- ساهمت بعض المراسيم التي أصدرها حافظ الأسد في تحول بعض قادة الفرق العسكرية إلى حكام عرفيين في مناطق انتشار فرقهم، وتم إعطاؤهم صفات أمنية حولت معظم الوحدات الإدارية السورية إلى مناطق نفوذ عسكرية، لتزداد مع هذا المراسيم السياسة التي تحولت وظائف الجيش في جزء مهم منها إلى الداخل السوري، ومما زاد هذه الأدوار هو الدور السياسي الخارجي الذي قام به الجيش في لبنان لضمان التحكم والتأثير على القرار والمجتمع اللبناني،

بالإضافة إلى إرسائه لألوية مراكز تدريب للميليشيات الطائفية، وإقامة تحالفات بين الأحزاب والتيارات.

- لم تكن التغييرات في ظل حكم الأسد الابن بالغة العمق، حيث حافظ على الهندسة التي عمل عليها الأسد الأب، وقام بإصدار بعض التشريعات والقوانين وتغييرات في أسماء قيادية في الجيش (لا سيما في سلاح الجو)، واتبع سياسة "إشغال الجيش" بالمشاريع التكتيكية دون أن يرفقها تهيئة البيئة المالية والفنية وتطوير القدرات البشرية، لا سيما مع تكرار عمليات التحصين وتعطل الآليات واهترائها.

بذلك، بقيت الأسئلة المرتبطة بإعادة التشكل معلقة خاصة فيما يرتبط بالبنية وتغيير العقيدة السياسية الناظمة، وعدم تحزيب الجيش، وقوننة العلاقات المدنية والعسكرية، وسياسات التدريب والتطوير المنهجي للموارد البشرية للجيش، وتصحيح أدوار ووظائف بعض القطعات والمجموعات العسكرية وترسيم علاقتها مع القطاع المدني.

الملحق الثاني

القوانين والتنظيمات الحاكمة للجيش بعد 2011

وحدة المعلومات*

* ورقة من إعداد فريق وحدة المعلومات بمركز عمران للدراسات.

الملحق الثاني: القوانين والتنظيمات الحاكمة للجيش بعد 2011

تمهيد

منذ بدء تبلور الدولة السورية بعد نهاية الحكم العثماني تم فرض التجنيد الإجباري عبر قانون التجنيد في عام 1919 كما تمت الاستفادة من الضباط العرب الذين كانوا في صفوف الجيش العثماني، إلا أن الاحتلال الفرنسي لسورية أدى إلى إبطال تلك القوانين وحلّ الجيش الوطني، ولاحقاً في عام 1930 أسست فرنسا قوات الشرق الخاصة بموجب قرار صادر عن المفوض السامي برقم 3045 يوم 20 آذار 1930، وقد احتوى هذا القرار نظام هذه القطعات وعملها وحقوق الضباط والأفراد العاملين فيها[1]، وهو ما كان نواة الجيش السوري لاحقاً حيث بدأت عملية تنظيم الجيش على أسس جديدة عبر قرارات كانت تصدر من قيادة الأركان الحربية آنذاك، ومع تتالي الأحداث بدأت عملية التنظيم تتطور رويداً رويداً عبر قوانين تم إقرارها من قبل القيادة العسكرية أو السياسية بحسب الفترة الزمنية التي كانت تمر بها سورية وكان للأحداث والتحولات الكبرى الأثر الأكبر على البنية التنظيمية والقانونية للجيش والقوات المسلحة.

وعلى رأس تلك التحولات: الوحدة مع مصر والتي نقلت الجيش نقلة نوعية، وتم إنشاء هيئات وإدارات عسكرية ما زالت موجودة حتى يومنا هذا، ثم وصول حزب البعث للحكم وتحول الجيش إلى جيش عقائدي بدل الجيش الوطني، وظهور مسمى الجيش والقوات المسلحة، ثم هزيمة الجيش السوري في حرب حزيران عام 1967 وتدمير البنية الأساسية له والبدء بالتحضير لحرب "التحرير"، وظهور نظام الفرق المدرعة والميكانيكية ثابتة الملاك وزيادة في عدة وعتاد الجيش السوري، ثم حرب تشرين عام 1973 و الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 وصولاً إلى تولي بشار الأسد الحكم عام 2000 وبدء ما أسماها مرحلة التطوير والتحديث وإصداره لقوانين الخدمة العسكرية والمعاشات العسكرية عام 2003 ثم الانسحاب من لبنان عام 2005، حتى بدء الثورة السورية والتي أدت إلى اختلال في بنية القوات المسلحة السورية التنظيمية وظهور قوانين وتعديلات جديدة للتعامل مع الوضع الجديد كان قد غفل عن توقع حدوثه المشرعون، حيث تم توظيف كل ما يمكن توظيفه لصالح بقاء النظام في سدّة الحكم.

(1) قضية القطعات الخاصة: موقع وزارة الدفاع: http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=1172.

لقد شهدت الفترة التي تلت عملية وصول بشار الأسد للحكم في سورية عمليات تعديل في بنية الجيش السوري قانونياً وتنظيمياً، عبر ظهور قوانين جديدة تتلاءم مع متطلبات الخدمة العسكرية وخدمة العلم رافقه إبطال العمل بقوانين سابقة وتعديل ما تبقى لمواكبة التطور البنيوي في الجيش السوري من ناحية ظهور الفيالق العسكرية وزيادة أعداد الفرق العسكرية والقوات الخاصة والألوية المستقلة، وهذا ما يستدعي دراسة هذه المواضيع نظراً لأهميتها في صياغة الشكل الحالي للجيش والقوات المسلحة والتي تأثرت بشكل كبير خلال السنوات الماضية نتيجة العمليات العسكرية التي خاضتها على مختلف المستويات القيادية أو الأدنى منها وذلك على المساحة الجغرافية السورية بالكامل.

سنحاول في هذا التقرير المعلوماتي توضيح القوانين الناظمة لعمل المؤسسة العسكرية وبنيتها التنظيمية، وعليه سنفصل في أهم المراسيم والقوانين المتعلقة بالشأن العسكري وهي (قانون الخدمة العسكرية، قانون معاشات العسكريين، قانون خدمة العلم، قانون التعبئة، قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية) وتعديلاتها ومبررات هذه التعديلات. كما سنفصل في البنية التنظيمية لهذا الجيش وأبرز تحولاتها.

أولاً: قانون الخدمة العسكرية: تعديلات للتحكم والتماهي

ويُعرف قانون الخدمة العسكرية بالمرسوم التشريعي /18/ للعام 2003 الخاص بالخدمة العسكرية[2] للضباط وصف الضباط والأفراد المتطوعين، وقبل إصداره بعام 2003 كان يُعمل بقانونين منفصلين، أحدهما: للضباط كان يسمى قانون خدمة الضباط رقم /278/ تاريخ 1969/11/27، والآخر قانون الخدمة لصف الضباط والأفراد المتطوعين رقمه /53/ تاريخ 1962/7/3 إضافة لتعديلاتهما. وبعد استلام بشار الأسد للحكم في عام 2000 بدأ بإدخال تعديلات على المراسيم والقوانين التشريعية السابقة، وتم إصدار المرسوم التشريعي رقم /18/ الصادر في 2003/4/21 المتضمن قانون الخدمة العسكرية والمتعلق بخدمة الضباط وصف الضباط والأفراد المتطوعين في القوات المسلحة، حيث تتناول الأحكام الواردة في المرسوم التشريعي القواعد والنظم الخاصة **بخدمة الضباط وصف الضباط والأفراد المتطوعين** في الجيش والقوات المسلحة، وتم إلغاء العمل بقانوني خدمة الضباط وخدمة صف الضباط والأفراد المتطوعين.

(2) قانون الخدمة العسكرية، موقع مجلس الشعب http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5571&cat=16006.

ويعد قانون الخدمة العسكرية من أهم القوانين المرتبطة بالشأن العسكري كونه ينظم في أبوابه ومواده عدداً كبيراً من الجوانب التنظيمية والمالية وعمليات الترفيع، وكذلك حجم وعقيدة الجيش والقوات المسلحة وتكوينها، كما يدخل القانون في أدق التفاصيل المتعلقة بالخدمة العسكرية، ويتألف المرسوم التشريعي من ثماني مواد أساسية، أما نص قانون الخدمة العسكرية فيتألف من مائة وسبعة وتسعين مادة، موزعة على ستة عشر باباً، يتوزع كل منها على عدد من الفصول، وبحسب المرسوم التشريعي ينشأ في القوات المسلحة **مجلس دفاع مشترك يتألف من أعضاء دائمين** (القائد العام للجيش والقوات المسلحة – رئيساً، نواب القائد العام للجيش والقوات المسلحة، رئيس هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة، نواب رئيس هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة، رئيس هيئة الإمداد والتموين، رئيس هيئة العمليات، رئيس هيئة التدريب، رئيس شعبة المخابرات، قائد القوى الجوية والدفاع الجوي، قائد القوى البحرية والدفاع الساحلي، مدير الإدارة المالية، مدير إدارة شؤون الضباط) **وأعضاء استشاريين** (قادة الفيالق، مدير الإدارات التابعة للقائد العام، مدير الإدارات التابعة لرئيس هيئة الأركان، من يرى القائد العام للجيش والقوات المسلحة دعوته من الضباط).

<u>ويناط بهذا المجلس مهام عدة على رأسها دراسة القضايا التالية:</u>

1) العقيدة القتالية.
2) حجم الجيش وتنظيمه وتمركزه وتسليحه وتجهيزه وتدريبه.
3) مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالقوات المسلحة.
4) دراسة القضايا التي يرى القائد العام للجيش والقوات المسلحة عرضها عليه لتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها.

كما تنص المادة الرابعة على تأليف لجنة عفو مؤلفة من رئيس وستة أعضاء من أعضاء مجلس الدفاع العسكري، تمارس مهام لجنة العفو ومجلس الدفاع العسكري المنصوص عليها في القوانين النافذة بالنسبة لكافة الأحكام الصادرة عن القضاء العسكري، ويحق للقائد العام أن يحيل بعض طلبات العفو إلى مجلس الدفاع العسكري لينظر فيها.

وينظم قانون الخدمة العسكرية كل ما يتعلق بعسكريي القوات المسلحة، من كافة الجوانب التنظيمية والمالية وعمليات الترقية والرتب العسكرية واللباس... إلخ، في حين لا تسري أحكامه على قوى الأمن الداخلي، وتطبق عليهم القوانين الخاصة بهم، على الرغم من أن قوى الأمن الداخلي هي إحدى القوى الفرعية للقوات المسلحة في الجمهورية العربية السورية، كما يحدد قانون الخدمة

العسكرية في بابه الثاني، تكوين القوات المسلحة من حيث إنها هيئة عسكرية نظامية تتألف من ضباط وصف ضباط وأفراد القوات التالية[3]:

1. **القوات الرئيسية: (الجيش العربي السوري) الذي يشتمل على:** القوى البرية، القوى الجوية والدفاع الجوي، القوى البحرية.
2. **القوى الفرعية: وتتكون من** قوى الأمن الداخلي ضمن حدود أنظمتها الخاصة.
3. **القوى الإضافية: وتتكون من:** قوى الاحتياط، قوى الجيش الشعبي، القوى الأخرى التي تقتضي الضرورة إنشاءها.

ويبدو أن هذا التقسيم تتفرد به القوات المسلحة السورية، فلا تكفي كلمة الجيش للإشارة إلى مجاميع القوات المسلحة السورية على عكس ما هو متعارف عليه في الدول الأخرى، كما يندرج تحت بند القوى الإضافية، القوى الأخرى التي تقتضي الضرورة إنشاءها، وهو ما سمح بفتح الباب لاحقاً لإنشاء قوات رديفة تعمل لصالح القوات المسلحة السورية، كالدفاع الوطني أو الدفاع المحلي، وعدد من الميليشيات الأخرى التي استعان بها النظام السوري في عملياته العسكرية ضد الثورة السورية خلال الفترة الماضية، وإن لم يكن بالفعل قد تم إدراج هذه القوات تحت هذا البند نظراً لارتباط تلك الميليشيات وظيفياً وعسكرياً بأحد الأجهزة الأمنية، إلا أنه في حال قام النظام بتشريع وجودها فعلياً، فإن المستند القانوني لهذه الميليشيات موجود ومنذ عام 2003 أي قبل بدء الثورة السورية بحوالي ثماني سنوات،

كما تنشأ في القيادة العامة لجنة للضباط تختص بأمور ضباط القوات المسلحة وتتألف من: (القائد العام – رئيساً، نواب القائد العام – أعضاء، رئيس هيئة الأركان العامة – عضواً، نواب رئيس هيئة الأركان العامة – أعضاء، رئيس شعبة التنظيم والإدارة – عضواً، رئيس شعبة المخابرات العسكرية – عضواً، قائد القوى الجوي والدفاع الجوي – عضواً، قائد القوى البحرية – عضواً، مدير إدارة شؤون الضباط – عضواً ومقرراً[4]، كما يجوز للجنة استدعاء القائد المختص عند النظر بأمور ضباط للاسترشاد بمعلوماته عنهم، كما يجوز أن تجتمع اللجنة بدعوة من القائد العام، أو رئيس هيئة الأركان، وبحاجة لنصف أعضاء اللجنة على الأقل لتكون اجتماعاتها قانونية، وتكون قرارات اللجنة بأكثرية أصوات الحاضرين، على أن لا تقل عن أصوات نصف الأعضاء، وعند تساوي

(3) قوى الأمن الداخلي، موقع وزارة الدفاع http://www.mod.gov.sy/index.php?node=554&cat=3253 تاريخ الزيارة 2018/07/06.

(4) تمت إضافة رئيس شعبة التنظيم والإدارة بالقانون رقم 35 لعام 2009.

الأعضاء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، كما يتوجب على أحد أعضاء اللجنة الانسحاب منها عند النظر بقضية تخص العضو المذكور.

وتختص اللجنة بمعالجة 16 مادة أهمها: بدء تعيين الضباط في القوات المسلحة، وإنهاء الخدمة، والإعادة، والنقل، والإعارة، وانتقاء الملحقين العسكريين، ولا تعتبر بعض قرارات هذه اللجنة نافذة إلا بعد موافقة القائد العام، في حين تعد بعضها نافذة بموافقة رئيس هيئة الأركان وبعد مصادقة القائد العام عليها، ويلاحظ أنه بعد تعيين العماد علي عبد الله أيوب وزيراً للدفاع بتاريخ 2018/1/1 خلفاً للعماد فهد فريج الجاسم مازال منصب رئيس الأركان شاغراً، أكثر من سبعة أشهر، في حادثة فريدة من نوعها حتى الآن.

يذكر أن قانون الخدمة العسكرية قد خضع لثمانية عشر تعديلاً على مدار السنوات الماضية منذ عام 2003، اتسمت التعديلات التي حدثت قبل بداية الثورة السورية عام 2011 بتعديلات إدارية وتنظيمية ومالية، عالجت بعض الأمور المتعلقة بالخدمة العسكرية، وكانت تشمل التعديلات أيضاً قانون المعاشات العسكرية بسبب ارتباط القانونين وظيفياً.

وتراوحت أهمية التعديلات ما بين عادية إلى مهمة، كإضافة مواد تتعلق بالاحتياط العسكري في المرسوم التشريعي رقم 37 لعام 2004، كما شهد عام 2010 عودة رتبة مرشح ومرشح أول للرتب العسكرية، في حين شهد قانون الخدمة العسكرية بعد بداية الثورة السورية عام 2011 عدة تعديلات عالجت القصور الموجود في القانون في حالة وجود عمليات حربية للقوات المسلحة داخل البلاد، كما أجاز أحد التعديلات عودة العسكري للخدمة بعد انتهائه منها بمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ويلاحظ في هذه التعديلات أنها صبّت جميعها لصالح العسكري من أجل زيادة ولائه للقيادة السياسية والعسكرية واستمراره في تنفيذ العمليات الحربية لصالح الفوز في الحرب على الشعب السوري، **ويمكن تبيان أهم الاتجاهات العامة للتعديلات المتعلقة بقانون الخدمة العسكرية وفق الآتي:**

1. **تغييرات فرضتها "ضرورات" تحكم القائد العام للجيش والقوات المسلحة** كالمرسوم 36 لعام 2004 الذي أتاحت مادته 166 (المعدلة من المرسوم 18) للقائد العام أن يستبقي من يراه من الضباط دون التقيد بالمدد القصوى لرتبته. وكالمرسوم 25 لعام 2006 الذي منح القائد العام سلطة استثنائية تخوله استبقاء من برتبة لواء في الخدمة لمدة سنتين دون التقييد بالأصول والأنظمة العسكرية.

2. **تغييرات تعلي من شأن رئاسة الأركان العامة**، كالمرسوم رقم 24 لعام 2006، حيث أكدت على أن يعامل رئيس هيئة الأركان معاملة وزير من حيث الراتب والتعويضات والاستحقاقات.
3. **تغييرات أوجبتها "مبررات تعاطي الجيش مع الحراك الثوري"**، ففي الشهر الرابع من عام 2011 أُصدر المرسوم رقم 57 الذي أضاف عبارة العمليات الحربية كلاحقة لعبارة حالة حرب، وفي الشهر السادس من العام ذاته أقر المرسوم رقم 66 الذي أضاف إلى نهاية الفقرة ب من المادة 71 العبارة التالية: (ذات أهمية خاصة لصالح الدولة أو في خدمة القوات المسلحة).
4. **تغييرات تتلافى ثغرات عدم الجاهزية البشرية** سواء فيما يتعلق بالمجند أم المتطوع ضابطاً كان أم صف ضابط، كالمرسوم رقم 6 لعام 2012 الذي عدل الفقرة الثانية من المادة 55 من قانون الخدمة العسكرية رقم 18 لعام 2003 حيث أطال مدة ترقية الملازم أول إلى خمس سنوات، وأربع سنوات للأطباء البشريين وخريجي الكليات العسكرية التي مدة دراستها أربع سنوات، وست سنوات على الأقل لحملة الشهادة الجامعية، وكالمرسوم رقم 1 لعام 2013 الذي عدل المادة 29 من قانون 18 لعام 2003 وأكد على أن لا تقل مدة التطوع عن عشر سنوات للطلاب الضباط والضباط، وخمس سنوات لصف الضباط والأفراد.

وفيما يلي جدول يرصد طبيعة الجهة التي أصدرت التعديلات الخاصة بقانون الخدمة العسكرية

الفترة	تعديل بمرسوم تشريعي	تعديل بقانون	الإجمالي
2003 – 2011	7 مراسيم	3 قوانين	10 تعديلات
2011 – 2018	6 مراسيم	2 قانون	8 تعديلات
المجموع	**13 مرسوماً**	**5 قوانين**	**18 تعديلاً**

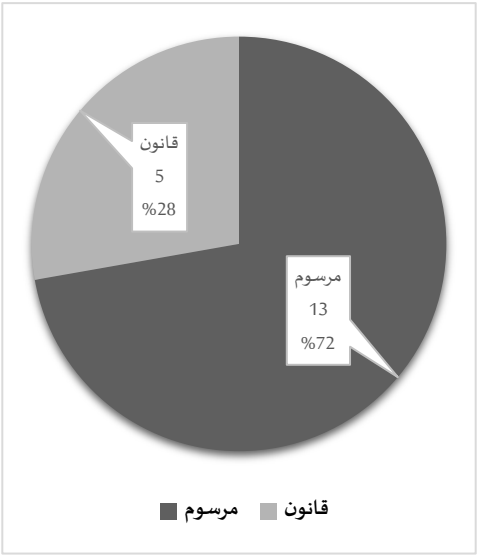

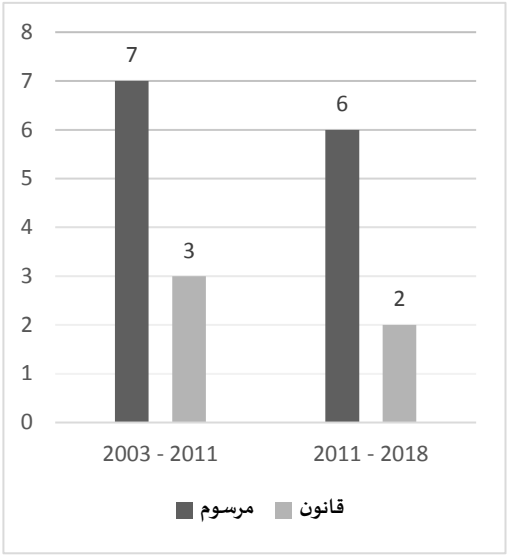

يلاحظ فيما سبق أن أغلب التعديلات صادرة مباشرة عن رئيس الجمهورية (القائد العام) بمرسوم جمهوري بما نسبته 72 %، في حين أن القوانين الصادرة عن مجلس الشعب لا تتجاوز خمسة قوانين بما نسبته 28 %، مما يدل على ذهاب "الرئاسة" لتعزيز صلاحياتها العسكرية وتحقيق أولوية العمل العسكري في أجندة الحكومة التنفيذية.

كما أن قانون الخدمة العسكرية ليس مقدساً طالما أن العُرف موجود وطالما أن الطائفية تحكم هذه المؤسسة بعيداً عن الاحترافية، فقد أجمع عدد من الضباط المنشقين خلال مقابلات ميدانية أو ورشات عمل تم إجراؤها معهم أن القوانين بشكل عام مقبولة إلا أنه يعيبها عدم تطبيقها بحيادية أو مهنية، وأهم ملاحظاتهم المتعلقة بالجانب التطبيقي لقانون الخدمة كانت على الشكل التالي:

- تتأثر عملية الترقية بعملية التقييم سواء للضباط أم صف الضباط المذكورة في قانون الخدمة العسكرية بعوامل المزاجية والهاجس الأمني الخاص بضابط أمن الوحدة العسكرية.
- تتحكم المصلحة الشخصية في عملية التقييم وتقرير الكفاءات كون هذا التقييم لا يحتكم إلى المهنية أو المرجعية الحيادية أو نتيجة اعتبارات طائفية أو طبقية أو مناطقية خصوصاً أن عملية التقييم سرية وغير متاحة للعسكري موضع التقييم.
- يكون لشعبة المخابرات العسكرية الدور الأساسي في الموافقة على عملية الترقية، وفي حال عدم موافقة شعبة المخابرات العسكرية على ترقية ضابط معين إلى رتبة أعلى رغم استيفائه

كافة شروط الترقية القانونية، ويأتي ذلك نتيجة عدة أسباب منها التقييم الأمني الخاص الذي تقدمه الشعبة عن كل ضابط[5].

كما أجمع عدد من الضباط المنشقين وفي عدد من المقابلات المنفصلة على وجود ملف أمني غير مذكور في قانون الخدمة العسكرية وإنما يتواجد في شعبة المخابرات العسكرية، حيث تعتبر التقارير الأمنية للتقييم الأمني عن كل ضابط وصف ضابط وفرد ذات أهمية قصوى في التنقلات والترقية واستلام المناصب وأماكن العمل، وهي توضع عند ضابط الأمن لكل وحدة عسكرية، وبحسب التقسيمات الإدارية للوحدات العسكرية فإن لكل وحدة ضابط أمن ترتبط رتبته بكبر الوحدة العسكرية، كما يرتبط تعيينه بانتمائه الطائفي بأكثر من 90% من التعيينات، إضافة لولائه للنظام الحاكم، ويتواجد ضابط الأمن حتى مستوى كتيبة عسكرية، أما الوحدات الأصغر من ذلك كالسرايا مثلاً فيتواجد صف ضابط أمن، كما يوجد عناصر أمن سريين معروفين من قبل ضابط الأمن فقط[6].

يذكر أنه نتيجة التدهور المالي والاقتصادي خلال السنوات الماضية قامت قيادة النظام السوري بمحاولة دعم رواتب العاملين في الدولة أو المتقاعدين المدنيين منهم أو العسكريين العاملين أو المتقاعدين، وأصدر بشار الأسد القائد العام عدة مراسيم تشريعية تتضمن زيادة على مدار السنوات الماضية، كما أصدر مراسيم تشريعية تتضمن منح تعويض معيشي بهذا الخصوص كما يلي:

- **المرسوم التشريعي 7 لعام 2015** الصادر بتاريخ 2015/1/18 القاضي بمنح تعويض معيشي قدره 4000 ليرة سورية للعاملين في مؤسسات الدولة ومنهم العسكريون **ولم يشمل هذا المرسوم العسكريين المجندين** [7].
- **المرسوم التشريعي 13 لعام 2016** الصادر بتاريخ 2016/6/18، القاضي بمنح تعويض معيشي قدره 7500 ليرة سورية تضاف للتعويض المعيشي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2015 حيث شمل هذا المرسوم العسكريين المجندين ممن هم في الخدمة الإلزامية[8].

(5) مقابلة العقيد أ.ح إسطنبول 2018/5/25.

(6) مقابلة مع العقيد أ.ح إسطنبول – تركيا تاريخ 2018/5/18 ومقابلة مع مجموعة من الضباط المنشقين هاتاي – تركيا تاريخ 2018/4/24.

(7) المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2015 – موقع مجلس الشعب:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5589&cat=13950.

(8) المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 2016 – موقع مجلس الشعب:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=16438.

- **المرسوم التشريعي 8 للعام 2018** الصادر بتاريخ 2018/6/4، القاضي بزيادة رواتب العسكريين بنسبة 30 بالمئة من مجموع الراتب بعد إضافة التعويض المعيشي إلى الراتب المقطوع النافذ حالياً للعسكريين وعده جزءاً منه، حيث ورد في المادة الأولى للمرسوم: "يضاف التعويض المعيشي الممنوح بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2015 وأحكام المرسوم التشريعي رقم /13/ لعام 2016 إلى الرواتب المقطوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي ويعد جزءاً منها، وذلك للعسكريين المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم /18/ لعام 2003 تعديلاته"[9].

ثانياً: قانون معاشات العسكريين: تعديلات تفرَّد بها "القائد العام"

يتضمن المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2003 بتاريخ 2003/4/13 قانون معاشات العسكريين والمتضمن المسائل المتعلقة بالحقوق التقاعدية والتعويضات والتأمين لعسكريي القوات المسلحة من ضباط وصف ضباط وأفراد متطوعين، كما أن أحكامه لا تطبق على قوى الأمن الداخلي وتطبق عليهم القوانين الخاصة بهم، ويتألف المرسوم التشريعي من ثلاث مواد أساسية، أما نص قانون معاشات العسكريين فيتألف من 88 مادة موزعة على 6 أبواب يتوزع كل منها على عدد من الفصول، وأوضح القانون أحكام الحقوق التقاعدية، وأنواع المعاشات، والمجالس الصحية والتعويضات الإضافية والتأمين، وتوزيع الحقوق على المستحقين في حالات الوفاة أو "الاستشهاد"، كما أورد القانون في مادته الـ 88 ما يحق للمجندين وأورد أنه تطبق على المجندين والاحتياطيين بمختلف فئاتهم ورتبهم، المستشهدين أو المتوفين أو المصابين بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو الحالات المشابهة للعمليات الحربية الأحكام نفسها المطبقة على العسكريين المتطوعين باستثناء التأمين[10]، كما تسوى حقوقهم التقاعدية بالرتبة والدرجة المماثلة لأمثالهم من المتطوعين، وإذا كان من العاملين في الدولة فيطبق القانون الأفضل لهم من حيث المعاش أو التعويض.

يذكر أن قانون معاشات العسكريين قد خضع لاثني عشر تعديلاً منذ إصداره بالمرسوم التشريعي رقم 17 للعام 2003 يمكن تقسيمها إلى قسمين: ما قبل بداية الثورة وما بعدها، وكما تم ذكره سابقاً شملت بعض التعديلات تعديلات مشتركة كقانون الخدمة العسكرية، وحاولت التعديلات سدّ الثغرات الموجودة في القانون من بعض النواحي التنظيمية والأمور القانونية وتعديل بعض جداول

(9) المرسوم التشريعي رقم 8 للعام 2018 – موقع مجلس الشعب:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=19624.

(10) التأمين، ورد في الباب الرابع من قانون معاشات العسكريين: مصدر سابق.

المستحقين من التعويضات (تم تعديله أيضاً مرة أخرى في عام 2017)، وطريقة إثبات الإصابات أو حالات "الاستشهاد" أو الفقدان، في حين شهدت التعديلات بعد بداية الثورة السورية بعض التغييرات الجوهرية وتم تطبيق عدد من مواد هذه القانون على عسكري قوى الأمن الداخلي، وتم ضم تلك الحالات منذ تاريخ 2011/3/15 والذي ذُكر صراحة بالمرسوم التشريعي 63 لعام 2011، كما عُدل القانون ليشمل تصفية الحقوق والتعويضات للعناصر المرقين إلى رتبة ملازم شرف[11]، إضافة لمنح ذوي القتلى بعض الامتيازات، كما تم تعديل النسب والتعويضات الخاصة بالإصابات الناجمة عن الأعمال الحربية وتمت زيادة هذه النسب بمقدار 5 % في حالات العجز الجزئي أو الكلي وذلك نتيجة زيادة تلك الحالات بكثرة بسبب العمليات الحربية، كما شملت هذه النسبة أيضاً عسكريي قوى الأمن الداخلي.

وتأتي هذه التعديلات ضمن بيئة قانونية تحكم بها بشكل شبه مطلق القائد العام للجيش بصفته رئيساً للدولة ويحق له سن التشريعات والمراسيم، وهذا يؤكد الغياب (حتى الشكلي) للأدوار المدنية في تقديرات مالية للموارد البشرية في الجيش، وخضوعها التام لتقديرات قيادي المؤسسة دون الأخذ بالحسبان باقي القطاعات، وهذا يوضح نجاعة المقاربة السائدة حول تكييف كافة مؤسسات الدولة لتعريف المؤسسة العسكرية للحراك الثوري واعتباره حرباً داخلية فيها خسائر تستوجب مستحقات بها، وفيما يلي نورد التعديلات التي اشتمل عليها قانون معاشات العسكريين والتي يمكن تقسيمها لقسمين قبل الثورة وبعده:

أولاً: مجموعة المراسيم التشريعية اللاحقة لقانون المعاشات حتى آذار 2011: والتي تتسم بأنها تعديلات تملها متطلبات التطبيق غير الملحوظة عندما سن التشريع الأساسي ونذكر منها:

1. **<u>المرسوم التشريعي رقم 23 لعام 2006:</u>** تاريخ 2006/4/5 يمنح العسكريون العاملون... مهلة سنة لطلب ضم المدد والخدمات المنصوص عليها بالمادتين 9 و10 من قانون المعاشات العسكرية.
2. **<u>المرسوم التشريعي رقم 34 لعام 2006:</u>** تاريخ 2006/4/18 تضاف إلى نهاية المادة 29 من قانون المعاشات العسكرية المقطع: "في حال عدم وجود رتبة مماثلة للرتبة التالية التي كان عليها عند انتهاء خدمته يسوى المعاش التقاعدي على أساس الدرجة الأخيرة من هذه الرتبة".

(11) رتبة تم منحها لصف الضباط والأفراد المتطوعين والاحتياطيين والمجندين القتلى في المعارك بعد 2011/3/15.

3. **المرسوم التشريعي رقم 12 لعام 2006:** تاريخ 2010/1/26 تم تعديل البند أولاً من المادة 72 من قانون المعاشات العسكرية بالإضافة للجداول الخاصة به، وهو متعلق بالمستحقين عن العسكري "الشهيد" أو المفقود أو المتوفي.
4. **المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2011:** تاريخ 2011/1/31 تم تعديل نص المادة 39 من القانون حيث يتم إثبات الإصابة الناشئة عن العمليات الحربية بتقرير من قائد الوحدة أو التشكيل الذي كان العسكري تحت قيادته مباشرة، موضحاً فيه الزمان والمكان والظروف التي أحاطت بالإصابة أو الوفاة، وفي حالات "الاستشهاد" أو الفقدان بسبب العمليات الحربية أو جرائم القتل المنفذة من عناصر معادية يكتفى بتقرير قائد الوحدة أو التشكيل المنوه عنه في الفقرة السابقة لإثبات "الاستشهاد" أو الفقدان أو القتل دون حاجة لعرض الإضبارة على المجلس الطبي العسكري، ويكتفى في هذه الحالة بتصديق القائد العام.
5. **المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2011:** تاريخ 2011/2/14 تمت إضافة إلى نهاية الفقرة / أ / من المادة 88 من القانون: "تسري هذه الأحكام على المجندين الذين يؤدون الخدمة الإلزامية في وحدات جيش التحرير الفلسطيني".. إلخ.

ثانياً: مجموعة المراسيم التشريعية والقوانين التي تم إصدارها بعد آذار من عام 2011، حيث يعد الحراك العسكري الداخلي ومتطلباته المالية هو البوصلة المتحكمة بمؤشرات التعديل، ومنها نذكر:

1. **المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2011:** تاريخ 2011/6/5 تم تطبيق أحكام المواد / 29 – 31 – 32 – 33 – 34 – 35 – 50 – 51 – 52 / من قانون المعاشات على عسكريي قوى الأمن الداخلي، (بعد أن كان القانون لا يشملهم البتة)، كما تم تطبيق أحكام هذه المادة على حالات "استشهاد" أو إصابة أو عجز أو فقدان عسكريي قوى الأمن الداخلي التي حدثت اعتباراً من تاريخ 2011/3/15[12].
2. **المرسوم التشريعي رقم 111 لعام 2011:** تاريخ 2011/9/7 وتم تعديل تصفية الحقوق التقاعدية والتعويضات الإضافية (ما عدا التأمين) المترتبة عن انتهاء خدمة صف الضباط والأفراد "المستشهدين" المرقين إلى رتبة ملازم شرف على أساس راتب ملازم عامل.
3. **المرسوم التشريعي رقم 112 لعام 2011:** تاريخ 2011/9/7 وتم منح العسكريين مهلة لضم المدد والخدمات المنصوص عليها بالقانون.

(12) تم ذكر هذا التاريخ صراحة في المرسوم التشريعي 63 لعام 2011 وهو التاريخ المفترض لبداية الثورة السورية عام 2011.

4. **المرسوم التشريعي رقم 20 لعام 2015:** تاريخ 2015/4/30 تم منح بطاقات شرف لأزواج وأولاد "الشهداء" والمفقودين بسبب العمليات الحربية أو المتوفين بسبب الحالات المشابهة لها المنصوص عليها في قانون المعاشات العسكرية أو علي يد "العصابات الإرهابية" أو "العناصر المعادية"، كما تم منح بعض الامتيازات الأخرى كالخدمات الصحية وحسومات على وسائل النقل... إلخ.
5. **المرسوم التشريعي رقم 5 لعام 2016:** تاريخ 2016/1/24 تم تعديل النسب والتعويضات الخاصة بالإصابات الناجمة عن الأعمال الحربية وتمت زيادة هذه النسب بمقدار 5 % في حالات العجز الجزئي أو الكلي، كما شملت هذه النسبة أيضاً عسكريي قوى الأمن الداخلي.
6. **القانون رقم 16 لعام 2017:** تاريخ 2017/4/5 تم تعديل المسلسل 3 من الجدول الوارد في المادة 72 من القانون لتصبح في عمود الأنصبة 8/8 بدلاً من 8/4 في خانة (الوالدان أحدهما أو كلاهما) وذلك للمستحقين في التعويضات.
7. **المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2018:** تاريخ 2018/6/4 القاضي بزيادة قدرها 20 بالمئة من المعاش التقاعدي إلى المعاشات التقاعدية للعسكريين ويضاف التعويض المعيشي الممنوح لهم إلى المعاش التقاعدي بعد احتساب الزيادة المنصوص عليها في هذا المرسوم ويعد جزءاً منه.

وفيما يلي جدول يرصد طبيعة الجهة التي أصدرت التعديلات الخاصة بقانون المعاشات العسكرية

الفترة	تعديل بمرسوم تشريعي	تعديل بقانون	الإجمالي
2003 – 2011	5 مراسيم	0	5 تعديلات
2011 – 2018	6 مراسيم	1 قانون	7 تعديلات
المجموع	**11 مرسوماً**	**1 قانون**	**12 تعديلاً**

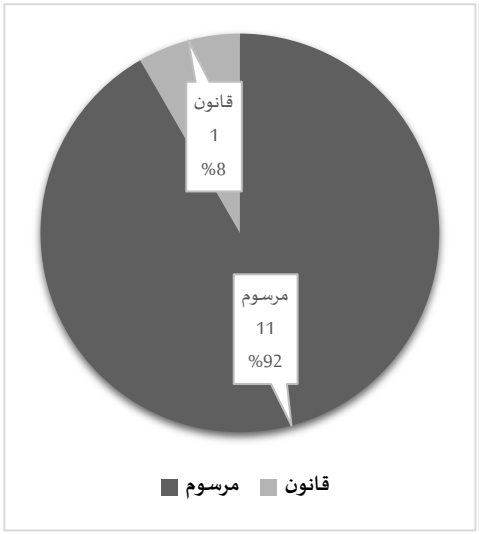

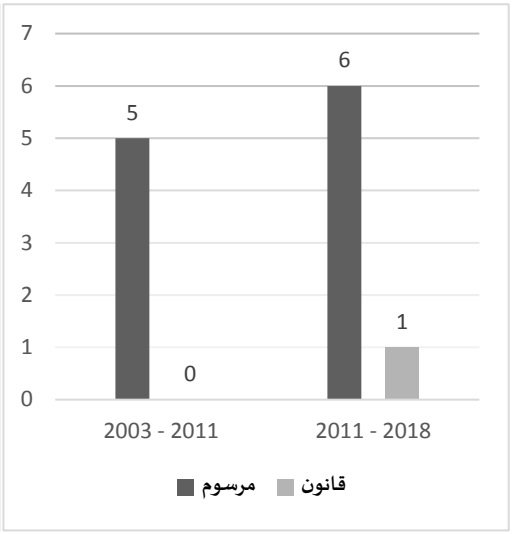

لقد شهد قانون المعاشات العسكرية عدداً من **التعديلات الجوهرية في الفترة التي تلي بداية الثورة السورية عام 2011**، وهذا ما يؤكد أن النظام أولى اهتماماً بموضوع المعاشات والمستحقين ونسب العجز وحالاته بسبب زيادة مستوى العمليات العسكرية، حيث تشكل تلك التعديلات مكافآت لعناصر المؤسسة العسكرية وتحسين شروط مستقبلهم وأن مستقبل ذويهم المعاشي مضمون من قبل القانون، خصوصاً أن النظام لم يتجاهل متقاعديه من موضوع التعويض المعيشي الذي تم إقراره بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2015 بمبلغ 4000 ليرة سورية، والمرسوم التشريعي رقم 13 لعام 2016 القاضي بإضافة مبلغ 7500 ليرة سورية إلى التعويض المعاشي، إلا أنه في المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 2018 تمت إقرار زيادة على الرواتب بنسبة 20 % للعسكريين المتقاعدين المشمولين بقانون معاشات العسكريين، ومن ثم تمت إضافة قيمة التعويض المعيشي للراتب، بعكس ما تم بالمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2018 الخاص بالعسكريين العاملين حيث تم أولاً احتساب التعويض المعيشي من أصل الراتب المقطوع، ومن ثم تم إقرار زيادة على رواتب العسكريين بنسبة 30 %.

ثالثاً: قانون خدمة العلم: غياب واضح لأطر المراقبة البرلمانية

حتى منتصف عام 2007 كان قانون خدمة العلم المعتمد في الجمهورية العربية السورية هو قانون خدمة العلم الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 115 تاريخ 1953/10/5 وتعديلاته [13]، وأصدر رئيس النظام بتاريخ 2007/5/3 المرسوم التشريعي رقم 30 المتضمن قانون خدمة العلم، وتضمنت أحكام هذا القانون القواعد والنظم الخاصة بخدمة العلم الإلزامية والاحتياطية، وجاء القانون بمئة وستة وعشرين مادة موزعة على ثمانية أبواب رئيسية، يقسم كلٌ منها إلى عدة فصول[14].

وخدمة العلم بحسب القانون: هي الواجبات المترتبة على كل مواطن عربي سوري ومن في حكمه في الدفاع عن الوطن بموجب أحكام هذا القانون وتتألف من مرحلتين: الخدمة الإلزامية، والخدمة الاحتياطية. وتبين أحكام قانون خدمة العلم تفاصيل أحكام الخدمة الإلزامية والخدمة الاحتياطية والواجبات والحقوق والضمانات والأحكام المالية والعقوبات، كما أصدر "القائد العام" القرار رقم 27 لعام 2007 الخاص ببعض التعليمات الإدارية والتنفيذية المتعلقة بقانون خدمة العلم، وفرضت الثورة السورية وتحولات الصراع تغيرات في عدد من النواحي المتعلقة بخدمة العلم، يمكن بيانها وفق المحورين التاليين[15]:

المحور الأول: واقع النظام المتبع قبل عام 2011:

1. يراعي الحالات الاجتماعية مثل تأجيل لوجود أخ بالخدمة، الولد الوحيد، الإعالة، يراعي تأجيل الدراسة.
2. يراعي من هم خارج القطر بالإقامة والدراسة والوحيد والإعفاء الصحي.
3. أدى صدور مرسوم يقضي بدفع البدل النقدي لمن حصل على خدمة ثابتة إلى انتشار الفساد والرشاوي والتزوير من خلال اللجان الطبية والمتعاملين معها من مدنيين وعسكريين، وتم إحالة العديد منهم لأفرع المخابرات وتسريح بعضهم.
4. كما ظهر فساد في وثائق دفع البدل النقدي للمغتربين عن طريق شبكات تزوير.

(13) المرسوم التشريعي رقم 115 لعام 1953 المتضمن قانون خدمة العلم – موقع مجلس الشعب: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=11451.

(14) المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2007 المتضمن قانون خدمة العلم – موقع مجلس الشعب: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4921.

(15) مقابلة مع الرائد خالد الموسى – اسكندرون – تركيا، تاريخ 2018/4/21 + سلسلة مقابلات مع العقيد أحمد حماده – إسطنبول – تركيا، في شهري نيسان وأيار من 2018.

المحور الثاني: واقع النظام المتبع بعد عام 2011

1. عدم التقيد بتسريح المكلفين المجندين بعد انقضاء مدة الخدمة.
2. زيادة مستوى الفساد.
3. تجاهل بعض التأجيلات للمكلفين وسوقهم عنوة للخدمة الإلزامية.

يذكر أن قانون خدمة العلم أسوة بغيره من القوانين قد تم تعديله لعدة مرات على الشكل التالي:

أولاً: مجموعة المراسيم التشريعية التي تم إصدارها منذ صدور القانون وحتى قبل بداية الثورة السورية في شهر آذار من عام 2011: وتتعلق بتسهيلات الخدمة والتي شكلت بمكان ما عاملاً محفزاً لانتشار شبكات الفساد مع غياب واضح لأية أطر رقابية مدنية:

1. **المرسوم التشريعي رقم 20 الصادر بتاريخ 2008/4/13:** حيث تم تعديل المادة 97 لتكون على الشكل التالي: من يتجاوز عمره السن المحدد للتكليف بالخدمة الإلزامية ولم يؤدها لغير أسباب الإعفاء أو التأجيل الإداري القانون المنصوص عليها في هذه القانون يعوض مدنياً بدفع فوات الخدمة.
2. **القانون 16 لعام 2008 الصادر بتاريخ 2008/10/9:** القاضي بتخفيض خدمة العلم إلى 21 شهراً بعد أن كانت 24 شهراً باستثناء المكلفين الذين لم ينجحوا في الصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي وما دون فتبقى مدة الخدمة الإلزامية أربعة وعشرين شهراً.
3. **المرسوم التشريعي رقم 45 لعام 2009 الصادر بتاريخ 2009/8/16:** تم إلغاء الفقرة أولاً من المادة /13/ من المرسوم التشريعي رقم 30 المتضمن خدمة العلم والمتعلقة بالبدل النقدي.
4. **القانون 36 لعام 2009 الصادر بتاريخ 2009/12/8:** حيث تم تعديل المواد (10 و13 و48 و73 و74 و95 و96 و97 و99 و100 و113) وشملت التعديلات عدة جوانب إدارية تتعلق التأجيل والبدل النقدي والمخالفات... إلخ.
5. **المرسوم التشريعي 35 لعام 2011 الصادر بتاريخ 2011/3/19:** وتم تخفيض مدّة خدمة العلم إلى 18 شهراً عدا المكلفين الذين لم ينجحوا في الصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي وما دون فتعتبر مدة خدمتهم الإلزامية واحداً وعشرين شهراً.

ثانياً: مجموعة المراسيم التشريعية والقوانين التي تم إصدارها بعد بداية الثورة السورية في شهر آذار من عام 2011:

1. **المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2014 الصادر بتاريخ 2014/8/3:** وتم تعديل المواد 13 البند أولًا، و25 الفقرة ب و49 و74 و97 و10 من المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2017 وشملت التعديلات عدة جوانب إدارية تتعلق بالتأجيل والبدل النقدي والمخالفات، بما يخدم العمليات العسكرية.
2. **المرسوم التشريعي رقم 38 لعام 2015 الصادر بتاريخ 2015/9/13:** وتم تعديل المادة 74 والمعدلة بالمرسوم التشريعي رقم 33 تاريخ 3-8-2014 وفق الآتي: "تطبق أحكام الفقرتين 2 و3 من هذه المادة على كل العاملين الموجودين في خدمة العلم الاحتياطية أو الذين التحقوا بها اعتباراً من تاريخ 2011/3/15 واستمروا فيها حتى تاريخ 2014/8/3 وما بعد".
3. **القانون رقم 14 لعام 2016 الصادر بتاريخ 2016/7/20:** وتم جواز إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل لدى الجهات العامة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.
4. **القانون رقم 3 لعام 2017 الصادر بتاريخ 2017/1/5:** وتم تعديل المادتين 48 – 49 حيث تمت زيادة قيمة الكفالة حتى 50 ألف ليرة سورية بعد أن كانت تحدد حسب فئات المكلفين وسبب السفر، كما تم تعديل بعض الأمور الأخرى المتعلقة بالكفالة.
5. **المرسوم التشريعي رقم 24 لعام 2017 الصادر بتاريخ 2017/7/5:** تم إلغاء الفقرة /ح/ من المادة 25 من المرسوم التشريعي رقم 30 وتعديلاته المتضمن قانون خدمة العلم، وهذه الفقرة الخاصة بالاستبعاد من الخدمة الاحتياطية والتي فتحت باباً كبيراً للتهرب من الخدمة الاحتياطية عبر عمليات فساد كبرى طالت وزير الدفاع آنذاك العماد فهد جاسم الفريج خصوصاً أن المادة /ح/ تنص على: "من ترى القيادة العامة استبعاده"، وكان لروسيا ضغطٌ كبيرٌ على قيادة النظام من أجل إلغاء هذه الفقرة وهو ما تم بالفعل.
6. **القانون رقم 35 لعام 2017 الصادر بتاريخ 2017/11/15:** وتم تعديل البند /ب/ من المادة 74 من قانون خدمة العلم، كما تم تعديل المادة /97/ من قانون خدمة العلم، وهذه المادة لاقت صدىً واسعاً عند إقرارها نظراً لما تحتويه من أحكام حيث ألزمت من يتجاوز عمر السن المحددة للتكليف بالخدمة الإلزامية ولم يؤدها لغير أسباب الإعفاء أو التأجيل المنصوص عليها في هذا القانون لدفع بدل فوات الخدمة مبلغاً وقدره ثمانية آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالليرة السورية حسب سعر الصرف الصادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ الدفع وذلك خلال ثلاثة أشهر تبدأ من اليوم التالي لتجاوزه السن المحددة للتكليف ويكون لهذا المبلغ

صفة التعويض المدني، كما يسمح هذا التعديل بالحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمكلفين بالدفع الذين امتنعوا عن تسديد بدل فوات الخدمة ضمن المهلة المحددة، مما يسمح للنظام لاحقاً إما بإجبار المكلفين وخصوصاً المهجرين منهم على تسوية أوضاعهم ودفع البدل النقدي أو مصادرة أملاكهم لصالحه.

وفيما يلي جدول يرصد طبيعة الجهة التي أصدرت التعديلات الخاصة بقانون خدمة العلم:

الفترة	تعديل بمرسوم تشريعي	تعديل بقانون	الإجمالي
2007 – 2011	2 مرسوم	2 قانون	4 تعديلات
2011 – 2018	4 مراسيم	3 قوانين	7 تعديلات
المجموع	**6 مراسيم**	**5 قوانين**	**11 تعديلاً**

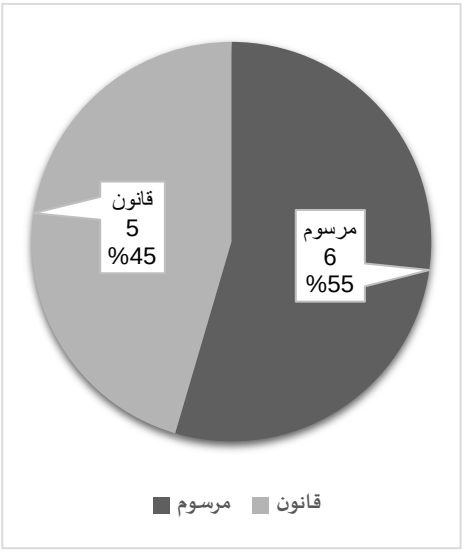

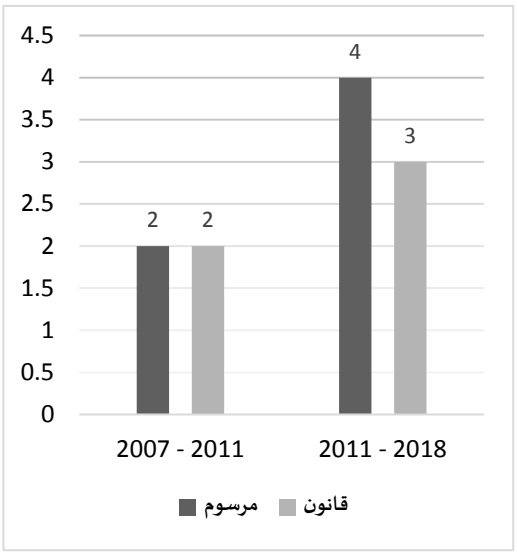

اتسمت التعديلات بعد الثورة السورية بقوتها وخصوصاً فيما يتعلق بأمور البدل النقدي والكفالة النقدية كما حاول النظام بوقت مبكر جداً من عمر الثورة استمالة الشباب لصالحه حيث خفض مدة خدمة العلم الإلزامية إلا أنه لاحقاً احتفظ بكافة الدورات التي كانت في الخدمة وعلى رأسها الدورة 102، والتي تم الاحتفاظ بمن تبقى من عناصرها حوالي ثماني سنوات، كما استمال عناصر الخدمة الإلزامية بعدة أحكام منها صرف تعويض معيشي مقداره 7500 ليرة سورية وذلك في المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 2016، في حين كان قد حرمهم من التعويض المعيشي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2015 وخص بها العاملين في الدولة من عسكريين ومدنيين.

رابعاً: قانون التعبئة: وأسئلة التطبيق ما بين العلنية والسرية

تُعرف التعبئة – بشكل عام – بتحويل القوات المسلحة الوطنية إلى حالة الحرب أو شبه الحرب وإعادة بناء اقتصاد الدولة ومؤسساتها وقدراتها ومواردها المادية والبشرية وقوانينها لتوفير حاجات حرب طويلة الأمد وتحقيق أهدافها، وخصوصاً مبدأ حشد القوى، وتجدر الإشارة إلى أن الكوارث الطبيعية والنكبات تندرج تحت حالة شبه الحرب[16]، كما يمكن أن تكون عامة أو جزئية، سرية أو علنية.

أما في الحالة السورية فقد تطور مفهوم التعبئة عدة مرات بحسب الحالة التي مرت بها سورية منذ استقلالها ونتيجة الظروف التي كانت تعصف في البلاد داخلياً أو خارجياً، وكان سابقاً يُعمل بالقانون رقم 87[17] للعام 1960 الصادر خلال فترة الجمهورية العربية المتحدة[18]، إضافة للقانون رقم 127 للعام 1969[19]، المتضمن إضافة مواد إلى قانون التعبئة العامة السابق، ولاحقاً خلال الفترة التي حاول بها بشار الأسد تطوير وتحديث البنية القانونية والتنظيمية المتعلقة بالقوات المسلحة، تم إصدار قانون جديد للتعبئة بالقانون 64[20] الصادر بتاريخ 2004/12/30، وتم إلغاء قوانين وإضافات التعبئة السابقة، وبعد بداية الثورة السورية عام 2011 وتطور الأحداث الداخلية قام بشار الأسد بإصدار مرسوم تشريعي رقم 104[21] للعام 2011 بتاريخ 2011/8/21 المتضمن قانون التعبئة على الرغم من عدم مرور سبع سنوات على القانون السابق بسبب قصور القانون السابق عن مواجهة التطورات الحاصلة، مما يوحي بعدم جاهزية المشرعين لمواجهة أحداث داخلية أو اضطرابات كبرى على كافة الأصعدة، ويظهر ذلك جلياً من خلال الفرق بين تعريف التعبئة بالقانون الصادر عام 2004 عن ذلك الصادر عام 2011 حيث:

(16) تعريف التعبئة – ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/تعبئة_عامة.

(17) قانون التعبئة الصادر عام 1960 – مجلس الشعب:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=10239.

(18) الجمهورية العربية المتحدة: مصر وسورية (1958 – 1961).

(19) المرسوم التشريعي رقم 127 لعام 1969- إضافة مواد لقانون التعبئة – موقع مجلس الشعب:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=8238.

(20) قانون التعبئة الصادر بعام 2004 – موقع مجلس الشعب:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=16702.

(21) المرسوم التشريعي 104 للعام 2011 المتضمن قانون التعبئة – موقع مجلس الشعب:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/eindex.php?node=201&nid=4393.

- التعبئة عام 2004: هي تحويل البلاد بشكل عام والقوات المسلحة بشكل خاص، من حالة السلم إلى حالة الحرب من خلال تنفيذ التدابير والإجراءات المخططة.
- التعبئة عام 2011: هي تحويل البلاد بشكل عام والقوات المسلحة بشكل خاص من زمن السلم إلى زمن الحرب استعداداً للدفاع عن سيادة الوطن ومواجهة الأخطار الداخلية والخارجية بما فيها الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

حيث أضيف مقطع "استعداداً للدفاع عن سيادة الوطن ومواجهة الأخطار الداخلية والخارجية بما فيها الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية"، كما أن التعبئة تعلن من قبل رئيس الجمهورية بمرسوم تشريعي في قانون عام 2004 في حين تعلن التعبئة العامة من قبل رئيس الجمهورية بمرسوم تشريعي بعد موافقة مجلس الشعب، أما التعبئة الجزئية فتتم بمرسوم تشريعي من قبل رئيس الجمهورية، وحسب الموقف الذي يقدره، كما تمت إضافة حالات إعلان التعبئة في المادة الثالثة من قانون عام 2011 حيث يمكن إعلان التعبئة العامة أو الجزئية حسب الحالات التالية:

- عند وقوع الحرب بين الجمهورية العربية السورية وبين دولة أو أكثر أو التهديد بوقوعها.
- عند توتر العلاقات الإقليمية والدولية.
- عند حدوث اضطرابات داخلية تهدد أمن الوطن.
- عند مواجهة الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

كما تم تكليف مجلس الشعب بمسؤوليات تتعلق بالتعبئة بقانون عام 2011، فبحسب المادة الخامسة يتولى مجلس الشعب، دراسة واعتماد نفقات التعبئة في الموازنة العامة للدولة، وإقرار القوانين المتعلقة بإعداد التعبئة وتنفيذها. وبشكل عام يحدد قانون التعبئة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 104 لعام 2011 في مواده الثلاثة والأربعين الموزعة على عشرة فصول عدة نقاط أهمها:

1. **مهام السلطات التشريعية والتنفيذية في مجال إعداد التعبئة وتنفيذها**، وتم تحديدها مما يلي: رئيس الجمهوري، مجلس الشعب، مجلس الوزراء، أجهزة السلطة التنفيذية (الوزارات)، مهام أجهزة السلطة التنفيذية وأجهزة الإدارة المحلية.
2. **واجبات المؤسسات والشركات والمواطنين في مجال إعداد التعبئة وتنفيذها**، وتم تحديد أحد عشر واجب على المؤسسات بمقابل ثلاثة واجبات على الموطنين.

3. **الأسس التنظيمية لإعداد التعبئة وتنفيذها**، حيث تعتبر إدارة التعبئة العامة هي الجهة الأساسية المكلفة بأعمال التعبئة، كما تم تحديد مهام لجان التعبئة التي يتم تشكيلها في المحافظات والمناطق والنواحي والبلدات وأجهزة الإدارة المحلية والمؤسسات والشركات المكلفة بمهام التعبئة أو بمهام ترتبط بعمل التعبئة، إضافة لتحديد الواجب العسكري المتعلق بتقديم وسائط ووسائل النقل، وتمويل إعداد التعبئة وتنفيذها، وتنظم أعمال وحماية المعلومات في مجال إعداد التعبئة وتنفيذه وفقاً لهذا المرسوم التشريعي لنظام أمن الوثائق.
4. **استدعاء المواطنين إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية عند إعلان التعبئة**، حيث يتم استدعاء المواطنين إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية عند إعلان التعبئة وفقاً لهذا المرسوم التشريعي ولقانون خدمة العلم، ولا يخضع للدعوة إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية عند إعلان التعبئة المواطنون المحكومون بجرائم تشكل خطراً على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي أو المنصوص عنها في المواد من (236 إلى 289 ومن 291 إلى 307) من قانون العقوبات العام[22]، وتطبق أحكام قانون خدمة العلم في مواضيع التأجيل، وتتولى القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تحديد نظام استدعاء المواطنين، كما تم تحديد واجبات المواطنين الخاضعين للدعوة إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية عند إعلان التعبئة.
5. **استبعاد المواطنين المعبئين في الاحتياط من الدعوة إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية أثناء تنفيذ التعبئة**، حيث يتم استبعادهم في أجهزة السلطة التنفيذية وأجهزة الإدارة المحلية والمؤسسات والشركات من الدعوة إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية أثناء تنفيذ التعبئة.
6. **الرواتب والأجور**، حيث يتقاضى المستدعى من القطاع العام أجره طيلة مدة استدعائه من الجهة التي أُستدعي منها، ويتقاضى من الجهة التي أُستدعي إليها جميع العلاوات والتعويضات التي تمنح للعسكريين معادلة لفئته أو أجره أيهما أكثر، كما يتقاضى المستدعى من خارج القطاع العام أجره طيلة مدة استدعائه من الجهة التي استدعي إليها، ويكون مساوياً لأجر أمثاله من العاملين في وزارة الدفاع الذين يساويهم في قدم المهنة والشهادة وكذلك بالنسبة للتعويضات والعلاوات، وفي حال كون المستدعى خاضعاً للخدمة الاحتياطية فإنه يتقاضى الراتب والعلاوات المقررة لرتبته، إضافة لاحتفاظ المستدعى بحق العودة إلى عمله وفقاً لأحكام قانون خدمة العلم. وفي حالة استشهاد المستدعى يستفيد المستحقون من ذويه من جميع الحقوق الواردة في المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 1985 وتعديلاته[23] المتعلق بتخصيص

(22) قانون العقوبات العام – مجلس الشعب: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=55151&cat=12278.

(23) المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 1985 – مجلس الشعب:
http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=16252.

مساكن لذوي الشهداء (لم تكن هذه الفقرة واردة في قانون التعبئة عام 2004)، وفي حال الوفاة أو الإصابة أو الأسر أو الفقدان يطبق على المستدعى أحكام قانون المعاشات العسكرية الصادر بالمرسوم ا لتشريعي رقم 17 لعام 2003 وتعديلاته.

7. **أثمان وأجور الأشياء المعبأة**، حيث تحدد أثمان وأجور ا لأشياء المعبأة على النحو التالي: المنتجات والمواد ووسائط النقل والمعدات الهندسية والبحرية يكون الثمن المستحق ثمن المثل بتاريخ التعبئة، أما العقارات والمحال الصناعية والتجارية لا يجوز أن يزيد التعويض عنها على فائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادي الجاري في السوق مضافاً إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادي للمباني والمنشآت، أو مضافاً إليه في حال الاستعمال الاستثنائي مبلغ يوازي استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأي حال أن يزيد التعويض على صافي أرباح العام السابق، وتحدد أثمان وأجور الأشياء المعبأة من قبل لجان تشكّل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يشارك في كل منها خبراء من الوزارات المختصة، ويحق لذوي الشأن أن يعترضوا على قرار اللجان المشكلة بموجب المادة 30 من هذا القانون وذلك خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ تبلغهم القرار أصولاً، غير أن ذلك لا يعفيهم من التنفيذ والالتزام، على أن تقدم الاعتراضات إلى الإدارة العامة لوزارة الدفاع وتنظر فيها على وجه السرعة (لجنة إعادة النظر) تشكّل بقرار من وزير الدفاع يشارك فيها قاض ترشحه وزارة العدل وممثل عن الإدارة العامة لوزارة الدفاع ومنتدب من الوزارة المعنية بالمواد المعبأة، ويكون قرار اللجنة قطعياً غير قابل لأي طريق من طرق الطعن أو المراجعة.

8. **العقوبات:** ويوضح هذا الفصل مدة العقوبات والغرامات المترتبة على كل من يخضع لقانون التعبئة حيث تتراوح العقوبات ما بين شهر إلى سنتين، كما لا تحول العقوبات المحددة في هذا المرسوم التشريعي من فرض العقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى النافذة، ويتولى القضاء العسكري النظر في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي.

يذكر أن قانون التعبئة الصادر بعام 2011 لم يخضع لأي تعديل، حيث استفاد مصدر القانون من الأحداث الداخلية الناجمة عن الثورة السورية، وتم سد الفجوات التي كانت موجودة في القانون السابق عام 2004، ويلاحظ أن قانون التعبئة عام 2011 كان أكثر تنظيماً، وقام بتوزيع مهام وواجبات التعبئة على كافة دوائر الدولة من رئاسة الجمهورية وحتى المجالس المحلية مروراً برئاسة مجلس الوزراء والوزارات وغيرها، ومن خلال عملية البحث والرصد تم رصد إصدار قانون في عام 2017، القانون رقم 28 بتاريخ 2017/7/31، وأعفى القانون المركبات الآلية المعبأة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /104/ لعام 2011 من: الغرامات المالية المترتبة عليها نتيجة التأخر في دفع

الرسوم السنوية المستحقة خلال فترة التعبئة، وقيمة اللوحات ورخص السير في حال فقدانها خلال فترة التعبئة، على أن تصدر التعليمات التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير النقل بالتنسيق مع وزير الدفاع، وهذا يدل على أنه تم إعلان تعبئة جزئية بمرسوم تشريعي صادر عن رئيس الجمهورية ربما بشكل سري في الفترة التي تلي صدور المرسوم التشريعي 104 المتضمن قانون التعبئة[24].

خامساً: قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية: الكل عسكري

يُعد قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية من أقدم القوانين التي ما زالت نافذة ولها علاقة بالقوات المسلحة، وتم إصدار هذه القانون بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950 بتاريخ 1950/2/27، وينظم هذا القانون القضايا العسكرية ومن ينظر بها، وحدد القانون قاض فرداً واحداً أو أكثر في كل لواء أو قطعة مماثلة، وأسس محكمة عسكرية دائمة مركزها دمشق، كما سمح بتأليف محاكم أخرى دائمة أو مؤقتة بمرسوم يصدر بناءً على اقتراح القائد العام، وأخيراً محكمة تمييز عسكرية، وفي زمن الحرب يمكن إنشاء محاكم عسكرية تابعة للجيش أيضاً بمرسوم بناءً على اقتراح القائد العام، **وتشمل الصلاحية الإقليمية للمحاكم العسكرية المؤلفة في زمن الحرب أو الثورات الداخلية أراضي العدو المحتلة وجميع المناطق التي تعين في مرسوم تشكيلها.**

وبحسب القانون فإن قاضي الفرد ينظر في كافة المخالفات والجنح، وفي كافة جرائم الأسلحة والأعتدة... إلخ والتي تقع في ومن الحرب والطوارئ والمناطق التي تعلن فيها الأحكام العرفية مهما كانت صفة مرتكب الجريمة، يذكر هنا أن حالة الطوارئ في سورية تم إعلانها منذ سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على الحكم في سورية فيما يعرف بثورة 8 آذار 1963، وتم إعلانها بما يُعرف بالقرار العسكري رقم 2 الصادر بتاريخ 1963/3/8، ولم يتم إنهاء العمل بحالة الطوارئ إلا بعد بدء الثورة السورية بحوالي شهر وأسبوع بالمرسوم التشريعي رقم 161 تاريخ 2011/4/12 حيث استمر العمل بحالة الطوارئ في سورية لمدة 48 سنة وشهر وأسبوع وستة أيام أي (17575 يوم)، ولكن تمت الاستعاضة عنه بقانون الإرهاب رقم 19 لعام 2012[25].

وبشكل عام فإن القضاء العسكري في سورية هو أحد جهات القضاء الاستثنائي[26]، ويتألف من (إدارة القضاء العسكري، النيابة العامة العسكرية، قضاة التحقيق العسكريين. قضاة الفرد

(24) القانون 28 لعام 2017 – موقع رئاسة مجلس الوزراء: https://goo.gl/sfQnxu.

(25) قانون مكافحة الإرهاب – موقع مجلس الشعب: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4306

(26) القضاء العسكري – النظام القضائي في سورية – المحامي محمد ناهل المصري:
http://damascusbar.org/arabic/judidical_sys/ifram/law_sys.htm

العسكريين. المحاكم العسكرية الدائمة "محاكم الجنايات العسكرية"، الغرفة الجزائية العسكرية لدى محكمة النقض الدستورية)

وعلى الرغم 68 عاماً على صدور قانون العقوبات وأصول المحاكم العسكرية، فإنه لم يتم الاستعاضة عنه بقانون جديد وتم تعديله عدة مرات في فترة خمسينيات القرن الماضي، كما تم رصد عدة تعديلات في زمن حكم حافظ الأسد والبقية في زمن حكم بشار الأسد، على الشكل التالي:

أولاً: مجموعة المراسيم التشريعية والقوانين التي تم إصدارها منذ صدور القانون وحتى قبل بداية الثورة السورية في شهر آذار من عام 2011:

1. **المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 1952:** بتاريخ 1952/6/26، وتمت إضافة فقرتين إلى المادة الثالثة، أحدهما تتعلق بالشهادة واليمين الكاذبتين أثناء المحاكمة أمام القاضي الفرد العسكري، والثانية إضافة جرائم إلى قانون العقوبات وأصول المحاكم العسكرية من قانون العقوبات العام.
2. **المرسوم التشريعي رقم 120 لعام 1953:** بتاريخ 1953/10/6، وتم تعديل المواد (3 – 19 – 55 – 89 – 113 – 114 – 123 – 167 – 172)، ويعد هذا التعديل من أكبر التعديلات نظراً لما تحمله هذه المواد من أهمية.
3. **القانون رقم 68 لعام 1955:** بتاريخ 1955/5/4، تم تعديل المواد (من 147 إلى 150 – من 154 إلى 161) من قانون العقوبات العسكرية، وفرض على محكمة التمييز ترجيح القضايا المذكورة المرفوعة إليها.
4. **القانون رقم 449 لعام 1957:** تاريخ 1957/11/10، وتمت إضافة فقرة إلى المادة 47، المتعلقة بالجرائم المنصوص عنها والمعاقب عليها بأحكام المادة 123 من قانون العقوبات العسكرية المرتكبة بواسطة المطبوعات.
5. **القانون رقم 152 لعام 1959:** بتاريخ 1959/6/7، وتم استبدال نصوص المواد (147 – 148 – 149 – 150) والمتعلقة بعقوبات كل عسكري ينشئ أسّس أو نظّم ... قلب نظام الحكم.. الخ.
6. **المرسوم التشريعي رقم 120 لعام 1964:** بتاريخ 1964/11/11، والذي ينص على إلغاء نص الفقرة الأولى من المادة 34 ويستعاض عنه بالنص الآتي: "يجب أن يكون رئيس المحكمة ضابطاً لا تقل رتبته العسكرية عن رائد، أو قاضياً مدنياً من قضاة المرتبة الثانية على الأقل".
7. **المرسوم التشريعي رقم 125 لعام 1969:** بتاريخ 1969/6/18، يضاف إلى نهاية المادة 123 من قانون العقوبات العسكري ما يلي: " تُطبق أحكام هذه المادة على من يقترف الأفعال الواردة

فيها بحق الجيوش الحليفة والجيوش المنضمة إلى ميثاق دول الجامعة العربية بشرط أن تتضمن قوانينها أو الاتفاق المعقود معها أحكاماً مماثلة".

8. **المرسوم التشريعي رقم 31 لعام 1973:** بتاريخ 1973/5/14، تم تعديل المواد التالية (100 – 101 – 103 – 110 - 146) وهذه المواد تتعلق بعقوبات الفرار الداخلي والخارجي.
9. **المرسوم التشريعي رقم 27 لعام 1976:** بتاريخ 1976/7/31 يلغى نص المادة 133 وتمت الاستعاضة عنها بخمس فقرات تتعلق بالعقوبات الخاصة بإهمال العسكريين.
10. **المرسوم التشريعي رقم 21 لعام 1979:** بتاريخ 1979/7/17، وتمت إضافة مادة تتعلق بعقوبة من أورد في استعلامات التطوع في الجيش أو خدمة العلم أو التعيين في وزارة الدفاع أو إحدى الجهات التابعة أو المرتبطة بها معلومات أو بيانات كاذبة.
11. **المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 1983**: بتاريخ 1983/8/17: تم إلغاء نص المادة 38 والاستعاضة عنه بالنص التالي "لا يجوز نقل أي قاضٍ عسكري قبل انقضاء سنة على تسميته في كل وظيفة قضائية إلا للضرورات القصوى، في غير حالات الضرورات القصوى تجري التنقلات بين القضاة مرة واحدة كل سنة ويكون ذلك خلال شهر تموز"
12. **المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 1984:** بتاريخ 1984/8/6، تم تعديل المواد (16 – 17 – 105 – 139)، وتم فرض أن يكون رئيس النيابة العامة برتبة لا تقل عن رائد، وعقوبة الفرار، كما تم فرض عقوبة بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات لمن دخل قصداً دون إذن أو مهمة، أحد حقول الألغام المسيجة من قبل القوات المسلحة، وتكون العقوبة الاعتقال المؤقت إذا أتلف أو نزع أو عطّل أحد الألغام المزروعة فيها، وإذا كان قصد الفاعل تسهيل مهمة العدو أو مساعدته فتكون عقوبته الإعدام.

وهنا لم تُحدد صفة الداخل للحقل سواء أكان عسكرياً أم مدنياً، وبالتالي ينطبق على الجميع.

13. **المرسوم التشريعي رقم 64 لعام 2008:** بتاريخ 2008/9/30 حيث أضيفت للمادة 47 من قانون العقوبات العسكرية فقرة تنص على: "الجرائم المرتكبة من ضباط وصف ضباط وأفراد قوى الأمن الداخلي وعناصر شعبة الأمن السياسي وعناصر الضابطة الجمركية"، وتصدر أوامر الملاحقة بحقهم بقرار من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، كما تحال الدعاوى المقامة أمام القضاء العادي إلى القضاء العسكري.

14. **القانون رقم 44 للعام 2009: بتاريخ 2009/12/30**، تعدل الفقرة الرابعة من المادة 15 من قانون العقوبات العسكرية بما يلي: "إن الأحكام الصادرة بحق العسكريين زمن الحرب تصدر مبرمة عدا الأحكام الصادر بعقوبة الإعدام فهي قابلة للطعن".

ثانياً: مجموعة المراسيم التشريعية والقوانين التي تم إصدارها بعد بداية الثورة السورية في شهر آذار من عام 2011

1. **المرسوم التشريعي رقم 92 لعام 2011:** بتاريخ 2011/7/26، وتم تعديل الفقرة 2 من المادة 167 من قانون العقوبات العسكرية، وتم وجب العزل على كل ذي رتبة عسكرية أدين بجناية أو بإحدى الجنح المنصوص عليها في المواد (341 – 343 – 347 – 349 – 353 – 460 – ومن 628 إلى 635 – ومن 641 إلى 656) من قانون العقوبات العام، والمادة 133 من قانون العقوبات العسكرية وهي مواد تتعلق بالتزوير والسرقة والاحتيال والاختلاس.
2. **المرسوم التشريعي 96 لعام 2011:** تاريخ 2011/7/28، وتمت إضافة فقرة إلى المادة 47 من قانون العقوبات العسكرية حيث أضيفت الجرائم المنصوص عليها بقانون الأسلحة والذخائر الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 51 تاريخ 2011/9/24 وتعديلاته[27] وإحالة قضاياها إلى القضاء العسكري.
3. **المرسوم التشريعي رقم 31 لعام 2012:** بتاريخ 2012/5/2، تمت إضافة فقرة إلى المادة 47 من قانون العقوبات العسكرية حيث أضيفت الجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم 26 لعام 2011[28]، الصادر بتاريخ 2011/12/20 المتعلق بتجريم وعقوبة تهريب الأسلحة، وإحالة قضاياها إلى القضاء العسكري.
4. **القانون رقم 13 لعام 2016:** بتاريخ 2016/7/20، تمت إضافة فقرة إلى المادة 167 من قانون العقوبات العسكرية الفقرة التالية: "يستثنى من تطبيق عقوبة العزل الفقرة /أ/ من المادة /133/ من قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية إذا كان السلاح المفقود فردياً وفقاً لما هو محدد في الأنظمة العسكرية، وأن يكون قد فقد في الحرب أو أثناء العمليات الحربية أو خلال المواجهات مع المتمردين والعناصر المادية".

(27) قانون الأسلحة والذخائر الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 51: موقع مجلس الشعب: http://parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5555&cat=16034.

(28) القانون رقم 26 لعام 2011 - تجريم وعقوبة تهريب الأسلحة – موقع مجلس الشعب: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4354

وفيما يلي جدول يرصد طبيعة الجهة التي أصدرت التعديلات الخاصة بقانون العقوبات وأصول المحاكم العسكرية:

الفترة	تعديل بمرسوم تشريعي	تعديل بقانون	الإجمالي
1950 - 2011	10 مراسيم	4 قوانين	14 تعديلات
2011 – 2018	3 مراسيم	1 قانون	4 تعديلات
المجموع	**13 مرسوماً**	**5 قوانين**	**18 تعديلاً**

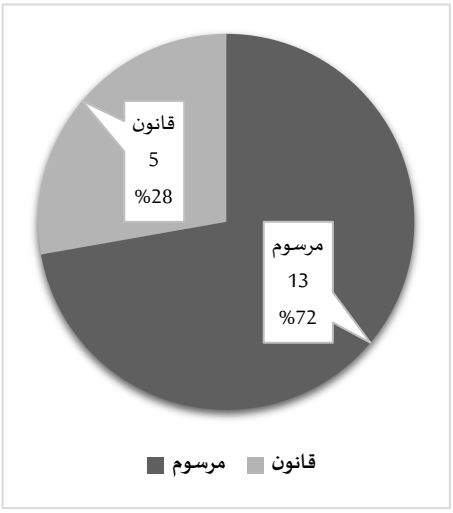

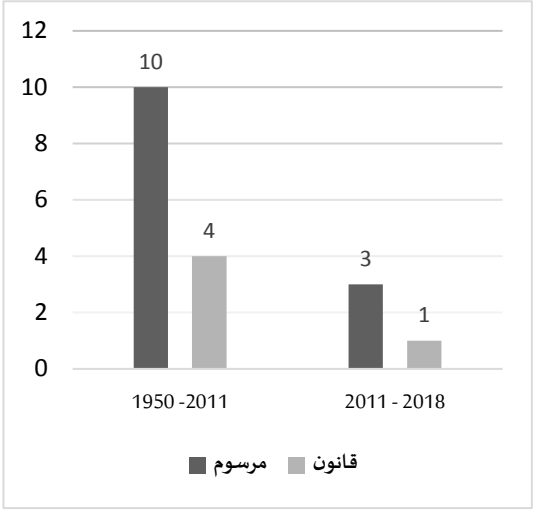

يلاحظ أنه بعد بداية الثورة السورية عام 2011 تم إصدار قانون الأسلحة والذخائر وقانون تجريم وعقوبة تهريب الأسلحة، وتمت إضافة عقوباتهما إلى قانون العقوبات العسكرية، وإحالة القضايا الخاصة بها إلى القضاء العسكري، كما استثنى القانون رقم 13 لعام 2016 العسكريين من عقوبة العزل بحالة فقدان السلاح الفردي، بسبب الحرب أو بسبب العمليات الحربية أو خلال المواجهات مع المتمردين والعناصر المادية ويقصد هنا بالمتمردين عناصر التنظيمات التي تقاتل قوات النظام بعد بدء الثورة السورية.

ويُعاب على قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية الفترة الطويلة التي مرت على إصداره، وخضوعه لعدد كبير من التعديلات، كما أنه انتظر لعام 2008 حتى شمل قوى الأمن الداخلي وشعبة الأمن السياسي والضابطة الجمركية، كما أنه يعتمد في عدد ليس قليلاً على مواد من قانون العقوبات العام وقانون الأسلحة والذخائر وقانون تجريم وعقوبة تهريب الأسلحة، كما قد فرض قانون العقوبات وأصول المحاكم العسكرية عدداً كبيراً من العقوبات بحق المدنيين المدانين بالجرائم المتعلقة بالجيش والقوات المسلحة في حين أنه لم يبين الأحكام بخصوص الجرائم التي يتم ارتكابها من قبل عسكريي الجيش والقوات المسلحة بحق المدنيين أو المنشآت أو الأبنية التحتية.

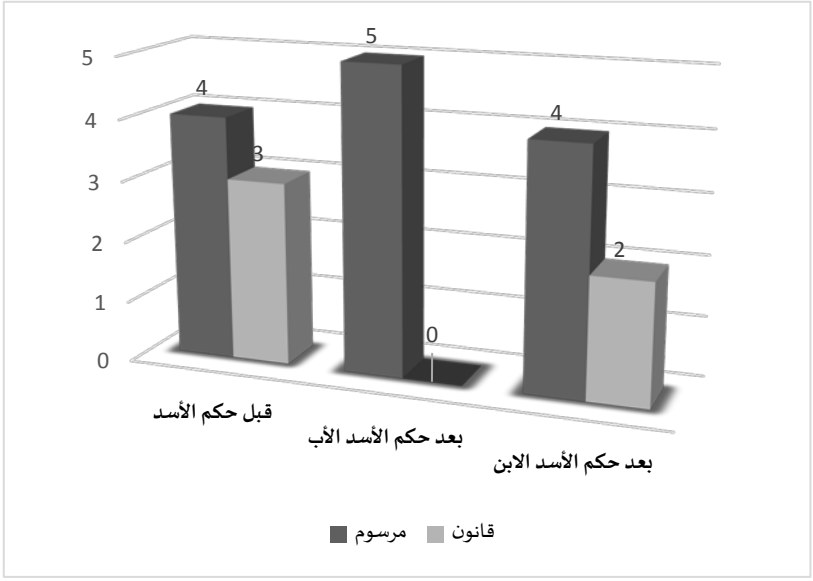

سادساً: البنية التنظيمية: تحولات جمة مقوِّضة للتماسك

نظراً لما يحيط بالجيش والقوات المسلحة من غموض وسرية كبيرة فرضتها طبيعة الحكم في سورية وبسبب وجود العدو الإسرائيلي على الحدود، لم يكن مسموحاً أن تتم معرفة البنية التنظيمية للجيش والقوات المسلحة بشكلها الحقيقي وهو ما دفعنا للعمل عدة أشهر متواصلة في سبيل الوصول إلى ذلك، خصوصاً أن المراجع المتعلقة بهذا الموضوع شحيحة جداً وتشوبها الكثير من الأخطاء، إضافة لنقص بالمعلومات المتعلقة بالبنية التنظيمية، ورغم ذلك سنورد المعلومات التي ينبغي للقطاع المدني معرفتها متجاوزين تلك التي لها مؤشرات استخباراتية لا تفيد غرض هذا التقرير.

لقد ساهم تحول سورية نحو الاتحاد السوفيتي سواء بشكل سياسي أم عسكري وما تبعه من تغيرات أثناء الوحدة مع مصر (1958 – 1961) في تطور الهيكل التنظيمي والتسليح بشكل كبير خلال تلك السنوات إضافة لتطوير القوات الاحتياطية، وإعادة تنظيم قيادة الجيش وتم إنشاء هيئات وإدارات ما زالت قائمة حتى الآن كهيئة التدريب وإدارة شؤون الضباط والمقر العام وغيرها، كما شملت عملية إعادة التنظيم القوى البحرية والقوى الجوية وكان لسنوات الوحدة الثلاث الأثر الكبير في عملية تطوير الجيش من كافة النواحي، وبعد وصول حزب البعث للسلطة بدأت عملية تحول الجيش من جيش وطني إلى عقائدي، وتمت عملية إعادة تعريف للقوات المسلحة ككل، حيث أصبح يطلق عليها اسم "الجيش والقوات المسلحة" وكان لحرب حزيران عام 1967 وهزيمة الجيش السوري فيها أثرٌ كبيرٌ على بنية الجيش الأساسية الذي انهارت ألويته وأفواجه، وهو ما استدعى عملية بناء شاملة خلال فترة التحضير لحرب عام 1973 حيث بدأ تنظيم الجيش من جديد وظهر نظام الفرق العسكرية، وتحول تشكيل المجموعات القتالية إلى فرق مدرعة وميكانيكية ثابتة الملاك مع زيادة في عدة وعتاد الجيش السوري، وفي مطلع عام 1968 شكل الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع القائد العام للجيش والقوات المسلحة لجنة في القيادة العامة برئاسة اللواء مصطفى طلاس رئيس هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة مهمتها: دراسة موضوع إعادة تنظيم القوات المسلحة وتحديد حجمها وتشكيلها. وفي مطلع سنة 1984 قام حافظ الأسد باستحداث إصلاحات جذرية في القوات المسلحة لمنع وقوع أي محاولة انقلابية، وأوكلت المهمة إلى نائب رئيس الأركان ورئيس مسرح العمليات العماد علي أصلان، واستطاع أن يظهر ذلك في تطوير الجيش السوري على الرغم من قلة

الموارد المتاحة، واستحدث مقررات أكثر واقعية ومعاصرة في الكلية الحربية بحمص، وساهم في التشكيل الجديد للجيش والقوات السورية[29].

يحدد قانون الخدمة العسكرية في بابه الثاني، تكوين القوات المسلحة، وأنها هيئة عسكرية نظامية تتألف من ضباط وصف ضباط وأفراد القوات[30]، كما تقسم سورية تنظيماً إلى **خمس مناطق عسكرية**: المنطقة الجنوبية: وتضم دمشق وريف دمشق والسويداء ودرعا والقنيطرة. المنطقة الوسطى: وتضم حماه وحمص، المنطقة الساحلية: وتضم اللاذقية وطرطوس، المنطقة الشمالية: وتضم حلب وإدلب، المنطقة الشرقية: وتضم دير الزور والرقة والحسكة [31].

أما تنظيمياً: يوجد في أعلى الهرم القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وهي مقر القائد العام للجيش والقوات المسلحة، تليها وزارة الدفاع، وهيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة على الشكل التالي:

وزارة الدفاع تتألف من: الديوان، الناطق الرسمي، مكتب وزير الدفاع، مكتب المستشارين (مستشار علاقات دولية، مستشار لوجستي، مستشار التكنولوجيا، مستشار شؤون قانونية، مستشار الموارد البشرية)، المؤسسات والإدارات والمكاتب (رابطة المحاربين القدامى، الإدارة المالية، مكتب تأمين الجيش، مؤسسة معامل الدفاع، المحكمة الميدانية، مدير وزارة الدفاع، المؤسسة الاجتماعية العسكرية، مكتب شؤون الشهداء، إدارة المساحة العسكرية، الإدارة

(29) للمزيد انظر كتاب د. بشير زين العابدين: "الجيش والسياسة في سورية 1918- 2000" دراسة نقدية، دار الجابية، الطبعة الأولى 2008، ص 465- 479.

(30) المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2007 المتضمن قانون خدمة العلم – موقع مجلس الشعب: http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4921.

(31) موقع وزارة الدفاع: http://www.mod.gov.sy/index.php.

الإنتاجية، إدارة الأشغال العسكرية، مؤسسة الإسكان العسكرية، مؤسسة نقل الدم والصناعات الطبية، مؤسسة تنفيذ الانشاءات العسكرية).

أما هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة: فتتألف من رئاسة الأركان ونوابه (نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون العمليات، نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون التخطيط، نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون التدريب، نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية، نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون المدفعية والصواريخ، نائب رئيس هيئة الأركان لشؤون الإدارات، ديوان رئيس الأركان، مدير مكتب رئيس الأركان) [32].

أما الهيئات والشعب والقوى التابعة فتتألف من: (1) شعبة التنظيم: (فرع الخدمة، فرع التنظيم والإدارة، فرع التعبئة، التخطيط والسوقيات، التأهيل، النادي والندوات، فرع القضاء والانضباط)، **(2) هيئة العمليات:** (إدارة التخطيط، إدارة التخطيط الاستراتيجي، إدارة تخطيط عملياتي)، **(3) هيئة التدريب:** (إدارة مختلف الصنوف، إدارة المنشآت التعليمية، إدارة الإعداد البدني)، (4) **قوات المدفعية والصواريخ:** (إدارة الصواريخ، قوات مدفعية و م/د)، (5) **هيئة الإمداد والتموين:** (إدارة الخدمات الطبية، إدارة التعيينات، إدارة الوقود، إدارة المهمات، إدارة النقل)، (6) **شعبة المخابرات العسكرية** (فرع الضباط، فرع صف الضباط، فرع فني اتصالات، فرع استطلاع، فرع إداري، فرع خارجي)، (7) **هيئة التفتيش:** (فرع القوى، فرع القوى الاحتياطية، فرع شؤون فنية، فرع التخطيط، فرع القوى البحرية)، (8) **الإدارات المستقلة:** (إدارة القضاء، إدارة الشرطة العسكرية، إدارة شؤون الضباط، إدارة الاستطلاع، إدارة المعايرة والمقايسة، إدارة الأتمتة والسيطرة، الإدارة السياسية، إدارة المهندسين، إدارة التسليح، إدارة السجلات العسكرية، إدارة الإشارة، إدارة التعبئة، إدارة الكيمياء، إدارة الحرب الإلكترونية، إدارة التجنيد العامة، إدارة الدفاع المدني، أكاديمية الهندسة العسكرية، إدارة المركبات، الأكاديمية العسكرية العليا).

وفيما يخص **القوى والتشكيلات المقاتلة فتتألف من**[33]:

1. **القوى البرية:** وتتألف من الوحدات الخاصة، وألوية احتياطية، وحرس حدود، قوات الحرس الجمهوري: ألوية نطاق الحيطة: الفيالق والفرق العسكرية.

(32) يمكن أن يزيد رئيس الأركان أو ينقص عدد نوابه كما يريد بحسب ما تقتضي الحاجة.

(33) لم يتم التطرق إلى البنية التنظيمية التفصيلية للتشكيلات المقاتلة الفيالق والفرق والألوية والكتائب والأفواج واختصاصاتها وانتشارها لأنها لا تخدم سياق التقرير الذي يكتفي بمعرفة الإطار التنظيمي وتلمس تماسكه وأبرز تحولاته دون الدخول في الاختصاصات وطبيعة المهام القتالية.

2. **القوى البحرية:** ويقودها (قائد القوى البحرية، ونائب قائد القوى البحرية، ورئيس أركان القوى البحرية) وتتكون من: الأقسام والفروع: (قسم الأتمتة، القسم الفني، قسم مالي وميزانية، قسم مالي ورواتب، فرع الدراسات، فرع الإشارة، فرع التسليح، فرع مدفعية وصواريخ، فرع أسلحة تحت مائية، فرع الكيمياء، فرع الاستطلاع، فرع دفاع جوي، فرع إعداد بدني، فرع توجيه معنوي، فرع الحرب الإلكترونية، فرع الشؤون الفنية البحرية، فرع الملاحة، فرع المعايرة، فرع المراقبة، فرع التدريب، فرع العمليات، فرع التنظيم، فرع إنشاءات بحرية، فرع الوثائق) بالإضافة إلى التشكيلات المقاتلة: ومنشآت تعليمية كالكلية البحرية ومركز سواقة.
3. **القوى الجوية والدفاع الجوي:** وعلى رأسها قائد القوى الجوية والدفاع الجوي ونائب قائد القوى الجوية، ونائب قائد الدفاع الجوي، ورئيس أركان القوى الجوية وتتألف من إدارة المخابرات الجوية: والإدارات (إدارة التنظيم، إدارة العمليات، إدارة الدفاع الجوي، إدارة التدريب، إدارة الإمداد والتموين الجوية، إدارة هندسة الطيران)، بالإضافة إلى التشكيلات المقاتلة التي تتألف من فرق وألوية، والأفرع المستقلة (فرع معنوي، فرع الحاسوب، فرع الكيمياء، فرع المدفعية، فرع الملاحة، فرع المعايرة، فرع التنظيم، فرع..... الطيران، فرع التفتيش، فرع شؤون الضباط، فرع التفجير، الفرع المالي).

أما الجيش الشعبي فيتألف من أفرع وأقسام: (فرع التنظيم، فرع التدريب، فرع الشؤون الفنية، فرع الشؤون الإدارية، فرع التوجيه المعنوي، فرع الاستطلاع، فرع الإشارة، فرع إعداد بدني، قسم مالي، قسم شيفرة) كما يتألف من عدة تشكيلات مقاتلة (أفواج وكتائب).

<u>وفيما يتعلق بالتحولات التي طرأت على البنية التنظيمية والناتجة عن العمليات الحربية والتدخل الروسي والإيراني، فيمكن شملها بالمحاور:</u>

1) التحولات الناجمة عن "العمليات الحربية": في الفترة التي اتخذت بها قيادة النظام قرار إدخال الجيش في قمع الثورة السورية بعد فشل منظومته الأمنية في ذلك، وتدرج طبيعة الصراع باتجاه السلاح رويداً رويداً، اعتمد النظام على مفهوم المجاميع العسكرية في نشر وحداته، ولم ينشر وحدات متجانسة بشكل كامل، وكان يقوم بتجميع قوات من عدة وحدات عسكرية ويقوم بإرسالها إلى النقطة المراد التمركز بها، وهو ما أدى إلى خلل وظيفي وبنيوي في طريقة عمل الجيش ظهرت لاحقاً مع ازدياد وتيرة الانشقاقات في كافة مستويات الجيش واشتداد قوة المعارضة المسلحة وظهور مجاميع الجيش الحر، والتي أدت حركته السريعة والزخم الشعبي إلى تعرض الجيش السوري

لانتكاسات كبيرة وخساراته لمساحة جغرافية كبيرة، وعدد كبير من العدة والعتاد إما قتلاً أو انشقاقاً أو تدميراً وسيطرة.

وفي كل مرحلة من مراحل الصراع كانت تظهر علامات الضعف والترهل على أداء الجيش حتى وصل إلى خسارة وحدات عسكرية بالكامل أو بشكل شبه كامل، مما دفع قيادة النظام العسكرية إلى جمع بعض الأفواج والألوية والكتائب التي افتقرت للملاك الخاص بها إلى بعضها، واندرج ذلك على كافة صنوف الأسلحة عدا القوى البحرية التي لم تتأثر كثيراً لعدم دخولها الصراع المسلح لفترة طويلة.

كما أدت عمليات الدمج تلك لظهور مكونات جديدة في الجيش السوري، فرضها بُعد انتشار الوحدات عن مراكز قيادتها الأصلية والتي انتشرت بدون خطة استراتيجية واضحة خصوصاً أن بعض تلك الوحدات انتشرت بعكس اتجاهها العملياتي المخطط له مسبقاً (في حالة الحرب مع اسرائيل)، إضافة لخسائر تلك الوحدات، وتدخل الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني الذي فرض نفسه كقائد لوحدات الجيش النظامية، والتي اقتصر عمل قادتها في بعض الأحيان على أن يكون دليلاً لضباط الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني.

لاحقاً، تم تأسيس الفرقة الثامنة والتي تم تشكيلها من تجمع القوات في حماه وعدد من ألوية الفرقة التاسعة والفرقة الحادية عشرة، وتتألف من اللواء 33 دبابات واللواء 47 دبابات واللواء 87 ميكا، حيث كان اللواء 33 يتبع للفرقة التاسعة بينما الألوية 47 و87 كانا يتبعان للفرقة الحادية عشرة، **وفيما يلي جدول نورد به عدداً من القطع والوحدات العسكرية التي اختفت بشكل شبه كامل وبقيت على الأوراق والسجلات:**

الوحدة العسكرية	التابعية	التمركز الدائم	الانتشار	التغير
اللواء 112 ميكا	الفرقة 5	نوى – درعا	نوى	تم اجتياحه من قبل المعارضة
اللواء 78 دبابات	الفرقة 7	قطنا – ريف دمشق	ريف دمشق	تم تدميره من قبل المعارضة
اللواء 34 دبابات	الفرقة 9	المسمية – درعا	درعا	تم اجتياحه من قبل المعارضة
اللواء 52 دبابات	الفرقة 9	الحراك – درعا	درعا	تم اجتياحه من قبل المعارضة
اللواء 38 دفاع جوي	الفرقة 24	صيدا – درعا	درعا	تم اجتياحه من قبل المعارضة

الفوج 35	الفرقة 15	طريق دمشق	جسر الشغور – إدلب	تم إفناؤه من قبل المعارضة
اللواء 61 – حيطة	مستقل	الشيخ سعد – درعا	درعا	تم اجتياحه من قبل المعارضة
اللواء 57 دبابات	الفرقة 1	الكسوة	عندان – اعزاز	تم تدميره من قبل المعارضة
اللواء 76 دبابات	الفرقة 1	الحرجلة – ريف دمشق	معمل القرميد	تم تدميره من قبل المعارضة
اللواء 85 ميكا	الفرقة 10	قطنا – ريف دمشق	اريحا -جسر الشغور	تم تدميره من قبل المعارضة
الفرقة 17	**مستقلة**	**الرقة**	**الرقة – الحسكة – ديرالزور**	**تم اجتياح مقرالفرقة من قبل تنظيم الدولة، بعد أن كانت المعارضة قد شارفت على اجتياحها**

2) التحولات الناجمة عن التدخل الروسي: حمل التدخل العسكري الروسي منذ بدايته في نهاية شهر أيلول من عام 2015 الكثير من التغييرات على ساحة الصراع في سورية، وكان هذا التدخل المغير الأكبر لمعادلة الحرب المعقدة، وروسيا هي المستفيد الأكبر من وجودها العسكري في سورية ومن قبله الوجود السياسي الكبير لصالح النظام، وذلك لعدة أسباب: كالعودة بقوة إلى الساحة الدولية من البوابة السورية، كما أتاحت الحرب لروسيا تجريب مختلف أسلحتها في سورية، وأصبحت معامل السلاح الروسية تنتج أسلحة تسمى بالنسخة السورية، ناهيك عن إنجاز اتفاقات طويلة الأمد مع النظام السوري بما يخص مطار حميميم، وقاعدة طرطوس، والسيطرة على مناجم الفوسفات، والدخول بقطاع النفط.، والتغلغل داخل مفاصل الدولة السورية وبالأخص المؤسسة العسكرية، وصل بها في بعض الأحيان الطلب من قيادة النظام تغيير بعض القوانين المتعلقة بالجيش وتعيينات بعض الضباط، إضافة لإشرافها المباشر على إعادة هيكلة وتنظيم الجيش والقوات المسلحة.

ولم يمض على التدخل الروسي مدة أسبوع حتى ظهر العماد علي عبد الله أيوب وهو يعلن في 2015/10/8 عن إنشاء قوات الفيلق الرابع – اقتحام، وهو إعلان يحمل في طياته الكثير من المؤشرات خصوصاً بعد حالة شبه انهيار حصلت لقوات النظام بعد معارك محافظة إدلب، والتي أدت لخروج قوات النظام من كامل المحافظة تقريباً، وسبق ذلك الإعلان بأشهر تحضيرات من قبل

الروس تزامنت مع تحضيراتهم العسكرية من أجل التدخل العسكري المباشر، وحاولت ضم أفضل الوحدات العسكرية لصالح الفيلق الجديد.

وبعد سيطرة قوات النظام على مدينة حلب تم إنشاء الفرقة 30 حرس جمهوري وهي تضم كافة القوات المتواجدة في المدينة، وتم إلحاقها بالحرس الجمهوري، علماً أن الحرس الجمهوري يتألف تنظيمياً من ألوية عسكرية وليس فرقاً. ولاحقاً قامت روسيا وتحت رعايتها بإنشاء الفيلق الخامس – طوعي من أجل تجنيد أكبر عدد من المتطوعين لصالح مشروعها.

وبعد سلسلة من "الانتصارات" العسكرية لصالح قوات النظام، ومع زيادة التغلغل الروسي على مستوى الفرق والإدارات العسكرية بدأت ملامح ذلك التدخل بالظهور، حيث تم دمج كل من شعبة التنظيم والإدارة مع إدارة شعبة شؤون الضباط. وتم إطلاق اسم "إدارة القوى البشرية" على الجسم التنظيمي الناتج عن هذه العملية[34]، كما أنه تتم حالياً إعادة هيكلة الفرقة الأولى والتي كانت فرقة دبابات إلى فرقة ميكانيكية، وكانت الفرقة الأولى تتألف من ثلاثة ألوية دبابات ولواء ميكا إضافة لفوج مدفعية كما هو الحال في النظام المتبع لفرق الدبابات العسكرية، أما بعد عملية إعادة الهيكلة ستكون الفرقة الأولى فرقة ميكانيكية، ومن المقرر تحويل لواءين من ألوية الدبابات الثلاثة في الفرقة إلى ألوية ميكانيكية مع استبقاء كتيبة دبابات في كل لواء ميكا بحسب التنظيم المتبع، فيما سيحتفظ اللواء المتبقي باختصاصه – دبابات – بعد استكمال نصابه من العتاد من اللواءين السابقين، أما الفائض من عدد الدبابات فسيتم نقله خارج الفرقة وهو ما أكده بعض عناصر الفرقة[35]. ومن المتوقع أن تشمل الخطة الروسية إعادة هيكلية "الفرقة الثالثة" وباقي الفرق المدرعة الأخرى[36]، وأن تكون هذه الخطة على النحو المخطط له بزيادة عدد الفرق الميكانيكية على حساب الفرق المدرعة فهذا يعني تحول الجيش نحو أن يكون قوات عسكرية أقرب إلى حفظ نظام منها إلى قوات عسكرية لمقاتلة جيوش "معادية".

3) التحولات الناجمة عن التدخل الإيراني: اختلفت طبيعة التدخل الإيراني عن التدخل الروسي بإنشاء الإيرانيين أجساماً عسكرية خارج بناء الجيش كالدفاع الوطني والميليشيات ذات المرجعية الطائفية، واكتفت بعمليات تدريب ومساندة القوات على الأرض. وبحسب ترجمة كتاب "رسائل

(34) تسريبات ... الأسد يبدأ إعادة هيكلة الجيش بقرارات روسية – زمان الوصل:
https://www.zamanalwsl.net/news/article/88519/

(35) مصدر سابق.

(36) مصدر سابق.

الأسماك" للكاتب الإيراني كَل على بابايى الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات التي ورد فيها شهادات لحسين همذاني[37]: الذي قال: "إن المسؤولين الأمنيين في سورية، كانوا يعارضون بشكل واضح تدخل الإيرانيين في الجيش، وكانوا يقولون لنا: نريد منكم أن تزودونا بالإمكانيات فقط، وكنا نقول لهم: لا.... نريد أن نهديكم تجربة ثماني سنوات من الحرب وتجربة التعامل مع الأزمات وأعمال الشغب. فالعدو الذي خطط هذه المؤامرة لبلادكم هو نفسه الذي حاك المخططات ضدنا. استطعنا أخيراً أن نقنع السوريين وسمحوا لنا بالبدء بتدريب القوات".

حتى قانونياً لم يكن التدخل بالتفاعل الرسمي الروسي ذاته، وطالبت إيران بتسوية وضع الدفاع الوطني قانونياً وإلحاقه بالجيش وعملت إيران لاحقاً على إنشاء كيانات موالية لها كقوات الدفاع المحلي والمقاومة العشائرية، إلا أنها ومنذ فترة تمكنت من ضم عدد من الميليشيات التابعة لها إلى قوات الجيش النظامية كميليشيا أبو الفضل العباس التي أصبحت تتبع للحرس الجمهوري، وميليشيا الإمام الحسين التي انضمت للفرقة الرابعة.

ملاحظات ختامية

- حاول هذا التقرير الوقوف على أهم القوانين والتشريعات الناظمة لعمل المؤسسة العسكرية وتحديدها ومتابعة مسارها وتعديلاتها منذ صدورها حتى آخر تعديل لها، وكيفية قيام القيادة العسكرية بتوظيف هذه القوانين بعد بدء الثورة السورية في استمالة عناصر الجيش من كافة الفئات للاستمرار بحالة الولاء المطلق لتلك القيادة.
- كان لعدم توقع حدوث عمليات عسكرية على كامل أراضي الجمهورية العربية السورية ضد تمرد داخلي أو ثورة شعبية أثر كبير في زيادة معدل تعديل القوانين الناظمة للمؤسسة العسكرية من أجل تغطية الثغرات في تلك القوانين.
- تجاهل بعض القوانين لصالح العُرف والتقليد، وظهر ذلك في عمليات الترقية والتقييم للضباط وصف الضباط نتيجة الطائفية أو المناطقية، إضافة لغض نظر القيادة العسكرية عن بعض الأمور لصالح استمرار الضباط في الخدمة العسكرية بسبب حاجته لهم نتيجة الأعمال العسكرية الدائرة منذ عدة سنوات.

(37) ترجمة "رسائل الأسماك"- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_94477B76.pdf.

- في محاولة من قيادة النظام من أجل المحافظة على ولاء العسكر لها وضمان استمرارهم في الخدمة العسكرية تم منح العسكريين في فترات سابقة زيادات على الرواتب ولكن تحت عنوان "تعويض معيشي"، من أجل مواجهة الغلاء المعيشي نتيجة ظروف الحرب في سورية، ليصار لاحقاً لاحتسابها جزءاً من الراتب المقطوع للعسكريين.
- أولت قيادة النظام اهتمامها بموضوع المعاشات والمستحقين ونسب العجز وحالاته بسبب زيادة مستوى العمليات العسكرية، وذلك من أجل مكافأة من بقي في صفوف قوات النظام، وتأكيد أن مستقبلهم أو مستقبل ذويهم المعاشي مضمون من قبل القانون.
- فرض حالة التعبئة الجزئية بشكل سري في سورية نتيجة الأحداث الدائرة في البلاد منذ عام 2011، وإصدار قانون جديد للتعبئة في نهاية عام 2011، يدعم جهود النظام في توزيع مهام التعبئة على كافة مؤسسات ودوائر الدولة على الرغم من أن القانون السابق الخاص بالتعبئة تم إصداره بعام 2004.
- ما زال قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية والذي تم إصداره بعام 1950 هو القانون المعمول به في إدارة القضاء العسكري، وعلى غير عادة قيادة النظام في تحديث وإصدار قوانين جديدة استبقت هذا القانون مع تعديلات كثيرة، ولم تستبدله كما حدث للقوانين الأخرى كقانون الخدمة العسكرية وقانون خدمة العلم وقانون المعاشات ... إلخ.
- يفرض قانون العقوبات وأصول المحاكم العسكرية عدداً كبيراً من العقوبات بحق المدنيين في حال ارتكابهم جرائم بحق الجيش والقوات المسلحة، في حين أنه لم يبين الأحكام بخصوص الجرائم التي يتم ارتكابها من قبل عسكريي الجيش والقوات المسلحة بحق المدنيين أو المنشآت أو الأبنية التحتية، وربط الحالات التي لا توجد بهذا القانون بقانون العقوبات العام.
- عدم وجود مرجع موثوق للبنية التنظيمية دفعنا للعمل بشكل مطول مع تنويع مصادر البحث من أجل التوصل للبنية التنظيمية القائمة للجيش والقوات المسلحة، وكيف أدت الأحداث التاريخية إلى تكوينها بشكلها الحالي.
- رصد تغيرات البنية التنظيمية في المؤسسة العسكرية نتيجة العمليات العسكرية منذ 2011 وحتى الوقت الراهن مع تحديد أهم القطعات والوحدات العسكرية والتي أصبحت موجودة بالاسم فقط أو بأدنى حالاتها من العدة والعتاد.
- رصد التغيرات في البنية التنظيمية للجيش والقوات المسلحة نتيجة التدخلات الخارجية وخاصة الروسية، ومحاولة تحديد المستوى الذي وصل إليه هذا التدخل.